مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة

" دراســـــة وتوجـــيه "

إعـــــداد

عــلي عــبد الحفــيظ خـــالد طـــعامـــنه

إشـــــراف

الدكــتور زيـــد خلـــيل فـــلاح الـقــرالّــة

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٣

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (مآخذ الزجاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة ، دراسة وتوجيه) وأُجيزت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٦

Azzajjaj lingual disapprovals concerning some recurrent quranic readings " studying and guidance "

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور زيد القرالّة (مشرفًا ورئيسًا)	.....
الأستاذ الدكتور حسن الملخ (عضوًا)	.....
الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد (عضوًا)	.....

الإهداء

إلى روح أبي الطّاهرة التي أسأل الله أن يُدخلها فسيح جنّاته ...

إلى أُمّي الغالية التي ما زالت ترعاني بعطفها وحنانها ...

إلى إخوتي وأخواتي المتحلين بي أبدًا ...

إلى زوجتي الغالية التي ما ادّخرت جُهدًا من أجلي ...

إلى فلذة كبدي، ولدي "زين العابدين" ...

شكر وتقدير

انطلاقًا من قول الله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ ﴾ [سورة القمر : ٣٥] فإنّني أحمدُ الله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه ، بعدَ أنْ منَّ عليَّ بفضلِه بإتمام رسالتي هذه ، وذلّلَ لي كافّة الصعوبات التي واجهتني حتى استَوَتْ على هذا النّحو ، فلهُ الحمد على جزيل نِعَمِه .

وأتقدّمُ بالشكر الجزيل إلى شيخي الفاضل الدكتور زيد خليل فلاح القرالّة الذي تشرّفتُ بقبوله للإشراف على رسالتي بعدَ أن أشار إليَّ بموضوعها ، والذي لم يوفّر أدنى جهدٍ في إسداء التّوجيهات والملاحظات والتعديلات التي أفدتُ منها كثيرًا حتى خرجت الرسالةُ على هذه الصورة ، فأدعو الله له أن يجزيَه خير الثواب ، ودوام العافية ، وارتفاع الدرجات في الدنيا والآخرة ، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه .

وأُقدِّمُ شكري إلى أساتذتي الفاضلين في قسم اللغة العربيّة في جامعة آل البيت الذين لهم فضلٌ عظيمٌ في تدريسي وتوجيهي . وأشكر أيضًا الجامعة العريقة التي أتاحت لي الفرصة في إتمام دراستي العليا فيها ، وجزى الله القائمين عليها خير الجزاء .

وأُقدِّم عظيم امتناني وشكري لوالديَّ اللذَين ربياني صغيرًا ، فأسألُ الله أن يرحمَ أبي ، ويسكنه فسيح جنّاته ، فقد كان رجاؤه أن يحضر مناقشة رسالتي ، وأسأله أن يحفظ أُمّي من كلِّ مكروهٍ ، وأن يجزيها خير الجزاء ، ويَمدَّ في عمرها المبارك .

ولا أنسى شُكرَ زوجي (أمِّ زين العابدين) التي لم تدَّخر جهدًا في إعانتي على إتمام هذه الرسالة ، أسأل الله أن يحفظها برعايته .

كما أشكر كلَّ مَن كان له يدٌ في إنجاز هذا البحث .

الباحث : علي عبد الحفيظ خالد طعامنه

فهرس المحتويات

Contents

ملخص الدراسة بالعربية ..... ح
المُقدِّمة ..... - ١ -
الدراسات السابقة..... - ٤ -
التمهيد : ..... - ٥ -
أولًا : ترجمة الزّجّاج : ..... - ٦ -
أ. اسمه ، ومولده ، ووفاته :..... - ٦ -
ب. عَمَلُه : ..... - ٦ -
جـ. خُلُقه : ..... - ٧ -
د. شيوخُه :..... - ٧ -
هـ. تلاميذُه : ..... - ٧ -
و. مكانتُه العلميّة : ..... - ٨ -
ز. مؤلّفاتُه : ..... - ٨ -
أولًا : المطبوع : ..... - ٨ -
ثانيًا : الكتب التي لم تصل إلينا : ..... - ٩ -
ثانيًا : ظاهرة انتقاد القراءات ..... - ١٠ -
القرن الأول الهجري :..... - ١١ -
القرن الثاني الهجري : ..... - ١٢ -
القرن الثالث الهجري : ..... - ١٣ -
القرن الرابع الهجري : ..... - ١٥ -
القرن الخامس الهجري : ..... - ١٧ -
القرن السادس الهجري : ..... - ١٧ -
القرن السابع الهجري : ..... - ١٧ -
ثالثًا : موقفُ الزّجّاج من القراءات : ..... - ٢٠ -
أ- موافقة الرسم القرآني : ..... - ٢٠ -
ب. ما وافقَ العربيّة :..... - ٢١ -
رابعًا : مآخذه على القراءات ..... - ٢٣ -
ما لحّنَهُ صراحةُ :..... - ٢٣ -

التخطئة غير المباشرة للقارئ : ..... - ٢٣ -
ما وقف منه مُتردِّدًا ، فضعَّفه ثُمَّ وجَّهه إلى صحيح اللغة : ..... - ٢٤ -
تفضيلُه لقراءةٍ على أُخرى : ..... - ٢٤ -
الفصل الأول مآخذ الزّجّاج النّحويّة على بعض القراءات المتواترة ..... - ٢٥ -
توطئة : ..... - ٢٦ -
المبحث الأول : مآخذ الزّجّاج على حذف الحركة الإعرابية ..... - ٢٩ -
أولًا : حذف الكسرة من الاسم المجرور ..... - ٢٩ -
ثانيًا : حذف الكسرة من المضاف إليه ..... - ٣٨ -
ثالثًا : حذف حركة هاء الضمير المتّصل بالفعل المجزوم ..... - ٤٣ -
المبحث الثاني : مآخذ الزّجّاج على مغايرة الحركة الإعرابية ..... - ٤٧ -
أولًا : مغايرة حركة المعطوف على ضمير مجرور من غير إعادة الجارِّ ..... - ٤٧ -
ثانيًا : مغايرة حركة البناء في ياء المُتكلِّم المسبوقة بساكن ..... - ٥٨ -
ثالثًا : مغايرة علامة إعراب المثنى بين الألف والياء ..... - ٦٦ -
المبحث الثالث : مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل النحوية الأخرى ..... - ٧٠ -
أولًا : نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به ..... - ٧١ -
ثانيًا : مفعولي حسب ..... - ٧٩ -
الفصل الثاني مآخذ الزّجّاج الصرفية والصوتية على بعض القراءات المتواترة ..... - ٨٤ -
توطئة : ..... - ٨٥ -
المبحث الأول : مآخذ الزّجّاج على بعض قضايا الهمزة في القراءات القرآنية ..... - ٨٦ -
أولًا : الهمزتان المجتمعتان في كلمة ..... - ٨٧ -
أ.الهمزتان المفتوحتان : ..... - ٨٧ -
ب. الهمزة الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة : ..... - ٩٠ -
ثانيًا : الهمز المفرد ..... - ٩٤ -
أ. قلب ياء (معايش) إلى همزة ..... - ٩٤ -
ب. الهمز في قوله تعالى : ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾ ..... - ٩٨ -
المبحث الثاني : التقاء الساكنين ..... - ٩٩ -
أولًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿فَنِعْمَّا ﴾ : ..... - ١٠٣ -
ثانيًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى ..... - ١٠٧ -

ثالثًا : التقاء الساكنين ..... - ١١١ -
المبحث الثالث : مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل الصرفية والصوتية الأخرى ..... - ١١٥ -
أولًا : إسكان الراء وكسرها ..... - ١١٥ -
ثانيًا : إدغام الراء في اللام ..... - ١٢٠ -
ثالثًا : التغاير الصرفي من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم ..... - ١٢٦ -
رابعًا : تذكير وتأنيث قوله تعالى : ﴿ سَيِّئُهُۥ ﴾ ..... - ١٣٠ -
خامسًا : حذف ألف الفاصلة القرآنية وإثباتها ..... - ١٣٣ -
الخاتمة : ..... - ١٣٨ -
ثبت المصادر والمراجع ..... - ١٤٠ -
القرآن الكريم ..... - ١٤٠ -
الدوريات : ..... - ١٤٨ -
Abstract ..... - ١٤٩ -

ملخص الدراسة بالعربية

مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة

" دراســـــة وتــوجـــيه "

إعـــــداد :

عــلي عـبد الحفـيظ خــالد طــعامــنة

إشـــــراف :

الدكتور زيــد خــليل فــلاح الــقرالّة

يتلخّصُ بحثي هذا في دراسةِ مآخذِ أبي إسحق الزّجّاج (ت ٣١١ هـ) النّحويّة ، والصرفيّة ، والصوتيّة ، على بعض القراءات القرآنية المتواترة ، وذلك بذكر اختلاف القراءات الواردة في الآية ، من خلال كتاب **السّبعة في القراءات** لابن مجاهد (٣٢٤ هـ) ثُمَّ عَرْض مآخذ الزّجّاج من كتابه **معاني القرآن وإعرابه** ، ودراستها دراسةً نحْويَّةً ، أو صرْفيَّةً ، أو صوْتيَّةً ، ثُمَّ عرْض مآخذ العلماء السابقين له ، واللّاحقين به ، ثُمَّ توجيه القراءة إلى ما صَحَّ في اللغة بالاعتماد على القياس والسماع مُستفيدًا من آراء العلماء .

وقد جاء البحثُ في فصلَيْن ، الأول : مآخذ الزّجّاج النحويَّة على بعض القراءات القرآنيّة المتواترة ، واشتمل على ثلاثة مباحث ، كان الأول في حذف العلامة الإعرابيّة ، والثاني في مغايرة العلامة الإعرابية ، والثالث في مسائلَ نحويةٍ أخرى ، واشتمل كلُّ مبحثٍ على عدّة مطالب ، والفصل الثاني : مآخذ الزّجّاج الصرفيّة والصّوتيّة على بعض القراءات القرآنية المتواترة ، واشتمل على ثلاثةِ مباحثَ ، الأول منها في قضايا الهمزة ، والثاني في التقاء الساكنين ، والثالث في مسائلَ صرفيَّةٍ وصوتيَّةٍ أخرى ، واشتمل كلُّ مبحثٍ على عدّة مطالب ، وخَلُصَ البحث إلى عدّة نتائج من أهمِّها أنّ القراءات القرآنية تمثلُ مصدرًا من مصادر الاحتجاج ، وأنّ للقراءات القرآنية تأثيرًا قويًّافي الدراسات اللغوية والنحوية ، واعتمد الزّجّاجُ في حكمه على القراءات على ثلاثة أُسسٍ : موافقة العربية ، وموافقة الرسم ، واتّباع الرواية . وأرجو من الله أن يكون هذا العملُ خالِصًا لوجهِهِ الكريم .

المُقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمّد ، وعلى آله وأصحابِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهرين ، وبعد :

فلا يَخْفَى على كلِّ ذي عقلٍ ما لِلقرآن الكريم من أهمّيةٍ في الدّراسات اللّغويّة ؛ إذْ يُعدُّ رافدًا مُهمًّا من روافِدِها ، ومَنهلًا للباحثين والدّارسين ، فقد ألّفَ علماؤنا الأفاضل العديد من المؤلّفات التي تخصُّ القرآن معنىً وإعرابًا ، ومنها كتاب " معاني القرآن وإعرابِه " لأبي إسحق الزّجّاج .

ولمّا كنتُ أبحثُ عن موضوعٍ مناسبٍ أُقدِّمُه استكمالًا لنيل درجة الماجستير من قسم اللغة العربيّة ، أشار عليَّ شيخي الدكتور زيد القرالة إلى هذا الموضوع ، ودعاني للنّظر في آراء الزّجّاج في القراءات القرآنية المتواترة ، وبعد الاستقصاء ، وجدتُ عدة مآخذَ لغويةً صريحةً على بعض القراءات القرآنية المتواترة ، فكانت بين التخطئة ، والتلحين ، والاستقباح ... ثُمَّ حصرتُ هذه المآخذ ، وقمتُ بتصنيفها إلى قسمين ، أحدها نحويّ ، والآخر صرفيٌّ صوتيٌّ . وآثرتُ أن يكون عنوان البحث : **" مآخذ الزّجّاج اللغويّة على بعض القراءات القرآنيّة المتواترة "** .

تكمُن أهمية الموضوع في أنّه مُتَّصِلٌ بكتاب الله – عزَّ وجلَّ – وقراءاتِه المُختلِفة ، وفي أنّه يُظهِرُ آراء اللُّغويِّين والمفسِّرين ، ومن بينهم عالِمٌ جليلٌ ، هو أبو إسحق الزّجّاج – رحمه الله – وكيف تعامل مع القراءات القرآنية .

وقد دَفَعَني لاختيارِ هذا الموضوع أسبابٌ عدّة ، منها :

- يُعدُّ هذا العملُ خدمةً لكتاب اللهِ تعالى الذي لا يأتيه الباطلُ من بين أيديه ولا مِن خلفه ، مُبتغِيًا في ذلك الأجر من الله تعالى ما دُمتُ مخلِصًا النيّةَ في ذلك .
- عِظَمُ الفائدة التي تعود على الباحث في علوم اللغة النحويّة والصرفيّة والصوتية ، لا سيّما أنّها تخُصُّ كلامَ الله تعالى.
- أهميّة كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحق الزّجّاج ، بين كتب التفسير التي تتضمّنُ علوم الشريعة ، واللغة بمستوياتها كافّة ، لذا فهو جدير بالدراسة .

- أهميّة دراسة القراءات القرآنية ، فهي تُعدُّ من أهمّ مصادر الاحتجاج اللغويّ ، والاستشهاد النحويّ .
- محاولة الكشف عن حقيقة مآخذ الزّجّاج اللغويّة على القراءات القرآنية المتواترة من حيث تعلُّقُه بالمدرسة البصرية .
- جِدّة الموضوع ، فلم يُسبَق لأحدٍ – حسب علمي – بكتابة هذا الموضوع بشكلٍ مستقلٍّ على هذا النحو .

اعتمد الباحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث وهما : المنهج الوصفي الاستقرائي ، والمنهج التحليلي ؛ وذلك لأنّ بعض جوانب الدراسة تتباين في طبيعة معالجتها ، وهي لذلك تحتاج إلى مناهج بحثيّة مختلفة بحسب اختلاف طبيعتها ، ومن السهل على المُمعن في هذه الدراسة أن يقع على مواضع استخدام المنهجين المذكورين .

وسيقوم الباحث بجمع الآيات الكريمة المُختلَف في قراءتها ، وعرضِها مرتبةً وفق ترتيبها في القرآن الكريم ، وإيرادِ مآخذ الزّجّاج لهذه القراءات ، وإتباعِه بآراء العلماء السابقين له واللاحقين به ، ثم يعمدُ الباحث إلى تحليل تلك الآراء ومناقشتها مناقشة علمية دقيقة ، مبيّناً مدى توافقها أو اختلافها مع رأي الزّجّاج ، وسيقوم بتوجيهِ كلِّ قراءةٍ وفق مستويات اللغة العربيّة المتعددة ، ذاكرًا رأيه الصّريح في كل منها بالترجيح أو بالرّدِّ ، مع بيان السبب كلما أمكن ذلك .

أمّا بنية الدراسة فقد كانت في تمهيدٍ وفصلين وخاتمة ، وانتظم تحت كلّ فصل ثلاثة مباحث كما هو مبين أدناه :

التمهيد : عَرَضَت الدراسة فيه بإيجاز ظاهرة انتقاد القراءات ، ثمّ ترجمة الزّجّاج ، ويليها موقفه من القراءات ، ومآخذه على القراءات .

الفصل الأول : مآخذ الزّجّاج النحوية على بعض القراءات المتواترة ، واختصّ هذا الفصل بدراسة مآخذ الزّجّاج النحوية على القراءات المتواترة التي خرجت عن القياس النحوي لدى الزّجّاج ، واندرج تحته ثلاثة مباحث ، كان الأول في مأخذ الزّجّاج على حذف العلامة الإعرابية ، والثاني في مأخذ الزّجّاج على مغايرة العلامة الإعرابية ، أمّا الأخير فكان في مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل النحوية الأخرى .

الفصل الثاني : مآخذ الزّجّاج الصرفية والصوتية على بعض القراءات المتواترة ، وتناول الباحث فيه مآخذ الزّجّاج على بعض القضايا الصرفية والصوتية مُقَسَّمةً إلى ثلاثة مباحث ، فالأول

في مآخذه على بعض قضايا الهمزة ، والثاني في مآخذه على التقاء الساكنين ، وذكر موقفه من هاتين القضيتين ، أمّا الثالث فقد تفرّق في مآخذه على بعض القضايا الصرفية والصوتية المتنوعة .

الخاتمة : وتناول الباحث فيها أهم النتائج التي توصَّلَتْ إليها الدراسة ، يليها أهمّ التوصيات التي يوصي بها الباحثُ .

وأخيرًا أسأل الله أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، فإنْ أصبْت فمن الله ، وإن أخطأت فحسبي أنّني اجتهدتُ ، راجيًا ألّا أُحرَمَ أجرَ المجتهد .

والحمد لله ربّ العالمين .

الدراسات السابقة

تأتي أهمية هذه الدراسة وجدّتها في أنّها الأولى في مجالها ؛ إذ لا توجد دراسة سابقة تناولت بالتخصيص **مآخذ الزّجّاج على بعض القراءات القرآنية المتواترة** بحدود معرفة الباحث المتواضعة . وقد وقفتُ على كتابٍ مطبوعٍ ألّفه كاصد ياسر الزيدي ، الموسوم : **القراءات القرآنية عند الزّجّاج** ، طُبع في دار الفرقان ، عمّان ، الأردن ، ٢٠٠٦ م . ووجدتُ المبحث الخامس منه مشابِهًا لموضوع رسالتي ، وتحديدًا في الجزء الثاني للمبحث ، إذ فيه نماذج مختصرة للقراءات التي انتقدها الزجاج في ثلاث عشرة صفحة ، أمّا الجزءُ الأول منه فكان في الذود عن القراء . وقد هدفَ عمومُ الدراسة إلى إبراز الشخصيّة العلمية لدى الزجاج في إحاطته بالقراءات ، وجاء الكتاب في ستة مباحث ، تحدّث الأول عن أسس قبول القراءة عند الزجاج ، والثاني عن أنواع القراءات في كتاب معاني القرآن وإعرابه ، وذكر في الثالث أمثلة موجزة للتوجيه اللغوي الزجاج للقراءات في عشر صفحات ، وتناول في الرابع الموازنة بين القراءات ، أو الأسس التي اعتمدها الزجاج في تفضيل القراءات ، وتناول في المبحث السادس مسألة الوقف والابتداء عند الزجاج .

التمهيد :

أولًا : ترجمة الزّجّاج

ثانيًا : ظاهرة انتقاد القراءات

ثالثًا : موقف الزّجّاج من القراءات

رابعًا : مآخذه على القراءات

أولًا : ترجمة الزّجّاج :

أ. اسمه ، ومولده ، ووفاته :

هو أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ بن سهل الزّجّاج [١] ، وقيل إبراهيم بن محمّد بن السّريّ بن سهل الزّجّاج النحويّ [٢] ، وقيل إبراهيم بن محمّد بن السّريّ الزّجّاج البغدادي [٣] . ولم تُسعفنا المراجع في مكانِ وتاريخِ ولادتِه ، إلا ما ذكرهُ ياقوت عن ابن بشران قوله : " كان أبو إسحق ينزل بالجانب الغربيّ من بغداد في الموضع المعروف بالدويرة . " [٤] ويمكن معرفة تاريخ مولده من خلال تاريخ وفاته ، حيثُ جاء في أكثر كتبُ التراجم أنّ وفاته كانت سنة ٣١١ هـ [٥] . وقيل : توفي سنة ٣١٦ هـ ، وقد أناف الثمانين [٦] ، وقيل توفي سنة ٣١٠ . [٧]

ب. عَمَلُه :

كان الزّجّاج في بداية حياته يحترف خراطةَ الزُّجَاج ، قال : كنت أخرط الزُّجَاج فاشتهيتُ النحو ، فلزمتُ المبرد . وقد تركَ خراطة الزُّجَاج واشتغل بالأدب ، ثُمَّ علَّمَ أولادًا لبني مارقة بالصراة ، وبعدها رجع إلى بغداد ليُعلِّمَ القاسم بن الوزير عبيد الله بن سليمان ، ثُمَّ علَّم أولاد الخليفة المعتضد بالله . [٨]

---

(١) الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** : ١١١ ، الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣) **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد)** ، (تحقيق الدكتور بشار عواد معلوف) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م ، ج٦ ، ص٦١٣ – ٦١٤ ، ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ص٢١٦ . القفطي ، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ) **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ج١ ، ص١٩٤ ، ياقوت الحموي ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)** ، (تحقيق الدكتور إحسان عباس) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣ م ، ج١ ، ص٥١ ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ، ج١ ، ص٤١١ .

(٢) ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ) ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، (تحقيق الدكتور إحسان عباس) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م ، ج١ ، ص٤٩ .

(٣) الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) ، **سير أعلام النبلاء** ، (تحقيق حسان عبد المنان) ، بيت الأفكار الدولية ، بيروت ، ٢٠٠٤ م ، ج١، ص٦٩٥ .

(٤) ياقوت الحموي ، **معجم الأدباء** ، ج١ ، ص٦٠ .

(٥) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج٦ ، ص ٦١٨ ، ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ص٢١٧ ، القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**ج١ ، ص١٩٨ ، ياقوت الحموي **معجم الأدباء** ، ج ١ ، ص٥٢ ، ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ج١ ، ص٥٠ ، السيوطي ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج١ . ص٤١٣ .

(٦) الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** ، ص١١٢ ، القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج١ ، ص١٩٨ ، ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ج١ ، ص٥٠ .

(٧) ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن إسحق (ت ٣٧٨ هـ) ، **الفهرست** ، دار المعرفة ، بيروت ، د ت ، ص٩١

(٨) انظر الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج٦ ، ص٦١٤ ، ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ص٢١٦ - ٢١٧ ، القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج١ ، ص١٩٤ - ١٩٦ ، ياقوت الحموي ، **معجم الأدباء** ، ج١ ، ص٥٢ - ٥٣ ، ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ج١ ، ص٥٠ ، السيوطي ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج١ ، ص٤١١ .

جـ. خُلُقه :

اتّصف الزّجّاج بحُسنِ أخلاقه ، فقيل فيه : كان من أهل الفضلِ والدين ، حَسَن الاعتقاد [١] ، جميل المذهب [٢] ، وقيل أيضًا : " كان من أهل العلم بالأدب ، والدين المتين " [٣] ، وقد سُمِعَ منهُ آخرُ قوله : " اللّهمّ احشرني على مذهب أحمد بن حنبل . " [٤]

د. شيوخُه :

تتلمذَ الزّجّاج بادِئَ الأمر على يدَيْ ثعلبٍ (ت ٢٩١ هـ) ، وقد كان – آنذاك – رأس المدرسة الكوفية . جاء في مجالس العلماء قول الزّجّاج : " كنتُ في ابتداء أمري قد نظرتُ في عِلْم الكوفيّين وانقطعتُ إليه ، فاستكثرتُ منه حتى وقعَ لي أنِّي لم أترُكْ منهُ شيئًا ، وأنِّي قد استغنيتُ به عن غيرِه . " [٥]

ولمّا قَدِمَ المبرّدُ (ت ٢٨٦ هـ) إلى بغداد تحلَّقَ مجموعةٌ من الناس حولَه ، فلمَّا نظرَ ثعلبٌ إلى مَن حولَ أبي العباس أمرَ الزّجّاج وابن الحائك بالنهوض ، وقال لهما : فَضَّا حلقة هذا الرجل ، فسأل الزّجّاج المبرد عن أربع عشرة مسألةً ، يجيب عن كلِّ واحدةٍ منهما بما يُقنع ، ثُمَّ يُفسِدُ الجوابَ ، ثُمَّ يعودُ إلى تصحيح القول الأوَّلِ . فلمّا رأى ذلك الزّجّاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشّيخ ، فلستُ مُفارِقًا هذا الرجل ، فلَزِمَ أبا العباس . [٦]

هـ. تلاميذُه :

عندما درس الزّجّاج علم الكوفيّين على يد ثعلب ، ودرس علم البصريّين على يد المبرد ، أصبح جديرًا بأن يقتدي به مَن عرف فضلَ علمِه ، " وجديرًا بالزعامة التعليمية ؛ فقد كان وحدَه مدرسةً علميّةً ، وبحرًا زاخرًا بالمعرفة ، ارتوى منه تلاميذُه ، وبلغ عدد مَن شُهِروا منهم ستة عشر تلميذًا ، كلُّهم نابه له شأنٌ وأيُّ شأنٍ . وقد تنقّل هؤلاء التلاميذ في مختلف البلدان ، ونشروا في الآفاق ثقافة الزّجّاج الفكريّة ، وعلمه الوفير ، ومذهبه النحويّ . وإنّ كثرة تلاميذه وعلوّ شأنهم ، وارتفاع ذكرهم ، يدلّنا على مبلغ إخلاص المعلم . " [٧] وسأذكرُهم مرتَّبين حسب تاريخ وفاتهم ، ومنهم :

---

(١) القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج١ ، ص١٩٤ .
(٢) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج٦ ، ص٦١٤ .
(٣) ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ج١ ، ص٥٠ .
(٤) السيوطي ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج١ ، ص٤١٣ .
(٥) الزّجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧) ، **مجالس العلماء** ، (تحقيق عبد السلام محمد هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م ، ص١٢٥ .
(٦) انظر الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** ، ص١٠٩ – ١١٠ .
(٧) مقدمة التحقيق : الزّجّاج ، **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، (تحقيق هدى محمود قراعة) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م ، ص١٨

١. أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل بن السراج البغدادي النّحْوي (ت ٣١٦ هـ)
٢. أبو العباس أحمد بن محمّد بن الوليد ولّاد النّحْويّ التميمي المصريّ (ت ٣٣٢ هـ)
٣. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزّجّاجيّ (ت ٣٣٧ هـ)
٤. أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس (ت ٣٣٨ هـ)
٥. أبو بكر محمّد بن علي بن إسماعيل (مبرمان) (ت ٣٤٥)
٦. أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون البغدادي (القالي) (ت ٣٥٦ هـ)
٧. أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي (ت ٣٧٠)
٨. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧)
٩. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)

و. مكانتُه العلميّة :

عاش الزّجّاج في القرن الثالث الهجري إلى أول القرن الرابع ، وهذا الزمن الذي عاش فيه يُعدُّ من العصور الفكريّة الخصبة في التاريخ العربي ، نضجت فيه ثمار العلوم في مختلف أنواعها ، وغني بعلماء كثيرين ذوي شهرة واسعة في شتى ميادين العلوم ، ولا نزال إلى وقتنا الحاضر نعيش على هذا التراث الفكري الذي خلّفه هؤلاء العلماء الأفذاذ . [١]

أحسَّ المبردُ بنبوغ الزّجّاج وتقدّمه على أقرانه ، فبدأ بإعداده لأماكنَ علميّةٍ أخرى ، أسمى وأعلى ممّا هو فيه ، ولا نظنُّ أنّ السبب المادّي صاحب تأثير كبير على هذه التقدمة ، بدليل أنّنا وجدنا شيخَه الأولَ ثعلبًا قد اختاره من بين تلاميذه وأرسله لفضِّ حلقة المبرد ، فإن دلَّ هذا على شيء فإنّما يدلُّ على مكانته في نفس شيخه الأول . [٢] الزجاجُ واحدٌ من كبار النُّحاة واللغويّين ، فقد تصدّر التدريس والتصنيف ، وكان له مجلسُه في بغداد بعد وفاة المبرّد . [٣]

ز. مؤلّفاتُه :

للزجاج مؤلفات كثيرة ، بعضُها وصل إلينا وطُبع ، وبعضها لم يصل ، وقد ذكرتها كتب التراجم ، وهي :

أولًا : المطبوع :

- معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي .

---

(١) انظر مقدمة التحقيق : الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٢٣
(٢) انظر مقدمة التحقيق : الزّجّاج ، **فعلت وأفعلت** ، (تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صبيح التميمي) ، مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ، ص١٠
(٣) انظر الزيدي ، كاصد ياسر ، **القراءات القرآنية عند الزجاج** ، دار الفرقان ، عمّان ، ٢٠٠٦ م ، المقدّمة ص هـ .

- فعلت وأفعلت ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صبيح التميمي .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة .
- الإبانة والتّفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو ضمن أربع رسائل في النحو ، قام بتحقيقها الدكتور عبد الفتاح سليم .
- تفسير أسماء الله الحسنى ، تحقيق أحمد يوسف الدقّاق .
- خلق الإنسان ، تحقيق وليد بن أحمد الحسين .

ثانيًا : الكتب التي لم تصل إلينا :

- ما فُسِّرَ من جامع المنطق .
- الاشتقاق .
- القوافي .
- العروض .
- الفَرْق .
- خَلْق الفرس .
- مختصر في النحو .
- شرح أبيات سيبوَيْه .
- النوادر .
- الأنواء [1] .
- الأمالي [2] .

---

(1) ابن النديم ، **الفهرست** ، ص٩١ ، القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج١ ، ص٢٠٠ ، ياقوت الحموي ، **معجم الأدباء** ، ج١ ، ص٦٣ ، ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ج١ ، ص٤٩ ، السيوطي ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج١ ، ص٤١٢ .

(2) ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ج١ ، ص٤٩ .

ثانيًا : ظاهرة انتقاد القراءات

نشأت القراءات القرآنية وقت نزول القرآن الكريم على سيدنا محمّد ﷺ ، عندما أقرأَ جبريلُ الأمين النبيَّ ﷺ القرآنَ ، فطلبَ إليه أن يقرئه القرآن على سبعة أحرف ، يقول ﷺ : " أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته ، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف . " (١) أي أنّ نشوءَها كان بداية الدعوة الإسلامية .

ومن الحديث السابق يتبيّنُ أيضًا أنّ القراءةَ سُنّةٌ مُتَّبعةٌ ، مأثورةٌ عن النبيِّ ﷺ ، بثبوت تواترها عنه ، يقول ابن الجزريّ : " روينا عن عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابت ﷺ من الصحابة ، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمَر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنّهم قالوا : القراءة سُنَّةٌ ، يأخذُها الآخِر عن الأول ، فاقرؤوا كما علمتموه . " (٢)

يُثبتُ هذان النصّان صحة القراءات وتواترها عن رسول الله ﷺ ، وهناك نصوصٌ أُخرى قد يسمح المجال لذكر بعضها ، فمضمون القول إنّ هذه النصوص ينبغي أن تُؤخذَ منها قواعدُ العربيّة وقياساتُها ، لكنّنا نجدُ قياساتٍ كثيرةً تأتّت من القراءات المتواترة ، وقياسات خالفت بعض القراءات فقوبلت بالردِّ والإنكار والطعن والتخطئة .

ومن اللغويين الذين انتقدوا القراءات أبو إسحق الزّجّاج ، فقد ردَّ كثيرًا من القراءات القرآنية المتواترة ، وقد وقفتُ في هذه الرسالة عليها وتناولتُها بالدرس والتحليل ، وحاولتُ تفنيد مآخذه كُلَّما أمكن .

لم تكن هذه الظاهرة وليدة عصر الزّجّاج ، فقد ظهرت في عصر النبيّ ﷺ ، أي أثناء نزول القرآن ، " ومن أسباب نشأتها التي لم يختلف فيها واحدٌ ، طريقة قراءة القبائل العربيّة للقرآن الكريم ، ممّا جعل الأمر يصل إلى حدٍّ خطيرٍ جدًّا ، والاختلاف في القراءات للسورة الواحدة " (٣) . فمن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنّه قال : " سمعتُ هشام بن حكيم ابن حزام ﷺ يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رسول الله ﷺ أقرأَنِيها ، وكدْتُ أن أعجل عليه ، ثمّ أمهلتُه حتى انصرف ، ثم لبَّبتُه بردائِه ، فجئتُ به رسول الله ﷺ ، فقلتُ : إنّي سمعت

---

(١) البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) ، **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** ، (تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي وقصي محب الدين الخطيب) ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ ، رقم الحديث ٣٢١٩ ، ج٢ ، ص٤٢٦ ، مسلم ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ** ، (تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي) ، دار طيبة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م ، رقم الحديث ٢٧٢ (٨١٩) ، ج١، ص٣٦٦

(٢)ابن الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ) ، **النشر في القراءات العشر** ، (تحقيق علي مجمد الصّبّاغ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون د ت ، ج١ ، ص١٧

(٣) صالح ، الدكتور عبد الله خلف وصالح ، الدكتور إبراهيم عطية ، **تخطئة الفرّاء للقراء** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (٤) ، العدد (٦) ، حزيران ، ٢٠٠٧ م ، ص١٢٢

هذا يقرأ على غير ما أقرأْتَنيها ، فقال لي : أرسله . ثم قال له : اقرأ ، فقرأ . قال : هكذا أُنزلت ، ثم قال لي : اقرأ ، فقرأتُ : فقال : هكذا أُنزلت . إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا منه ما تيسّر . " [1]

وإذا ما تتبّعنا هذه الظاهرة وجدنا أنّها استمرّت إلى قرونٍ مُتأخّرةٍ ، ففي هذا المبحث أحاول تتبُّعَ هذه الظاهرة بشكلٍ موجزٍ مرورًا بالقرن الأول ، إلى القرن السابع الهجري ، ذاكرًا أبرز انتقادات المشهورين من أعلامِ كلِّ عصر ، محاوِلًا توجيه القراءة إن أمكن ، على النحو التالي :

القرن الأول الهجري :

بالإضافة إلى ما رُوي عن عمر بن الخطّاب ﷺ في الحديث السابق ، فقد رَوى الطبريُّ في تفسيره " أنّ ابنَ عباسٍ ﷺ لقيَ ابن أخي عبيد بن عمير ، فقال : إنّ عمَّك لَعربيٌّ ، فماله يلحن في قوله ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصُدُّونَ﴾ [سورة الزخرف : ٥٧] ، إنّما هي : ﴿يَصِدُّونَ﴾ " [2]

ويقول أبو حيّان : " وأنكرها ابن عباس ، ولا يكون إنكارُه إلّا قبلَ بلوغِه تواترَها . " [3]

وقد قرأ بضمِّ الصاد نافعٌ وابن عامر والكسائي [4] ، وأبو جعفر وخلف والحسن والأعمش [5] .

ويقول السّمين الحلبيّ في توجيه القراءة : " هما بمعنًى واحدٍ ، وهو الصحيحُ ، واللفظُ يُقال: (صَدَّ يَصِدُّ ويَصُدُّ كعَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ ، ويَعْرُشُ ويَعْرِشُ) . وقيل : الضمُّ مِن الصُّدود ، وهو الإِعراضُ . " [6]

---

(١) البخاري ، **الجامع الصحيح** ، ج٢ ، ص١٨١ ، رقم الحديث (٢٤١٩) ، مسلم ، **المسند الصحيح** ، ج١ ، ص٣٦٥ – ٣٦٦ ، رقم الحديث (٢٧٠ – ٨١٨)

(٢) الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، (تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي) ، دار هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م، ج٢٠ ، ص٦٢٤ .

(٣) أبو حيّان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) ، **تفسير البحر المحيط** ، (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م ، ج٨ ، ص٢٥

(٤) ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤ هـ) ، **السبعة في القراءات** ، (تحقيق الدكتور شوقي ضيف) ، دار المعارف ، مصر ، د ت ، ص٥٨٧

(٥) البنّا ، أحمد بن محمد (ت ١١١٧ هـ) ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، (تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل) ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة الكليّات الأزهريّة القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ج٢ ، ص٤٥٨

(٦) السمين الحلبي ، أبو العباس أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ هـ) ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، (تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط) ، دار القلم ، دمشق ، د ت ، ج٩ ، ص٦٠٠ - ٦٠١

القرن الثاني الهجري :

أورد الزبيدي في طبقاته أنّ أبا عَمْرو بن العلاء أنكر ما قرأ به عيسى بن عمَر (١٤٩ هـ) في قوله تعالى : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [سورة هود : ٧٨] ، يقول الزبيدي عن عيسى بن عمر : " وكان يقرأ : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ وهذا مخالف لما قاله النحويّون أجمعون ، ولِما قرأتْ به القَرَأَةُ ، وأنكرها أبو عَمْرو بن العلاء عليه ، فقال : كيف تقول : هؤلاء بَنيَّ ، هم ماذا ؟ فقال : عشرين رجلًا ، فأنكرها أبو عَمْرو . " [١]

والقراءة بنصب ﴿ أَطْهَرَ ﴾ هي " قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ، ومحمّد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي إسحق . " [٢] وتوجيهها أنّها جاءت حالًا بعامل الإشارة ، فـ ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بَنَاتِي هُنَّ ﴾ في محل رفع خبر [٣] . وضعّف هذا التّوجيه الخليلُ وسيبوَيْه والأخفش [٤] .

ومن أعلام هذا القرن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، إذ أنكر القراءة بإسكان الراء في قوله تعالى : ﴿ أَرِنَا ﴾ ، فقال : " فأمّا ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [سورة النساء : ١٥٣] ، و ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ فلا يُقرَأ إلّا بكسر الرّاء [سورة البقرة : ١٢٨] . " [٥] وقرأ بإسكان الراء ابن كثير ، وعاصم برواية أبي بكر ، وابن عامر ، وأبو عَمْرو بن العلاء [٦] فالرّاء أُسكنت تخفيفًا لتوالي الحركات ، فهي بمنزلة : (فَخِذ ، وعَضُد) حيث أُسكِنتا تخفيفًا فصارتا : (فَخْذ ، وعَضْد) ، وذهب الزّجّاج

---

(١) الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) ، **طبقات النحويين واللغويين** ، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، د ت ، ص٤١

(٢) ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، (تحقيق علي النّجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي) ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م ، ج١ ، ص٣٢٥

(٣) انظر ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الإيضاح عنها** ، ج١ ، ص٣٢٦

(٤) انظر النّحّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ) ، **إعراب القرآن** ، (تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م ، ج٢ ، ص٢٩٦

(٥) الخليل ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) ، **كتاب العين مرتّبًا على حروف المعجم** ، (تحقيق وترتيب الدكتور عبد الحميد هنداوي) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م ، ج١ ، ص٨٥ .

(٦) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٧٠

إلى هذا التّوجيه ، فقال : " بكسر الراء وإسكانها لثقل الكسرة ، كما قالوا : في (فَخِذ : فَخْذ) . " [1].

ومن أبرز علماء هذا القرن سيبوَيْه ، فقد انتقد تحقيق الهمز في (نبيء وبريئة) من قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [سورة البقرة : ٦١] ، و ﴿ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [سورة البينة : ٦ ، ٧] وعدَّه رديئًا ، فقال : " وقد بلغنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون (نبيء وبريئة) ، وذلك قليلٌ رديءٌ . " [2] والذي قرأ بهمزها هو نافعٌ ، وابنُ عامرٍ [3] .

وقال ابن خالَوَيْه في توجيه الهمز في كلمة نبيء بريء : " فالحجة لمن همز أنه أخذه من قوله : (أنبأ بالحق) إذا أخبر به ، ومنه : ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ [سورة البقرة : ٣١] " [4] واحتجّ للأخرى بقوله : " فالحجّة لمن حقّق الهمز أنّه أخذه من : (برأ الله الخلق) ، ودليلُه قولُه : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ﴾ [سورة الحشر : ٢٤] " [5]

القرن الثالث الهجري :

برز من أعلام هذا القرن علماء أجلاء كثُر ، عُنوا بالقرآن تفسيرًا وإعرابًا ، كان من أبرزهم الفرّاء ، ففي كتابه " **معاني القرآن** " عددٌ من المآخذ والانتقادات على بعض القراءات القرآنية المتواترة ، من بينها انتقادُه لقراءة حمزة بكسر ياء المتكلم [6] في قوله تعالى : ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] ، يقول الفرّاء : " ولعلّها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظنّ أن الباء في ﴿ بِمُصْرِخِىَّ ﴾

---

(١) الزّجّاج ، أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ بن سهل (ت ٣١١ هـ) ، **معاني القرآن وإعرابه** ، (تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي) ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م ، ج٤ ، ص٢٩٢

(٢) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن بشر بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، **الكتاب** ، (تحقيق عبد السلام محمد هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩ م ، ج٣ ، ص٥٥٥

(٣) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٦٩٣

(٤) ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، (تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم) ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ، ص٨٠

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٧٤

(٦) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٦٢

خافضةٌ للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك " [١] وقد وجّه الفرّاء نفسُه قراءةَ حمزةَ بكسر ياء المتكلم المسبوقة بساكنٍ على الأصلِ في التقاء الساكنين [٢] .

وجاء في الدر المصون أنّ أبا عبيدٍ القاسم بن سلام أنكر قراءة حمزة [٣] في قوله تعالى : ﴿وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ [سورة المائدة : ٦٠] ، قال السّمين الحلبيّ : " وقال أبو عبيد : إنما معنى (العبُد) عندهم : الأعبُد ، يريدون : خَدَمُ الطاغوتِ ، ولم نجد هذا يَصحُّ عن أحدٍ من فُصَحاءِ العربِ أنّ العبد يُقال فيه : عبُد ، وإنّما هو : عبْد وأعبُد . " [٤] وقد صحّت القراءة بتوجيهها أنّ (عبُد) لفظ مفرد أُريد به الجمع للمبالغة . يقول الزّجّاج : " ووجه ﴿وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وضمّ الباء أنّ الاسم يُبنَى على (فَعُل) ، كما قالوا : (عَلُمٌ زيدٌ) ، وكما أقول : (رجل حَذُرٌ) ، تأويل (حَذُرٌ) : أنّه مبالغٌ في الحذر ، وتأويل (عَبُد) : أنّه بلغَ الغايةَ في طاعة الشيطان ، وكأنّ اللفظَ لفظُ واحدٍ يدلّ على الجمع ، كما تقول للقوم : (منكم عَبُد العصا) ، تريد : (منكم عبيد العصا) . " [٥]

ولحّنَ أبو عثمان المازني نافعًا [٦] في قراءته لقوله تعالى : ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ﴾ [سورة الأعراف : ١٠] بقوله : " فأمّا قراءة مَن قرأ من أهل المدينة ﴿مَعَائِشَ﴾ بالهمز فهي خطأٌ ، فلا يُلتَفَت إليها ، وإنّما أُخذَت عن نافع بن أبي نُعَيم ، ولم يكن يدري ما العربيّة ، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا . " [٧]

---

(١) الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، **معاني القرآن** ، (تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ج٢ ، ص٧٥
(٢) انظر المصدر السابق ، ج٢ ، ص٧٦
(٣) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٤٦
(٤) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٤ ، ص٣٢٩
(٥) الزّجّاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢ : ١٥٢
(٦) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٧٨
(٧) ابن جني ، **المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني** ، (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين) ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م ، ج١ ، ص٣٠٧

همزَ نافعٌ على غير القياس ، وتوجيهها على تشبيهِ مفرد ﴿مَعَائِش﴾ والتي هي (معيشة) بـ (فعيلة) ، وقد تحدّث سيبوَيْه عن هذا التشبيه بقوله : " وقالوا : (مصيبة ومصائب) فهمزوها وشبّهوها حيث سَكَنت بـ (صحيفة وصحائف) . " [1]

ومن علماء هذا القرن أيضًا أبو العباس المبرد ، فهو من البصريّين الذين يخضعون القراءات للقياس اللغوي ، فنجده قد ردّ بعضًا من القراءات المتواترة لأنّها خالفت قياسًا لغويًّا ، فمن أمثلة ذلك تلحينُه لقراءة أبي عَمْرو[2] : ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾ [سورة البقرة : ٥٤] وما شابهها من حذف علامة الإعراب في القرآن ، فأنكرها مطلقًا ، سواءٌ في النثر ، أو حتى في الشعر ، فقد ذكر النّحّاس أنّ المبرّدَ قال : " إنّه لحنٌ لا يجوز في كلامٍ ولا شعرٍ ؛ لأنّها حرف الإعراب . " [3] ونقل القرطبيّ عن المبرد أيضًا : " وقراءة أبي عَمْرو لحنٌ . " [4]

وحُمِلت قراءة أبي عَمْرو على التخفيف من توالي الحركات [5]

القرن الرابع الهجري :

توفّي في هذا القرن ابن جرير الطبري ، فكان من أبرز مآخذه على القراءات تلحينُه لقراءة عاصمٍ برواية أبي بكر في قوله تعالى : ﴿ نُجِّيَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨] ، يقول : " فإن الذي قرأ مِن ذلك على ما قرَأَه ، لحنٌ ؛ لأنّ ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ اسمٌ على القراءة التي قرأها ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والعرب ترفع من الأسماء ما كان من الأسماء كذلك . . . والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قَرَأَةُ الأمصار ، مِن قراءته بنونين ، وتخفيف الجيم ؛ لإجماع الحجة من القَرَأَةِ عليها ، وتخطئتها خلافه . " [6] وتوجيه القراءة على تقدير نائب الفاعل للفعل ﴿ نُجِّي ﴾ وهو المصدر (النجاء) وهو مذهب الفرّاء ، يقول : " ما لم يُسَمَّ فاعله إذا خلا باسمٍ رفعه ، إلا أن يكون أضمَر المصدر في ﴿ نُجِّي ﴾ فَنُوِيَ به الرفعُ ، ونصب ﴿

---

(1) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٣٥٦
(2) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٥٥ ـ ١٥٧
(3) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٢٢٦
(4) القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٦٧١ هـ) ، **الجامع لأحكام القرآن** ، (تحقيق الشيخ هشام سمير البخاري) ، دار عالم الكتب ، الرياض ، د ت ، ج١ ، ص٤٠٢
(5) انظر ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٧٧
(6) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٦ ، ص٣٨٧

ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فيكون كقولك : (ضُرِبَ الضربُ زيدًا) ، ثمّ تُكنّي عن الضرب ، فتقول : (ضُرِبَ زيدًا) ، وكذلك (نُجِّي النّجاء المؤمنين) " [1]

أمّا أبو إسحق الزّجّاج فكانت له مآخذ كثيرة على ما تواتر من القراءات ، وبحثي هذا قد شمل كلَّ مآخذه تقريبًا ، فتناولتها بالبحث والدرس والتحليل والتّوجيه .

ونجد ابن مجاهد في هذا القرن قد غلّط نافعًا في قراءته لقوله تعالى : ﴿ مَعَائِشَ ﴾ ، فقال : ورَوى خارجةُ عن نافعٍ ﴿ مَعَائِش ﴾ ممدودة مهموزة . قال أبو بكر : وهو غلط . " [2] وقد سبق توجيه القراءة .

وأنكر النّحّاس على أبي عَمْرو إدغامه الرّاء في اللام [3] من قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [سورة نوح : ٤] ، فقال : " لا يجوز إدغام الراء في اللام ، لأنّ فيها تكريرًا . " [4] يقول السيرافي محتجًّا لقراءة أبي عَمْرو : " ومِمّا يُحتجُّ به لأبي عَمْرو وغيره ممَّن أَدغَم الراء في اللام أنّ الراء إذا أُدغِمت في اللام صارت لامًا ، ولَفْظُ اللام أسهلُ ، وأخفُّ من أن تأتي براءٍ فيها تكرير وبعدها لامٌ وهي مقاربة للراء ، فيصير كالنطقِ بثلاثة أحرفٍ من مخرجٍ واحدٍ ، فطُلب التخفيف بذلك . " [5]

واجترأ أبو علي الفارسيّ على مَن قرأ بتحقيق الهمزتين من قوله تعالى : ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ [سورة التوبة : ١٢] أينما وردت في القرآن الكريم ، وقد قرأ بتحقيقهما عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى [6] فقال أبو علي منكرًا قراءة هؤلاء القُرّاء : " فالقول فيه : إنّ تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه ، وممّا يضعف الهمزتين أنّه لا نعلمُ أحدًا حكى التحقيق فيهما .

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٢١٠
(٢) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٧٨
(٣) انظر المصدر السابق ، ص١٢١
(٤) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٦٠ ، وانظر المصدر نفسه ، ٤ : ٢٧ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٦٤ .
(٥) السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ) ، **إدغام القرّاء** ، (تحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني) ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، ط٢، ١٩٨٥ م ، ص٤١ .
(٦) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣١٢

" [1] وعدَّها ابن جنّي من شواذ القراءات بقوله : " ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي : ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة ، إلّا أن تكونا عينين ، نحو : (سنّال ، وسنّار ، وجنّار) . " [2] فيمن قرأ بالتحقيق ، قرأ على الأصل في نطق الأصوات .

القرن الخامس الهجري :

كان من أعلام هذا القرن مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، وقد ورد عنه تضعيفه لقراءة أبي عَمْرو [3] : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [سورة طه : ٦٢ ، ٦٣] في قوله : " لكنّه خالف الخط ، فضَعُفَ لذلك . " [4] قرأ أبو عَمْرو على الأصل في نصب المثنّى بالياء .

القرن السادس الهجري :

ومن أشهر أعلامه الزمخشريّ ، فقد بالغ في تخطئة أبي عَمْرو في إدغامه الراء في اللام من قوله تعالى ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾، فقال : " ومدغم الرّاء في اللّام لاحنٌ مخطئٌ خطأً فاحشًا ، وراوِيْهِ عن أبي عَمْرو مخطئٌ مرتين ، لأنّه يلحنُ ويُنسَبُ إلى أعلم الناس بالعربيّة ، ما يؤذن بجهل عظيم ، والسبب في نحو هذه الروايات قلّة ضَبْطِ الرواةِ ، والسبب في قلة الضبط قلّة الدرايةِ ، ولا يَضبِطُ نحوَ هذا إلّا أهلُ النّحو . " [5]

القرن السابع الهجري :

ونجد في هذا القرن أبا البقاء العكبريّ قد أورد في كتابيه التبيان ، والإملاء عددًا من التضعيفات لبعض القراءات المتواترة ، ومن بينها تضعيفُه لقراءة حمزة ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ ، فقال : " الجمهور على فتح الياء، وهو جمع (مصرخ) ، فالياء الأولى ياء الجمع ، والثانية ضمير

---

(١) أبو علي الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، (تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي وآخرون) ، دار المأمون للتراث ، بيروت ودمشق ، ط١، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م ، ج ٤ ، ص١٧٥

(٢) ابن جني ، **الخصائص** ، (تحقيق محمد علي النجار) ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، د ت ، ج٣ ، ص١٤٣

(٣) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٤١٩

(٤) مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١٠٠

(٥) الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) ، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ج١ ، ص٥١٨ - ٥١٩

المتكلم ، وفُتِحت لِئلّا تجتمع الكسرة والياء بعد كسرتين ، ويُقرأ بكسرها وهو ضعيف ، لما ذكرنا من الثقل . " [1] وقد سبق توجيهها ، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه – إن شاء الله - .

هذا جزءٌ يسيرٌ مما أُثِرَ عن أعلام العربيّة من انتقاد لما تواتر من القراءات القرآنية ، وقد أُغفِل كثيرٌ من تلك الانتقادات التي وسعتها كتب علوم القرآن واللغة ، والتي لا يسمح المجال لإيرادها هنا ، وفي المقابل وجدتْ هذه القراءات المنتقدة وغير المنتقدة أعلامًا عُنوا بتوجيه تلك القراءات والاحتجاج لها على اختلافها ، ومنها كتابا ابن خالَوَيْه " **إعراب القراءات السبع وعللها** " و " **الحجه في القراءات السبع** " ، وكتاب أبي علي الفارسيّ " **الحجة للقراء السّبعة** " ، وكتاب مكّي بن أبي طالب القيسيّ " **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** " ، ووجدت من المفسرين المتأخرين من تصدّى لتلك الانتقادات ودافع عن القراءات في ثنايا التفسير ، ومنهم أبو حيّان الأندلسيّ في " **تفسير البحر المحيط** " ، وتلميذُه السّمين الحلبيّ في " **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** " ، وحفلت الفترة الحديثة بالعديد من كتب الدفاع عن القرآن والقراءات ، أبرزها كتاب الدكتور أحمد مكّي الأنصاري " **الدفاع عن القرآن ضد النحويّين والمستشرقين** " .

وتعود ظاهرة انتقاد القراءات إلى عدّة أسباب ، أبرزها أنّ النّحاة واللغويين أخضعوا القراءات المتواترة لقواعد العربيّة وقياساتها منكرين تواترها ، فالأصلُ أن تؤخذ تلك القواعد من كلام العرب الصحيح النقل ، والقراءات السبع متواترة صحيحة النقل عن أفصح العرب سيدنا محمّد ﷺ .

وهناك مَن سوّغ انتقاده بأنّ القراءات خالفت ما شاع وانتشر من لُغات العرب ، وتجاهل لُغة القبائل الأخرى القليلة ، فالقراءة متى ما سُمِعت في كلام العرب – وإن كانت قليلة – فإنّه يُحتجُّ بها ، شأنها شأن اللغات الأخرى المنتشرة . يقول ابن الجزريّ : " وأئمة القراء لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربيّة ، بل على الأثبتِ في الأثر ، والأصحِّ في النّقل والرّواية ، إذا ثبت عنهم لم يردّها قياسٌ ولا فُشُوُّ لغةٍ . " [2]

ومن الأسباب الأخرى مخالفة القراءة لرسم خطّ المصحف ، والمعلوم أنّ القرآن رُسم في عهد عثمان بن عفّان ﷺ وقد سُمِعت القراءات قبل ابتداع الرسم ، فالأَوْلى اتّباع الرواية .

---

(1) العكبريّ ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) ، **التبيان في إعراب القرآن** ، (تحقيق علي محمد البجاوي) ، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د ت ، ج٢ ، ص٧٦٧ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، دار الكتب العلمية ، بيروت، د ت ، ج٢ ، ص٦٨

(2) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص١٠ - ١١

إذا تواترت القراءة بالسند الصحيح الذي لا يقبل الشّكّ فهي صحيحة ، منقولة عن النبي ﷺ ، فقرأ بها أو أقرأها لأصحابه ، فأصبح انتقادها أمرًا يستدعي الوقوف ، والتصدي لكلّ ما نُسب للقراءة من أساليب وأنواع الانتقاد ، واشتملت هذه الدراسة على ما يتّصل بهذا الموضوع ، فقد تناولت في هذا البحث جملة الانتقادات والمآخذ التي صرّح بها الزّجّاج ، وقمتُ بدراستها وتحليلها وتفنيدها ، وتوجيهها إلى ما صحّ في العربيّة .

تجاوزتُ في هذا البحث أمرًا اشتُهر به الزّجّاج ، يخصّ مآخذه على القراءات ، وهو موضوع الترجيح والمفاضلة بين القراءات ، فهو يرى أن لا حرج من ترجيحِ أو تفضيلِ قراءةٍ على أُخرى ، فقد كثُر عنده هذا الأسلوب ، فتجدهُ كثيرًا ما يقول : الأفصح [١] ، والأقوى [٢] ، والأجود [٣] ، والأبين [٤] ، والأحسن [٥] ، والأكثر [٦] . فهل يُعتقَد أنّ هناك قراءةً أفضل من أخرى ، على فرض أنّ الترجيح والمفاضلة أمرٌ جائزٌ ؟

إنّ تعدّد القراءات للآية الواحدة هو نوعٌ من أنواع الإعجاز البياني للقرآن الكريم ، من حيث تعدّد وجوه الدلالة لكلّ قراءة ، وهذا ما يُسهم في إغناء المعنى الذي تدلّ عليه كلُّ قراءة ، فالفائدة المرجوّة من كلّ قراءة لا تقلّ أهمية عن أختها ، فقد أجمع العلماء على صحّة تواتر القراءات ، فكلّ قراءةٍ تُمثّل آيةً بحدِّ ذاتِها .

قد تتفاوت القراءات بما تشتمل عليه بعضُها من خصوصيّاتٍ البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة [٧] ، فيرى بعض العلماء [٨] أنّ ترجيح قراءة على أخرى أمرٌ جائزٌ ، لكون القراءة أظهرَ إعرابًا من الأخرى ، أو غيرها من الأسباب ، يقول ابن عاشور : " سئل ابن رشد عمّا يقع في كتب المفسرين والمعرِبين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين ، وقولهم : هذه القراءة أحسن : أذاك صحيح أم لا ؟ فأجاب : أمّا ما سألت عنه ممّا يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض ؛ لكونها أظهر من جهة الإعراب ، وأصحّ في النقل ، وأيسر في اللفظ ، فلا يُنكَرُ ذلك . " [٩]

---

(١) انظر الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٨٤
(٢) انظر المصدر السابق ، ج١ ، ص١٠٨
(٣) انظر المصدر السابق ، ج١ ، ص١٣١
(٤) انظر المصدر السابق ، ج١ ، ص١٨١
(٥) انظر المصدر السابق ، ج٢ ، ص٥٤
(٦) انظر المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٢١
(٧) انظر ابن عاشور ، محمد الطاهر (١٢٨٤ هـ) ، **تفسير التحرير والتنوير** ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ م ، ج١ ، ص٦١
(٨) مثل الطبري ، والنّحّاس ، والزمخشري ، وابن عطية الأندلسي .
(٩) ابن عاشور ، **تفسير التحرير والتنوير** ، ج١ ، ص٦٢

ويرى بعضهم الآخر أنّ الترجيح والمفاضلة بين القراءات هو بمثابة الانتقاد ، فلا يجوز – عندهم - أن نقول : هذه القراءة أفضل من الأخرى ، على أساس أنّ كلتيهما قرآنٌ مرويٌّ بالسند الصحيح عن رسول الله ﷺ ، فلا مفاضلة ، ولا ترجيح لقراءة على أخرى ، يقول أبو جعفر النّحّاس : " والسلامة من هذا عند أهل الدين ، إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يُقال : إحداهما أجود من الأخرى ؛ لأنّهما جميعًا عن النبي ﷺ ، فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا . " (١)

وذهب أبو حيّان إلى هذا الرأي ، ورأى أنّ القراءاتِ كلَّها سواءٌ ، لا تفضيل أو ترجيح لقراءةٍ على أخرى ، فقال : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويّون بين القراءتين لا ينبغي ؛ لأنّ هذه القراءات كلَّها صحيحةٌ ومرويةٌ ثابتةٌ عن رسول الله ﷺ ، ولكلٍّ منها وجهٌ ظاهرٌ حسنٌ في العربيّة ، فلا يمكن فيها ترجيحُ قراءةٍ على قراءة . " (٢) وعليه فإنّه لا يجوز تفضيل أو ترجيح قراءة على أخرى ، لأنّ القراءة هي في الأصل آية ، فلا ينبغي أن نقول إنّ هذه الآية أحسن أو أقوى أو أفضل من تلك الآية مهما كان السبب .

ثالثًا : موقفُ الزّجّاج من القراءات :

يُعَدُّ الزّجّاج من العلماء الذين عُنُوا بالقرآن الكريم معنىً ولُغةً ، وإزاء ذلك فقد وضع ضوابط للقراءة الصحيحة ، يحكم من خلالها على قبول أو ردِّ هذه القراءة ، حتى لو تواترت عن القُرّاء السّبعة . يقول أبو إسحق : " وما وافقَ المصحف ، وصحَّ معناه ، وقرأت به القراء فهو المختار . " (٣) وتفصيل هذه الضوابط كالآتي :

أ- موافقة الرسم القرآني :

إنّ اتّباعَ خطّ المصحف في القراءة سنةٌ ، واجبٌ اتّباعُها ، ولا يجوز مخالفتُه ، يقول الزّجّاج : " ولا يجوز في القرآن إثباتها (٤) ، لأنّه خلاف المصحف ، ولا يجوز أن يقعَ شيءٌ في المصحف مُجمَعٍ عليه فيخالَف ، لأنّ اتّباع المصحف أصل اتّباعِ السُّنة . " (٥)

ثُمَّ حرَّم أن يُخالَفَ المصحفُ ، فقال : " اتّباعه سُنّة ، ومخالفته بدعة . " (٦)

---

(١) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٥ ، ص٦٢
(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٢٧٥
(٣) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣١٢
(٤) يقصد إثبات النون في قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُم مُّلَاقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٤٦]
(٥) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١١٧
(٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٢٨

شدّة حرصه على عدم مخالفة الرسم جعلتْهُ يُخَطِّئ قارئًا من القراء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ ، وهو أبو عَمْرو بن العلاء ، حيث ردَّ قراءَتَه بقوله : " فأمَّا قراءةَ عيسى بن عمر ، وأبي عَمْرو بن العلاء فلا أجيزها لأنّها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجِزْ مخَالفَتَه، لأنّ اتّباعه سنّةٌ . " (١)

ب. ما وافقَ العربيّة :

وهو أن تكون القراءةُ موافقةً لِما صحَّ لفظًا ، ولغةً ، وإعرابًا ، ويُعدُّ هذا الضابط هو أكثر ما يهتمُّ به الزّجّاج لقبول القراءة أو رَدِّها . فقد كَثُرَ عنه أنّه ردَّ قراءةً قرأ بها أحدُ أو بعضُ القُرَّاء السّبعة المشهورين ، على الرغم من تواترها ، وموافقتها لرسم المصحف ، وقد كان هذا أحد الأسباب التي دعتني لِأنْ أشرعَ في كتابة هذا البحث .

ومن أمثلة ذلك تخطئتُه لقراءة حمزة بجرِّ كلمة ﴿ والأرحامِ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ [سورة النساء : ١] ، فقال : " فأما الجر في ﴿ والأرحامِ ﴾ فخطأٌ في العربيّة لا يجوز إلا في اضطرار شعر العربيّة ... فإجماع النحويّين أنّه يَقْبحُ أنْ يُنْسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار . " (٢)

في حين حسَّن قراءة شاذّة لأنّها جاءت موافقة لقياسٍ لُغويٍّ قويٍّ في العربيّة ، وهو الذي أشار إلى عدم قبوله القراءات الشاذّة . ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى :﴿ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٨] : " وإنْ شئتَ ﴿ خَطَوَات ﴾ ، وهي قراءةٌ شاذّة (٣) ، ولكنّها جائزةٌ في العربيّة قويَّةٌ . " (٤)

جـ. اتباع الرواية ، وقراءة الأكثر :

---

(١) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٩٦
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٦
(٣) وهي قراءة أبي السّمّال . انظر ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج١ ، ص١١٧
(٤) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٢٠٩

اعتمد أبو إسحق في حكمه على القراءات على ما صحّت به الرواية وروي بالتواتر عن رسول الله ﷺ وصحابتِه ، وقال : " إنّ القراءة سُنَّةٌ متّبعة " [١] ، فما صحَّ نقلُه قُبِل ، وغيرُ ذلك يُعَدُّ شاذًّا ولا يُقبَل .

ونجده أيضًا قد فضّلَ ما قرأ به أكثر القرّاء ، ورأى أنّ اتّباع قراءة الأكثر هي المختارة ، وهي الأَوْلى بالقبول ، فقال : " ينبغي أن يُمالَ فيه إلى ما عليه الأكثر ، لأنّ القراءة سُنَّة ، فالأَوْلى فيها الاتّباع ، والأَوْلى اتّباع الأكثر . " [٢]

وقال في موضعٍ آخرَ : إنّ القراءة سُنَّة ، وكُلَّما كَثُرَت الروايةُ في الحرف ، وكَثُرَت به القراءة فهو المُتَّبَع . " [٣]

---

(١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥١
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٦٠
(٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٣٥

رابعًا : مآخذه على القراءات

الزّجّاج من أبرز العلماء الذين تتلمذوا على يد المبرد واتصلوا به ، فهو شيخُه الأوّل ، وإن كان الثاني زمنيًّا ، وكما هو معلومٌ أنّ المبرد من العلماء البصريّين الذين يجعلون القياسَ أساسًا في الحكم على القراءات وغيرها ممّا سُمِع من العرب ، فلا غرابةَ أن نرى المذهبَ البصريَّ وقياساتِه واضحةً في مآخذه على القراءات .

تمثَّلت صور مآخذه على القراءات في أربعة أقسام ، وهي كالتالي :

ما لحّنَهُ صراحةً :

من ذلك تلحينُه لقراءة عاصمٍ في رواية أبي بكرٍ [1] في قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨] ، فقال : " فأمّا ما رُويَ عن عاصم بنون واحدة فَلَحْنٌ لا وجه له . " [2] هذه القراءة مرويَّةٌ بالتواتر ، من قارئٍ من القراء السّبعة الذين تواترت قراءاتهم ، وصحَّ نقلُهم عن رسول الله ﷺ ولكنّ الزّجّاج خطّأها لأنّها خرجت عن القياس النحوي ، يقول : " لأنّ ما لا يسمَّى فاعله لا يكون بغيرِ فاعلٍ . " [3]

التخطئة غير المباشرة للقارئ :

في هذا القسم يتهم مَن روى عن القارئ بسمعه ، بأنّه لم يضبط الرواية كما قرأها القارئ ، فمن اتّهم الراوي فقد اتهم القارئ ، ويشير إلى ذلك الدكتور زهير غازي زاهد بقوله : " بعض النحويّين يتحرّجون من تلحين قارئٍ من السّبعة ، أو غيرهم ، فيلجأُ إلى تعليل القراءة ثمّ يصف رُواتها بالوهم . " [4] وذلك عندما اتّهم رواة أبي عَمْرو في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ ، فقال : " ورُوِيَ عن أبي عَمْرو بن العلاءِ أنه قرأ ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ بإسكان الهمز ، وهذا رواه سيبوَيْه باختلاس الكسرة ، وأحسب أنّ الرواية الصحيحة ما رَوَى سيبوَيْه ، فإنه أضبط لمَا رَوَى عن أبي عَمْرو ، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عَمْرو ؛ لأنّ حذف الكسرة في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي باضطرار مِنَ الشعر . " [5]

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٤٣٠
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٣٢٦
(٣) المصدر نفسه ، ٣ : ٣٢٦
(٤) زهير غازي زاهد ، **النحويون والقراءات القرآنية** ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد (١٥) ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ص١٢٧
(٥) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٢٣ - ١٢٤

ما وقف منه مُتردِّدًا ، فضعَّفه ثُمَّ وجَّهه إلى صحيح اللغة :

وذلك عندما ضعَّف قراءة ابن عامر وحمزة [١] من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [سورة فاطر : ٥٩] ، فقال : " بالياء ووجهُها ضعيفٌ عند أهلِ العربيّة . " [٢] ثُمَّ عاد فوجَّهها بحيث تُصبح جائزة ، فقال : " إلّا أنّها جائزةٌ على أن يكون المعنى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن سَبَقُوٓا۟ ﴾ ، لأنّها في حرف ابن مسعود ، فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك : (حسِبتُ أن أقوم ، وحسبتُ أقوم) على حذف (أن) وتكون (أقوم ، وقام) تنوبُ عن الاسم والخبر ، كما أنّك إذا قلت : (ظَنَنْتُ لزيدٌ خيرٌ منك) فقد نابت الجملة عن اسم الظَّنِّ وخبرِه . " [٣]

تفضيلُه لقراءةٍ على أُخرى :

يرى الزّجّاج في هذا القسم جودة الوجوه المتعدِّدة للقراءة ، لكنّه يفضِّلُ قراءةً على أخرى ، إمّا لقراءة الأكثر من القراء ، أو لكثرة سماعها ، وهو كثيرٌ في كتابه ، ومنه قوله في توجيه القراءتين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣] ، فقال : " والميتة أصلها الميِّتَةُ ، فحذفت الياءُ الثانية استخفافاً لثقل الياءين والكسرة ، والأجود في القراءَة الميْتَةُ بالتخفيف . وكذلك في قوله : ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٢] أصله (ميِّتًا) بالتشديد ، وتفسير الحذف والتخفيف فيه كتفسيره في الميِّتة . " [٤]

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٠٧
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٣٤١
(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٤١
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١١

الفصل الأول
مآخذ الزّجّاج النّحويّة على بعض القراءات المتواترة

توطئة

المبحث الأول : مآخذ الزّجّاج على حذف العلامة الإعرابية

أولًا : حذف الكسرة من الاسم المجرور

ثانيًا : حذف الكسرة من المضاف إليه

ثالثًا : حذف حركة هاء الضمير المتصل بالفعل المجزوم

المبحث الثاني : مآخذ الزّجّاج على مغايرة العلامة الإعرابية

أولًا : مغايرة حركة الاسم المعطوف على ضمير مجرور من غير إعادة الجارّ

ثانيًا : مغايرة حركة ياء المتكلم المسبوقة بساكن

ثالثًا : مغايرة علامة إعراب المثنى

المبحث الثالث : مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل النحوية الأخرى

أولًا : مسألة نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به

ثانيًا : مسألة مفعوليّ " حسب "

توطئة :

من خصائص اللغة العربيّة أنها لُغةٌ معربةٌ ، وقد تمثّلت الظواهر الإعرابية في النصوص الشعرية والنثرية التي وصلتْ إلينا من قبل الإسلام ، فما أن جاء الإسلام ومعه القرآن حتى أصبح النصّ القرآني نصًّا لُغويًّا بالغ الدقة في توظيف الظواهر اللغوية بمختلف مستوياتها ، لا سيّما المستوى النّحوي ، ففيه تبدو الظواهر الإعرابية واضحة جليّة .

يُعرَّفُ الإعراب لغةً التبيين والتوضيح [١] ، ويُوضِّحُهُ سيبوَيْه بأنّه التغيّرات اللفظية التي تطرأ على أواخر الكلمات ، من فتحٍ وكسرٍ وضمٍّ وجزمٍ ، بفعل العوامل الطارئة [٢] ، فالإعراب في تصوّر سيبوَيْه وغيرِه له : هو تغيّر العلامة الإعرابية بتأثير العوامل وتغير وظيفة الكلمة الدلالية ، فالوظيفة الدلالية تمثل الموقع الإعرابي للكلمة أو للجملة .

ويوضّح الدكتور محمّد حماسة بأنّ " مصطلح الإعراب يُراد به أمران في نصوص تراثنا النحوي :

أولهما : ما يُرادف علم النحو ، فهو أعمُّ من العلامات الإعرابية وحدَها ، وهو بهذا الفهم يصلح أن يُقال عنه إنّه يميّز بين المعاني ، مع مراعاة أنّ المقصود بالمعاني هنا هو المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وغيرهما ، لأنّ الإعراب إذن مجموعة القرائن التي تتضافر معًا من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها .

ثانيهما : العلامات الإعرابية ، وهو إذن يُعدُّ قرينةً واحدةً من مجموع القرائن اللفظية في الجملة . " [٣]

العلامات الإعرابية موجودة بوجود اللغة العربيّة ، وهي منطوقة مع الكلمات في الأصل ، لكنّ رسمها على الكلمات تأخّر إلى أن جاء أبو الأسود الدّؤلي (ت ٦٩ هـ) فبادر بوضع رموز على نهاية الكلمات تدلّ عليها ، فاختار رجلًا من عبد القيس وقال له : " خذ المصحف وصبغًا يُخالف لون المداد ، فإذا فتحتُ شَفَتَيَّ فانقُطْ واحدةً فوق الحرف ، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفلِه ، فإذا أتبعتُ شيئًا من هذه الحركات غُنَّةً فانقط نقطتين . " [٤]

---

(١) انظر ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، **لسان العرب** ، تحقيق (أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م ، ج٩ ، ص١١٦

(٢) انظر سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، ص١٣

(٣) عبد اللطيف ، الدكتور محمد حماسة ، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م ، ص٢١٤ - ٢١٥

(٤) ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ص١٨

وأوّل مَن أشار بتسمية حركات الإعراب بالفتحة والكسرة والضمّة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) فوضعها في المكان نفسِه الذي وضعها أبو الأسود . يقول سيبوَيْه : " وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد ، وهُنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلُّم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء والضمّة من الواو."[١] أي أنّ الفتحة نصف الألف ، فالألف فتحتان ، أو حركة طويلة ، والفتحة حركة قصيرة ، وكذلك الكسرة والضمّة .

يقصد الخليل بقوله إنّ " الفتحة والضمّة والكسرة زوائد " ، أنّها زائدةٌ على المبنى الصرفي للكلمة ، ورسمها عليها ليس من الأصل الذي تُبنَى عليه الكلمة ، لكنّها دلالة على معنى في ذهن المتكلّم . في حين أشار بعض العلماء بنفي دلالة حركات الإعراب على أيٍّ معنًى قصَدَه المتكلّم ، فكان قُطرب (ت ٢٠٦ هـ) أوّل مَن نفى الدلالة المعنوية عن حركات الإعراب ، فجعلها زائدةً في اللفظ بقوله : " وإنّما أعربت العرب كلامَها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمُه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصلَه بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يُبطِئون عند الإدراج ، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك مُعاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام . " [٢]

رُبّما تأثّر قطرب في مذهبه هذا بما أشار إليه الخليل من اعتبار الحركاتِ زوائد ، لكنّ هناك فجوة في القصد بين الرأيين ، فما ذهب إليه الخليل هو الزيادة على بنية الكلمة الصرفية وليست النحوية ، أما قطرب فعَدَّ زيادتها لوظيفة لفظيّة محضة ، وليس لها أدنى علاقة بأيٍّ معنًى ، فلو كانت كما قال فلِمَ الاختلاف فيما بينها ، فكانت بين الفتح والكسر والسكون وأوْلى بالعرب أن تختار لِأواخر كَلِمِها أخفَّها ، وهي الفتحة ؟

ومِن علمائنا المحدثين من نادى بما ذهب إليه قطرب الدكتور إبراهيم أنيس الذي دعا إلى انتفاء دلالة الحركة الإعرابية ، فخصّص في كتابه " من أسرار العربيّة " بابًا خاصًّا بهذا الشأن سمّاه " ليس للحركة الإعرابية مدلول " ، تحت الفصل الثالث " قصة الإعراب " ، وقال فيه : " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض . " [٣] أي أنّها أصبحت أدوات وصل فضلة ، وظيفتها الوحيدة أن تصل الكلمة بالأخرى التي تليها .

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٢٤١ - ٢٤٢

(٢) الزّجّاجي ، **الإيضاح في علل النحو** ، (تحقيق الدكتور مازن المبارك) ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ، ص٧٠ - ٧١

(٣) أنيس ، الدكتور إبراهيم ، **من أسرار العربية** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٨ م ، ص٢٣٧

ورأى جمهور العلماء أنّ للحركة الإعرابية دلالةً نحويَّةً يتأتّى من خلالها المعنى الوظيفي للكلمة ، ففي تعريف سيبوَيْه للإعراب نخلص إلى أنّ الحركة إذا تغيّرت أصبحت تدلُّ على معنًى آخرَ غيرِ المعنى قبل تغيرها ، نحو : (شكرَ خالدٌ زيدًا) فالشاكر هو (خالد) ، والمشكور هو (زيد) ، فلو غيّرنا حركات إعراب هذه الأسماء : (شكر خالدًا زيدٌ) أصبح الشاكر هو (زيد) والمشكور هو (خالد) ، فيتغيّرُ المعنى بتغيُّر الحركة . ومن أبرز الأمثلة هذا على الموضوع هو قول الله عزّ وجلّ : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[سورة فاطر : ٢٨] ، فالمفعول مقدم على الفاعل بدلالة الحركة الإعرابية لكل منهما .

وقد يؤدي زوال الحركات إلى غموض في الدلالة المعنوية لكلّ كلمة ، فلا تتبيّن وظيفة الكلمات إلا بالحركات ، يقول عبد القاهر الجرجاني : " الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها " . [١]

وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه للإعراب : " الإعراب فيما نرى بيان ما للكلمة أو للجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية ، ككونها مسندًا إليه ، أو مضافًا إليه ، أو فاعلًا أو مفعولًا ، أو حالًا ، أو غير ذلك من الوظائف التي تُؤديها الكلمات في ثنايا الجُمَل ، وتُؤدّيها الجُمَل في ثنايا الكلام أيضًا . " [٢] ثم اقتصر أن تكون هذه الكلمات التي تتغير وظائفها بتغير حركاتها على الأسماء لا الأفعال [٣] ، فدلالة الزمن التي في الفعل كفيلة بأن تدلّ على معناه المقصود .

فالقصد هو أنّ للحركة الإعرابية قيمةً نحويةً ، تدلّ على معنًى في ذهن المتكلم ، فدلالتها مُتغيّرة بتغيّرها ، وفي هذا الفصل أحاول مناقشة القراءات القرآنية المتواترة التي تغيّرت فيها الحركة الإعرابية ، وأدّى بالزّجّاج أن يقف على هذه القراءات وينتقدها ، لأنّ وظيفتها المعنويّة تغيّرت بتغيُّرِها ، وتغيير الحركة قائمٌ على حذفها ، أو تغايرها ، فهل قويت حُجّة الزّجّاج في مآخذه على القراءات على اعتبار أنّ حذفَ الحركة أدّى إلى فقدان الدلالة المعنوية للكلمة ؟ وهل أدّى تغايرها إلى تغيّر معنى الآية ؟

---

(١) الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن محمد (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ) ، **دلائل الإعجاز** ، (تحقيق محمود محمد شاكر) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د ت : ٢٨

(٢) المخزومي ، الدكتور مهدي ، **في النحو العربي " نقد وتوجيه "** ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ص٦٧

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص٦٨ - ٦٩

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، فأوّلُها في مآخذ الزّجّاج على حذف العلامة الإعرابية ، وثانيها في مآخذ الزّجّاج على مغايرة الحركة الإعرابية ، أمّا ثالثها فكان في مآخذ الزّجّاج على مسائل نحوية أخرى .

المبحث الأول : مآخذ الزّجّاج على حذف الحركة الإعرابية

أخذ الزّجّاج على قراءات قرآنية متواترة حُذِفت فيها الحركة الإعرابية ، فيكون القارئ – برأيه – قد انتفت عنده الوظيفة النحوية لهذه الحركة ، فكانت مآخذه على النحو التالي :

أولًا : حذف الكسرة من الاسم المجرور

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [سورة البقرة : ٥٤]

تعدّدتْ أوجه القراءة في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ وقوله عزّ وجلّ : ﴿ عِندَ بَارِئِكُمْ ﴾ إلى ثلاثة أوجه ، بكسر الهمزةِ ، واختلاس الكسرة ، وإسكانها .

يقول ابن مجاهد : " فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يكسرون الهمزة من غير اختلاس ولا تخفيف .

واختُلِف عن أبي عَمْرو ، فقال عباس بن الفضل : سألت أبا عَمْرو كيف تقرأ : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ مهموزة مثقلة ، أو ﴿ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ ﴾ مخفّفة ؟ فقال : قراءتي ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾ مهموزة غير مثقلة . وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ فلا يجزم الهمزة .

وقال سيبوَيْه كان أبو عَمْرو يختلس الحركة من ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ و﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٦٧] وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيُرَى من سمعه أنه قد أسكن ولم يكن يسكن .

وهذا مثل رواية عباس بن الفضل عنه التي ذكرتها ، أنّه كان لا يثقّلها وهذا القول أشبه بمذهب أبي عَمْرو ؛ لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيرًا ... وقال اليزيدي في ذلك كله : إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه . والقول ما أخبرتك به من أنه كان يؤثر التخفيف في قراءته كلها ، والدليل على إيثاره التخفيف أنه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره ، ويلين الساكن من الهمز ، ولا يهمز همزتين ، وغير ذلك . " [1]

جاء في النشر : " روى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوري ، والإسكان من رواية السوسي . " [2]

وما ينطبق على هذه الآية من إشباع الكسر واختلاسه وحذفه ، ينطبق على إشباع الضمّ واختلاسه وحذفه في الآيات التالية : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ﴾ ، ﴿ وَيُعَلِّمُكُم ﴾ [سورة البقرة : ١٥١] ، ﴿ يَلْعَنُهُمُ ﴾ [سورة البقرة : ١٥٩] ، ﴿ يَنصُرْكُمُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٠] ، ﴿ يَأْمُرُهُم ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] ، ﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾ [سورة الطور : ٣٢] ، ﴿ يَجْمَعُكُمْ ﴾ [سورة التغابن : ٩] . [3]

جاءت كلمة ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ مجرورة بحرف الجر ﴿ إِلَىٰ ﴾ وعلامة الجرّ الكسرة الظاهرة ، وهي قراءة أكثر القُرّاء ، وقُرِئت باختلاس كسرة الهمزة عن أبي عَمْرو ، ولا خلاف بين العلماء على قراءتها بالاختلاس ، أمّا القراءة بإسكانها فقد وجدت عددًا من المآخذ ؛ لأنّ أبا عَمْرو في قراءته تلك ، حذف علامة الإعراب ، وهذا الحذف لا يجوز عند بعض العلماء ، ومنهم الزّجّاج الذي أنكر رواية الإسكان عن أبي عَمْرو ، فقال : " ورُوِيَ عن أبي عَمْرو بن العلاءِ أنه قرأ ﴿ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ ﴾ بإسكان الهمز ، وهذا رواه سيبوَيْه باختلاس الكسرة ، وأحسب أنّ الرواية

---

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص١٥٤ - ١٥٦ ، وانظر الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ) ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، (تحقيق محمد صدوق الجزائري) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م ، ص٣٩٥ - ٣٩٧ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢١٢ - ٢١٤ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٣٩١ - ٣٩٣ .

(٢) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢١٢ ، وانظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٣٩٢

(٣) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٥٤ - ١٥٦

الصحيحة ما رَوَى سيبوَيْه ، فإنه أضبط لمَا رَوَى عن أبي عَمْرو ، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عَمْرو ؛ لأنّ حذف الكسرة في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي باضطرار مِنَ الشعر . " [1]

ويقول في موضعٍ آخرَ : " وأمّا ما يُروَى عن أبي عَمْرو بن العلاء في قراءته ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ فإنّما هو أن يختلس الكسر اختلاسًا ، ولا يَجْزِم ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ - وهذا أعني جزم ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ - إنّما رواهُ عن أبي عَمْرو مَن لا يضبط النحو كضبط سيبوَيْه والخليل ، ورواه سيبوَيْه باختلاس الكسر، كأنَّه تقلَّلَ صَوْتَه عند الكسرة . " [2]

اعتمد أبو إسحق رواية سيبوَيْه لهذه القراءة عن أبي عَمْرو ، وأنكر ما رواه السوسي من إسكان الهمزة ، وهذا يدلّ على أنّه كان يعتمد على القياس اللغوي للحكم على صحة القراءة ، ويعتمد على ما رواه شيخ البصريّين سيبوَيْه ؛ لأنّ سيبوَيْه نفسَه لم يجز حذف حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر ، وسيأتي بيان ذلك لاحقًا – إن شاء الله - .

اقتصر الزّجّاج حذف العلامة الإعرابية على اضطرار الشعر ، ولم يُجِزْه في غيره ، واستشهد لذلك ببيتين رواهما عن سيبوَيْه :

إذَا اعْـوَجَـجْـنَ قُـلْـتُ صَـاحِـبْ قَـوِّمِ [3]

وأنشدَ عنه أيضًا قولَ امرئ القيس :

فَـالْـيَـوْمَ أَشْـرَبْ غَـيْرَ مُسْـتَـحْـقِبٍ إِثْـمًا مِـنَ اللهِ وَلَا وَاغِـلِ [4]

---

(1) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٢٣ - ١٢٤

(2) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٢٠٨

(3) صدر بيتٍ من الرجز ، وعجزه : بِـالـذَّوِّ أَمْـثَـالَ السَّـفِـينِ الـعُوَّمِ
بلا نسبة في سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٢٠٣ ونسبه المحقق لأبي نخيلة ، وبلا نسبةٍ أيضًا في الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٢٤ ونسبه المحقق للعجاج .
والشاهد فيه حذف العلامة الإعرابية من كلمة (صاحبْ) وهي الكسرة .
انظر ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٧٥ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (عوم) ، ج٩ ، ص٤٨٤

(4) البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس ، **الديوان** ، (تحقيق مصطفى عبد الشافي) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٥ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م ، ص١٣٤ .
والشاهد فيه حذف العلامة الإعرابية من كلمة (أشربْ) وهي الضمة .
انظر سيبويه ، **الكتاب** ج٤ ، ص٢٠٤ ، الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٢٤ ، ابن جني ، **الخصائص** ج١ ، ص٧٤ ، ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ) ، **شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري** ، (تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م ، ج١ ، ص١٤٨ .

عندما أنكر الزّجّاج حذف حركة الإعراب من الكلام ، واقتصرها على ضرورة الشعر ، أنكر بذلك ما رُوِيَ عن أبي عَمْرو من تسكين الهمزة من قوله تعالى : ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ ، فقد أخذ على الراوي بأنّه لم يضبط القراءة الصحيحة عن أبي عَمْرو ، فمَن طعن بالراوي والرواية ، فكأنّما طعن بالقارئ المَرويِّ عنه ، وهو ممّا يُعَدُّ من قبيل الطعن غير المباشر للقارئ ، فالمقصود بالطعن هنا هو أبو عَمْرو ؛ لأنّه خرجَ بقراءته عن القياس النحوي الذي يحول دون حذف الحركة الإعرابية . وقد أشار إلى هذه القضية الدكتور زهير غازي زاهد بقوله : " بعض النحويّين يتحرّجون من تلحين قارئٍ من السّبعة ، أو غيرهم ، فيلجأُ إلى تعليل القراءة ثمّ يصف رُواتها بالوهم . " (١) وهذا ما ينطبق على ما جاء به الزّجّاج .

يتبيّنُ أنّ الزّجّاج أخذ على القراءة مخالفة القياس اللغوي في منع حذف حركة الإعراب إلّا في ضرورة الشعر ، وقد استمدّ هذا الرأي من شيخ المدرسة البصرية سيبوَيْه ، الذي لم يُجِز حذف حركة الإعراب إلّا في ضرورة الشعر ، يقول : " وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاساً ، وذلك قولك : (يضربُها ، ومن مأمنِك) يسرعون اللفظ . ومن ثم قال أبو عَمْرو ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ ويدلُّك على أنّها متحركة قولهم : (من مأمنِك) ، فيبيّنون النون ، فلو كانت ساكنة لم تُحقَّق النون .

ولا يكون هذا في النصب ؛ لأنّ الفتح أخفُّ عليهم ، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات ، وزنة الحركة ثابتة ، كما تثبت في الهمزة حيث صارت بَيْن بَيْن .

وقد يجوز أن يسكِّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبَّهوا ذلك بكسرة (فخِذ) حيث حذفوا فقالوا : (فخْذ) ، وبضمّة (عضُد) حيث حذفوا فقالوا : (عضْد) لأنّ الرفعة ضمّة ، والجرة كسرة . " (٢)

وقد استشهد لحذف ضمّة الإعراب بقول الشّاعر :

رُحْـــتِ وَفِـــي رِجْـــلَـــيْكِ مَـــا فِـيهِـمَا وَقَـــدْ بَـــدَا هَـــنْـكِ مِـــنَ المِـــئْـزَرِ (٣)

---

(١) زهير غازي زاهد ، **النحويون والقراءات القرآنية** ، مجلة آداب المستنصرية ، بغداد ، العدد (١٥) ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ص١٢٧

(٢) سيبويه ، **الكتاب** ج٤ ، ص٢٠٢ - ٢٠٣

(٣) البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدي ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور محمد علي دقّة) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ م ، ص٧٨

والشاهد فيه حذف حركة الإعراب من كلمة (هنْك) وهي الضمة .

واستشهد لحذف كسرة الإعراب أيضًا بقول الآخر :

إذَا اعْـوَجَـجْـنَ قُـلْـتُ صَاحِـبْ قَـوِّمِ بِالـدَّوِّ أمْـثـالَ السَّـفِـينِ الـعُوَّمِ [1]

روى سيبوَيْه الاختلاس عن أبي عَمْرو ، وأجازه ، إلّا أنّه لم يروِ الإسكان عنه ، لأنّ الإسكان فيه حذف علامة الإعراب التي لا يجيزها سيبوَيْه إلّا في ضرورة الشعر - كما رأينا - ، وهذا يشير إلى ترك الرواية عنه ، وعدم الالتفات إليها ، وبالتالي إلى إنكارها ، وهذا يُمثِّلُ مأخذًا على قراءة أبي عَمْرو . وقد أشار إلى هذا الأمر أبو البقاء العكبريّ ، فقال : " وسيبوَيْه لا يُثبتُ هذه الرواية ، وكان يقول : إنّ الراوي لم يضبط عن أبي عَمْرو ؛ لأنّ أبا عَمْرو اختلس الحركة فظنّ السامع أنّه سكن . " [2]

ويقول الدكتور زهير غازي زاهد : " فسيبوَيْه قال باختلاس الحركة في القراءة ، وجوّز التخفيف من الحركة في حالتيّ الرفع والجرّ في الشعر دون غيره من الكلام ، ممّا يُشير إلى عدم قبوله برواية تسكين الهمزة في قراءة أبي عَمْرو . " [3]

من مأخذ سيبوَيْه انطلق الزّجّاج لينكر ما رُوِي عن أبي عَمْرو من إسكان حرف الإعراب من قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ ، لأنّ سيبوَيْه بالنسبة له هو الأمثل لقواعد اللغة العربيّة ، ومن خلال قياساته اللغوية يحكم على القراءات القرآنية المتواترة .

أمّا الأخفشُ فقد طعن في قراءة أبي عَمْرو ، وعدَّ حرفَه غلطًا من الراوي ، واتّهمه في سمعِهِ ، فقال : " وقد زعمّ قومٌ أنّها تُجْزَم ، ولا أرى ذلك إلّا غلَطًا منهم ، سمعوا التخفيف فظنّوا أنّه مجزوم ، والتخفيف لا يُفهَمُ إلّا بمشاهدة ، ولا يُعرَف في الكتاب ، ولا يجوز الإسكان إلّا أن يكون أسكنَ . " [4]

انظر سيبويه ، **الكتاب** ج٤ ، ص٢٠٣ ، الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) ، **معاني القرآن** ، (تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠ م ، ص٩٩ ، ابن جني ، **الخصائص** ج١ ، ص٧٤ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج١ ، ص١٤٧ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (هنا) ج١٥ ، ص١٥١ .

(١) سبق تخريجه صفحة : ٢٠

(٢) العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٦٤ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص٣٧

(٣) زهير غازي زاهد ، **النحويون والقراءات القرآنية** ، ص١٢٦

(٤) الأخفش ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٩٩

أمّا شيخُ الزّجّاج المبرّدُ فقد أنكر حذف علامة الإعراب مطلقًا ، سواءٌ في النثر ، أو حتى في الشعر ، فقد ذكر النّحّاس أنّ المبرّدَ قال : " إنّه لحنٌ لا يجوز في كلامٍ ولا شعرٍ ؛ لأنّها حرف الإعراب . " [١] ونقل القرطبيّ عن المبرد أيضًا : " وقراءة أبي عَمْرو لحنٌ . " [٢]

وقد روى البيتين المُستَشهَد بهما لجوازه في الضرورة الشعرية غير ما رواهما سيبوَيْه ، حيثُ روى الشاهد الأوّل : (فاشربْ) على الأمر ، و (أُسقَى) على المبني للمجهول ، والثاني : (يا صاحِ) على الترخيم . [٣] بهذه الروايات يمتنع حذف الحركة الإعرابية في ضرورة الشعر [٤] .

غير أنّ الزّجّاج أنكر على شيخه هذه الروايات ، وخالفه في هذه المسألة ، واعتمد رواية سيبوَيْه ، فقال : " ولم يكن سيبوَيْه ليروي – إن شاء الله – إلا ما سمع ، إلا أنّ الذي سمعه هؤلاء هو الثابت في اللغة ، وقد ذكر سيبوَيْه أنّ القياس غير الذي روى . ولا ينبغي أن يُقرأ إلا : ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ بالكسر ، وكذلك : ﴿عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ . " [٥]

وهناك علماء آخرون جاؤوا بعد الزّجّاج وساروا على مذهبه ولم يجيزوا حذف علامة الإعراب إلّا في الضرورة الشعرية ، واتّهموا الراوي بسمعه بأنّه لم يضبط عن أبي عَمْرو الاختلاس فرواه سكونًا ، ومنهم الأزهريّ [٦] ، وأبو على الفارسيّ [٧] ، وابن جنّي [٨] ، وابن زنجلة [٩] ، ومكّي ابن أبي طالبٍ القيسيّ [١٠] ، وابن أبي مريم [١١] .

وللردّ على مأخذ الزّجّاج ، وغيره من العلماء ، ينبغي توجيه القراءة إلى صحيح اللغة ، وإلى ما سُمِعَ من العرب . فقراءة الإسكان عن أبي عَمْرو فيها توجيهان ، أحدهما صوتيّ ، وهو التخفيف لتوالي الحركات ، إذ جاءت كسرة الهمزة بين كسرة وضمّة ، ومِن سنّة العرب أن تميل

---

(١) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٢٢٦
(٢) القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١ ، ص٤٠٢
(٣) انظر الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٢٤
(٤) انظر المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٢٠٨
(٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٤ - ١٢٥
(٦) انظر الأزهريّ ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، **معاني القراءات** ، (تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش والدكتور عوض بن أحمد القوزي) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م ، ج١ ، ص١٥١
(٧) انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٢ ، ص٨٤
(٨) انظر ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٧٢ - ٧٣
(٩) انظر ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٠٣ هـ) ، **حجة القراءات** ، (تحقيق سعيد الأفغاني) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٥ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، ص٩٧
(١٠) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٢٤٢
(١١) انظر ابن أبي مريم ، أبو عبد الله نصر بن علي (ت ٥٦٥ هـ) ، **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، (تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي) ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م ، ج١ ، ص٢٦٠

بلغتها أحيانًا إلى التخفيف من توالي حركاتٍ ثقالٍ كهذه ، يقول الأخفش مشيرًا إلى هذا التّوجيه : " سمعتُ من العرب مَن يقول : ﴿ جَاءَتْ رُسُلُنا ﴾ [سورة هود : ٦٩] جزَمَ اللّام ؛ وذلك لِكثرةِ الحركة . " (١)

وذهبَ إلى هذا التّوجيه ابن خالَوَيْه ، فقد احتجّ لمن أسكن أنّه كَرِهَ توالي الحركات (٢)

وقال ابن جني مُعلِّلًا حذف الضمّة من قوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ﴾ ، و﴿ يُعَلِّمُهُمُ ﴾ : " علّته توالى الحركات مع الضّمّات ، فيثقل ذلك عليهم ، فيخفّفون بإسكان حركة الإعراب ، وعليه قراءة أبي عَمْرو : ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ فيمَن رواهُ بإسكان الهمزة . " (٣)

واختار مكّي بن أبي طالب القيسيّ هذا التّوجيه ، فقال : " وعلّة مَن أسكنَ أنّه شبّهَ حركة الإعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الإعراب استخفافًا لتوالي الحركات . تقول العرب : (أراكَ مُنْتَفْخًا) بسكون الفاء استخفافًا لتوالي الحركات . " (٤)

واستشهد مكّي على ذلك بقول الشّاعر :

وَبَـــاتَ مُـنْـتَـصْـبًا وَمَـــا تَـكَـرْدَســـــا (٥)

وأشار السّمين الحلبيّ إلى أنّ الذي حسّنَ هذا التّوجيه هو أنّ قبل الهمزة المكسورة راءً مكسورةً ، والرّاء صوت تكراري ، فكأنّه توالتْ ثلاثُ كسرات . (٦)

والتّوجيه الآخر الذي يمكن من خلاله الاحتجاج للقراءة ، وعدّها صحيحةً ، ويصلح للردّ على مأخذ الزّجّاج ، وهو أنّ قراءة أبي عَمْرو جاءت على لغةٍ من لغات العرب ، وهي تميم وأسد

---

(١) الأخفش ، **معاني القرآن** ج١ ، ص٩٩
(٢) انظر ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٧٧
(٣) ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج١ ، ص١٠٩
(٤) مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٢٤١
(٥) صدر بيت من الرجز وعجزه : إذا أَحَسَّ نَبْأَةً تَوَجَّسا . وهو للعجاج ، **الديوان** ، (تحقيق عبد الحفيظ السطلي) ، مكتبة أطلس ، دمشق ، د ت ، ج١ ، ص١٩٧
والشاهد فيه حذف الحركة من الصاد في (مُنْتَصْبًا) وهي الكسرة ، للتخفيف من توالي الحركات .
انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة في للقراء السبعة** ج١ ، ص٤٠٨ ، ج٢ ، ص٧٩ ، مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٢٤١ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (كردس) ، ج١٢ ، ص٦٣
(٦) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج١ ، ص٣٦٤

وبعض نَجْدٍ ، يقول ابن الجزريّ : " إنهم نقلوا أنّ لغةَ تميم تسكينُ المرفوع من : ﴿ وَيُعَلِّمُهُـم ﴾ ونحوه ، وعزاه الفرّاء إلى تميم وأسد . " (١)

ونقل أبو حيّان الأندلسيّ عن أبي عَمْرو قوله : " وذكر أبو عَمْرو بن العلاء أنّ لغة تميم تسكين المرفوع من ﴿ وَيُعَلِّمُهُـم ﴾ ونحوه ، ومثل تسكين ﴿ بَارِئْكُـمْ ﴾ ، وقراءة حمزة ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءِ ﴾ [سورة فاطر : ٤٣] . " (٢)

ويشير البنّا في الإتحاف إلى نحو ذلك بقوله : " وهي لغة بني أسد ، وتميم ، وبعض نجد ، طلبًا للتخفيف . " (٣)

وذهب الدكتور محمّد حماسة إلى هذا التّوجيه ، وقال مُدافعًا عن قراءة أبي عَمْرو : " ولا شكّ أنّ هذا ضربٌ من الترخُّص قُصِدَ به التخفيف في النطق ، لا يُماري فيه إلّا مُكابَرٌ أو مُنكِرٌ للحقِّ ، لأنّه جرى فيه على لهجة تميم التي يستخفُّها . " (٤)

فأبو عَمْرو كما قال عنه أبو حيّان : " فإنه عربي صريح ، وسامع لغة ، وإمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا . " (٥)

ويقول الدكتور عبد الغفّار هلال رادًّا على كل مَن طعن بالقراءة : " والواقع أنّ الطعن على الراوي بأنّه لم يضبط غيرُ مقبول ، فإنّ مَن يزعم أنّ أئمّة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ، ولا بصيرة ، ولا توقيف ، فقد ظنّ بهم ما هم عنه مُبرّؤون ، وعنه مُنزَّهون . وهذا يُبطل قوْلَ مَن زعم أنّ الراوي عن أبي عَمْرو قد أساء السمْع ؛ إذ كان أبو عَمْرو يختلس الحركة في ﴿ بَارِئْكُـمْ ﴾ ونحوها فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه ، فكيف يُقبل أن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في موضعٍ آخرَ مثله ؟ " (٦)

---

(١) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢١٣
(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج١ ، ص٣٦٦
(٣) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٣٩١
(٤) عبد اللطيف ، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، ص٣٥٧ .
(٥) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٥٢٤
(٦) هلال ، الدكتور عبد الغفّار حامد ، **القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث** ، دار الفكر العربي ، مصر ، ط٣ ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م ، ص١٣٧

بعد توجيه قراءة إسكان حرف الإعراب من قوله تعالى : ﴿بَارِئْكُمْ﴾ ، وغيرها ممّا شابهها في القرآن الكريم ، أصبح بالإمكان اعتبار القراءة صحيحة ، لأنّها حُمِلتْ على توجيهين ، يمكن من خلالهما الاحتجاج للقراءة ، وردُّ مأخذ الزّجّاج ، فقد طَعَنَ بقراءةٍ قرأ بها أحدُ القُرّاء السّبعة الذين تواترت قراءاتهم عن رسول الله ﷺ .

ثانيًا : حذف الكسرة من المضاف إليه

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾ ﴾ [سورة فاطر : ٤٢ - ٤٣]

اختلف القُرَّاءُ في قراءة قولِه تعالى ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ بين كسر الهمزة ، وإسكانها . يقول ابن مجاهد : " قرأ حمزة وحدَه : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئْ ﴾ساكنة الهمزة ، وقرأ الباقون : ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ بكسر الهمزة . " (١)

جاءت كلمة ﴿ ٱلسَّيِّئِ ﴾ مجرورةً بالإضافة ، وعلامة الجر الكسرة وهي قراءة الجمهور ، أمّا حمزة فقد حذف الكسرة وهي علامة إعراب الاسم المجرور ، وهوممّا كان موضع مؤاخذة عليه من الزّجّاج الذي عدّ هذه القراءة لحْنًا ؛ لحذف علامة الإعراب ، إذ يقول أبو إسحق : " وقرأ حمزة : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئْ ﴾ على الوقف ، وهذا عند النحويّين الحُذّاق لحنٌ ولا يجوز ، وإنّما يجوز مثله في الاضطرار . " (٢)

واستشهد بالبيتين اللذين رواهما عن سيبوَيْه في إجازة حذف العلامة الإعرابية في الضرورة الشعرية ، وقد وردت هذه الأبيات سابقًا في قوله تعالى ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ . (٣) وورد أيضًا مأخذ سيبوَيْه والمبرد . (٤)

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٥٣٥ - ٥٣٦ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص٢١٢، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٥٢ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٣٩٤

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٤ ، ص٢٠٧

(٣) انظر ص٢٨ - ٢٩ من **الرسالة** .

(٤) انظر مأخذ سيبويه والمبرد ، ص٢٨ - ٢٩ من **الرسالة** .

وأمّا مأخذ ابن قتيبة ، فانصبَّ على المفارقةِ بين إعراب كلمة ﴿ ٱلسَّيِّئُ ﴾ الثانية ، وحذف الإعراب من كلمة ﴿ ٱلسَّيِّئِ ﴾ الأولى ، فقال : " وقرأ حمزة : ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾ فجزم الحرف الأول ، والجزم لا يدخل الأسماء ، وأعربَ الآخر وهو مثله . " (١)

وأمّا الطبريُّ في تفسيره فقرّر أنّ حمزة قد خرج بقراءته عن قراءة الأمصار ، فقال : " والصّواب من القراءة ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض ، وغير جائزٍ في القرآن أن يُقرأ بكل ما جاز في العربيّة ؛ لأنّ القراءة إنّما هي ما قرأتْ به الأئمةُ الماضيةُ ، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمّن قبلهم . " (٢)

ووافقَ أبو جعفر النّحّاس أستاذه الزّجّاج في تخطئة القراءة ، فقد اتّهمَ رواة الأعمش بعدم ضبطهم للقراءة ، فقال : " وقد أعظمَ بعضُ النحويّين أن يكون الأعمشُ على جلالته ومحلّه يقرأ بهذا ، وقال : إنّما كان يقف عليه ، فغلط من أدّى عنه ، قال : والدليل على هذا أنّه تمام الكلام ، وإنّ الثاني لمّا لم يكن تمام الكلام أعربَهُ . " (٣)

طعن الزّجّاج بقراءةٍ قرأ بها أحد القراء السّبعة الذين تواترت قراءاتهم عن النبي ﷺ ، فلحّن قارئها ، ومأخذ الزّجّاج هذا ينبغي توجيهه إلى صحيح العربيّة ، لتكتمل شروط القراءة الصحيحة ، وبالتالي ردُّ مأخذ الزّجّاج وغيره من العلماء .

حُمِلت القراءة على توجيهين ، أحدهما أنّ حمزة أسكن الهمزة طلبًا للتخفيف من توالي الحركات ، وهو توجيه صوتيّ ، لأنّ العرب تميل بلغتها أحيانًا إلى الأخفَّ على اللّسان ؛ فقد كُسِرت همزة ﴿ ٱلسَّيِّ ﴾ بعد ياءٍ مُشدّدةٍ مكسورة ، وذهب الفرّاء إلى هذا التّوجيه بقوله : " وقد جزمَها الأعمش وحمزة لكثرة الحركات ، كما قال : ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٣] " (٤)

---

(١) ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٣٢٢ هـ) ، **تأويل مشكل القرآن** ، (تحقيق السيد أحمد صقر) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م ، ص٦٣

(٢) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٩ ، ٣٩٤

(٣) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٣ ، ص٣٧٧

(٤) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٣٧١

وقال ابن خالَوَيْه : " وإنّما فعَل ذلك تخفيفًا للحرف ، لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة ، كما خفّف أبو عَمْرو في قوله : ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ " [1]

وفصّل أبو علي الفارسيّ هذا التّوجيه ، وجعل الكلمتين في قوله تعالى : ﴿ ٱلسَّيِّئِ وَلَا ﴾ بمنزلة الكلمة الواحدة ، فقال : " وهو أن تجعل ﴿ بِيِّئْ وَلَا ﴾ من قوله ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا ﴾ بمنزلة (إبِل) ، ثمّ أسكن الحرف الثاني كما أُسكِن من (إبْل) لتوالي الكسرتين ، إحداهما ياء قبلها ياء ، فخفّف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خفّف العرب نحو ذلك بالحذف من نحو : (أُسَيديٍّ) وبالقلب في نحو : (رحويٍّ) ونُزِّل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب ... وليس يختلّ بذلك دلالة الإعراب ، لأنّ الحكمَ لمواضعها معلوم ، كما كان معلومًا في المعتل والإسكان للوقف . " [2]

وذهب إلى هذا التّوجيه علماء آخرون ، ومنهم ابن زنجلة [3] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [4] ، والسّمين الحلبيّ [5] ، وابن الجزريّ [6] ، والبنّا [7] .

لكنّ هذا التّوجيه وجَد تضعيفًا من بعض العلماء ، منهم النّحّاس الذي قال : " والحركة في الثاني أثقل منها في الأول ، لأنّها ضمّة بين كسرتين . " [8] أي أنّ الأوْلى بالحذف هو الضمّة في قوله تعالى : ﴿ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا ﴾ لأنّ ضمّة الهمزة وقعت بين كسرتين . ويرد ابن خالَوَيْه على ذلك عندما افترض سؤالًا لهذه المسألة ، فقال : فإن قيل : فهلّا فعل في الثاني كما فعل في الأول ؟ فقُلْ : لم تتوالَ الكسرات في الثاني كما توالت في الأول ؛ لأنّه لمّا انضمت الهمزة للرفع زال الاستثقال فأتى به على أصل ما أوجبه الإعراب له من الرفع . " [9]

---

(١) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢٩٧ ، وانظر ، **إعراب القراءات السبع وعللها** ، (تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م ، ج٢ ، ص١٤٨
(٢) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٦ ، ص٣٢ - ٣٣
(٣) انظر ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٥٩٤
(٤) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٧ ، ص٣٠٥
(٥) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٩ ، ص٢٤١
(٦) انظر ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٥٢
(٧) انظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٣٩٤
(٨) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٣ ، ص٣٧٧
(٩) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢٩٧

على هذا التّوجيه اللغوي الذي حكاه هؤلاء العلماء ، تُوافِقُ قراءة حمزة بحذف حركة الإعراب أحد وجوه العربيّة ، وموافقة القراءة لأحد وجوه العربيّة شرطٌ من شروط صحة القراءة ، وعليه فلا حجة للزجاج في ردّ القراءة بوصفِها مُخالفةً لأحد وجوه العربيّة .

وتوجيهٌ آخرُ للقراءة يصلح للردّ على مأخذ الزّجّاج وهو أنّ حمزة في قراءته أجرى الوصل مجرى الوقف ، أي كأنّه وقف على كلمة ﴿ السَّيِّءُ ﴾ ثمّ تابع قراءته ، وهو في الأصل لم يقف .

يقول أبو علي الفارسيّ : " فأمّا قراءة حمزة : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءُ ﴾ وإسكانه الهمزة في الإدراج ، فإنّ ذلك يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف ، فهو مثل : سَبْسَبًّا ، والقَصَبَّا ، وجَدْبَبَا [١] ، وهو في الشعر كثير . وممّا يُقوّي ذلك : أنّ قومًا قالوا في الوقف : (أفْعَيْ ، وأفْعَوْ) ، فأبدلوا من الألف الواو والياء ، ثمّ أجرَوْها في الوصل مجراها في الوقف ، فقالوا : هذا أفْعَوْ يا هذا ، فكذلك عمل حمزة بالهمزة في هذا الموضع لأنّها كالألف في أنّها حرف علة ، كما أنّ الألف كذلك . " [٢]

واختار هذا التّوجيه علماءُ آخرون أمثال المهدويّ [٣] ، وابن أبي مريم [٤] ، والعكبريّ [٥] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [٦] ، والسّمين الحلبيّ [٧] .

وقد وجد هذا التّوجيه تضعيفًا من قبل مكّي ابن أبي طالب القيسيّ ، وابن الأنباريّ ، فقال مكّي : " وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه لو نوى الوقف لخفّف الهمزة في الوصل ، لأنّ أصله تخفيف كلِّ

---

(١) كلمات من أبيات من الرجز منسوبةٍ لرؤبة ، **ملحقات الديوان** ، (تحقيق وليم بن الورد البروسيّ) ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، د ت ، ص١٦٩
وهي : لَـقَـدْ خَشِـيـتُ أنْ أَرَى جِـدَبَّـا فِـي عَـامِنَا ذَا بَـعْدَ ما اخْصَـبَّا
تَـتْـرُكُ ما أبْـقَى الـدَبَي سَبْـسَـبَّا كَـأَنَّهُ السَـيْلُ إذا اسْـلَحَـبَّا
أَوْ كَـالحَـرِيقِ وَافَـقَ القَـصَـبَّا والتِـبْنَ والحَـلْـفاءَ فألْـتَهَـبَّا
والشاهد فيها تشديد الباء في (سَبْسَبًّا ، والقَصَبَّا ، وجَدْبَّا) ضرورةً ، وكأنه وقف عليها بالتضعيف مع أنه وقف باجتلاب ألف الوصل ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف
انظر سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص١٧٠ ، عبد القادر البغدادي ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، (تحقيق عبد السلام هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، ج٦ ، ص١٣٥ ، أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج١ ، ص٦٥ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٤ ، ص٢١١
(٢) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٦ ، ص٣١
(٣) انظر المهدوي ، أبو العباس أحمد بن عمار (ت ٤٤٠ هـ) ، **شرح الهداية** ، (تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر) ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ١٤١٥هـ ، ج٢ ، ص٤٨٤
(٤) انظر **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٣ ، ص١٠٦٥
(٥) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٠٧٧ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص٢٠١
(٦) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٧ ، ص٣٠٥
(٧) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٩ ، ص٢٤١

همزةٍ في الوقف ، وهو لا يخفّفها إلّا إذا وقف عليها وقفًا صحيحًا ، فيبدل منها ياءً ساكنةً إن وقف بالسكون ، أو يجعلها بين الهمزة والياء إن وقف بالرّوْم . " [1]

وقال ابن الأنباريّ : " أجرى الوصل مجرى الوقف ، وهو ضعيفٌ في القياس . " [2]

أقول إنّ حمزة لم يقف على هذه الهمزة ليخفِّفها أو يسهِّلها وواصل القراءة ، فالقياس الذي تحدَّث عنه مكّي وابن الأنباريّ يقتضي الوقوف التام على الهمزة إن نوى التخفيف .

بعد توجيه القراءة على وجهين صحيحين في اللغة ، وهما التخفيف لتوالي الكسرات ، وإجراء الوصل مجرى الوقف ، فقد ثبت أنّ القراءةَ صحيحةٌ ، ناهيك عن تواترها عن رسول الله ﷺ ، وموافقتها لمرسوم الخطّ .

ولم يكن هذا الحرف لحمزةَ وحدَه ، فقد جاء في النشر : " وهي قراءة حمزة والأعمش أيضًا ، ورواها المنقريّ عن عبد الوارث عن أبي عَمْرو ، وناهيك بإمامي القراءة والنحو أبي عَمْرو والكسائي . " [3]

---

(١) مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص٢١٢

(٢) ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، (تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م ، ج٢ ، ص٢٨٩

(٣) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٥٢

ثالثًا : حذف حركة هاء الضمير المتّصل بالفعل المجزوم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٥]

وقال : ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [سورة النمل : ٢٨]

اختلفت القُرَّاءُ في قوله تعالى ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ ، و ﴿ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ ، و ﴿ فَأَلْقِهْ ﴾ وما شابههما في القرآن الكريم [١] ، فمنهم مَن قرأ بإشباع حركة الهاء ، ومنهم مَن حرّك دون إشباع ، ومنهم من أسكن .

جاء في كتاب السّبعة في القراءات أنّ ابن كثير والكسائي أشبعا حركة الهاء ، واختُلِف عن نافع بين الإشباع والاختلاس ، وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان بالكسر دون الإشباع ، واختلف عن عاصم بين الإشباع والإسكان ، وكذلك أبو عَمْرو ، وقرأ حمزة بالإسكان . [٢]

اثنان من الأفعال الثلاثة مضارعان ، والثالث فعل أمر ، وقد جاءت معتلّة اللام مجزومة ، وحُذفت لامُها للجزم ، ثم لحقت بها هاء ضمير الغائب المفرد المذكر ، والقياس يقتضي تحريك هذه الهاء بالكسر أو الضم بالإشباع أو دونه [٣] ، ومن قرأ بإسكان الهاء خرج عن القياس ، وهذا الخروج اعتبره الزّجّاج غلطًا من القارئ ، إذ لا ينبغي – عنده - أن يُقرأ بإسكان الهاء وصلًا ،

---

(١) ﴿ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٥] ، و [سورة الشورى : ٢٠] ، ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ ﴾ [سورة النساء : ١١٥] ، ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ [سورة النور : ٥٢] ، ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [سورة الزمر : ٧] ، ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ ﴾ [سورة طه : ٧٥] ، ﴿ لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [سورة البلد : ٧] ، و ﴿ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ ، و ﴿ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [سورة الزلزلة : ٧ ، ٨]

(٢) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٠٧ – ٢١٢ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص٣٠٥ – ٣١٣ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٤٨٢

(٣) انظر الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣٦٤

يقول : " وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلَطٌ بيّن لا ينبغي أن يُقرأ به ؛ لأنّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم ، ولا تُسكن في الوصل ، إنما تسكن في الوقف . " [١]

وقال أيضًا في موضع سورة النمل : " ومَن أسكن الهاء فغالطٌ ؛ لأنّ الهاء ليست بمجزومةٍ . " [٢]

ولم يكن الزّجّاج وحدَه من أخذ على قراءة إسكان هاء الضمير ، فقد سبقَه الفرّاء إلى ذلك وطعن في القراءة واعتبرها خطأً ، فقال : " كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ ، و ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ﴾ ... وفيه لهما مذهبان ؛ أما أحدهما فإنّ القوم ظنّوا أنّ الجزم في الهاء ، وإنما هو فيما قبل الهاء . فهذا وإن كان توهّمًا ، فخطأٌ . " [٣] وهل يُظَنُّ بهؤلاء القراء أن يحسبوا أنّ الجزمَ واقعٌ في الضمير ؟ وهل القراءة مأخوذة بالارتجال ، أم أنّها سنّةٌ متّبعةٌ ؟

ومن العلماء الذين خطّؤوا هذه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام ، فقد جاء في إعراب القراءات السّبعة وعللها لابن خالَوَيْه ما قوله : " قال أبو عبيد : مَن أسكن الهاء فقد أخطأ ؛ لأنّ الهاء اسم ، والأسماء لا تُجزَم . " [٤]

وقال أبو جعفر النّحّاس : " قرأ بها حمزة بإسكان الهاء ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ وهذا عند النحويّين لا يجوز إلا على حيلة بعيدة ، يكون يقدر الوقف . وسمعت علي بن سليمان [٥] يقول : لا تلتفِتْ إلى هذه اللغة ، ولو جاز أن يصل وهو ينوي الوقف ، لجاز أن تحذف الإعراب من الأسماء . " [٦]

هذا الحرف المُنتَقَدُ من الزّجّاج وغيرِه رُويَ عن ثلاثة من القراء السّبعة ، المروية قراءتهم بتواترٍ عن رسول الله ﷺ ، وهم عاصم برواية أبي بكر ، وأبو عَمْرو برواية الدوري ، وحمزة . فالزّجّاج عندما عَدَّ حذف حركة الهاء غلطًا ، اعتمد على القياس ، وتجاهل السماع الذي رويت

---

(١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٦٤
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه**، ج٤ ، ص٨٩
(٣) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٢٢٣
(٤) ابن خالويه ،**إعراب القراءات السبعة وعللها** ، ج١ ، ص١١٥
(٥) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل البغدادي ، الأخفش الأصغر ، العلاّمة النحوي ، لازمَ ثعلبًا والمبرد ، وبرع في العربية ، وليس له مصنفات ، روى عنه المعافى الحريري والمرزباني ، توفي سنة ٣١٥ هـ ، انظر القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج٢ ، ص٢٧٦ - ٢٧٨ .
(٦) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٣ ، ص٢٠٩

من خلاله القراءة . وقد ذكر الفرّاء أنّ حذف هذه الحركة واردٌ في لغات العرب ، فقال : " مِن العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها ، فيقول : ضربتهْ ضربا شديدًا . " (١)

هذه اللغة التي حكاها الفرّاء هي لغة عقيل وكلاب كما يزعم الكسائي ، فقال في كتابه معاني القرآن : " سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون : ﴿ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾ [سورة العاديات : ٦] بالإسكان والاختلاس ، و (لهْ مال) بالإسكان والاختلاس . وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في (لهُ) وشبهه إلا في الضرورة ." (٢)

وحذف حركة الضمير واردٌ أيضًا في لغة أزد السَّراة - كما حكى الأخفش - حيث ورد في كتاب الخصائص لابن جني " أنّ أبا الحسن حكى إنّ سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السَّراة " (٣)

وعندما تَرِدُ القراءة على لغة العرب - كما ذكر هؤلاء العلماء - فهي صحيحة على الرغم من مخالفتها القياس اللغوي ، الذي كان الأساس في مأخذ الزّجّاج ، وهذا التّوجيه يصلح لردّ هذا المأخذ ، فالقرآن مرويّ على سبعة أحرف كما ورد في السنة المحمّدية .

وقد وقف عددٌ من العلماء تجاه هذه القراءة ، وتلك الطعون التي لحقت بها موقف المحتج والمدافع عنها ، وحملوها على لغة عقيل وكلاب وأزد السَّراة . (٤)

ومن الشواهد الشعرية التي وردت عن العرب في مسالة حذف حركة هاء الضمير ، والتي تدعم الرأي في صحة القراءة ما قاله الشّاعر :

فَظَلْتُ لَدَى البيتِ العَتيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ (٥)

ومنها ما رواه ابن جني عن قطرب قول الشّاعر :

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٢٢٣
(٢) الكسائي ، حمزة بن علي (ت ١٨٩ هـ) ، **معاني القرآن** ، (تحقيق عيسى شحاتة عيسى) ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص١٠١ ، (بتصرفٍ يسير)
(٣) ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص١٢٨
(٤) انظر المهدوي ، **شرح الهداية** ج١ ، ص٢٢٤ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٥٢٤ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٣ ، ص٢٦٣ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٤٨٢
(٥) البيت من الطويل ، ولم ينسب لأحد في المصادر الآتية : المبرد ، **المقتضب** ، ج١ ، ص١٧٧ ، وعبد القادر البغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٥ ، ص٢٦٩ ، أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج١ ، ص١٢٤ ، ص٢٠٣ ، ص٢٠٥ و ج٥ ، ص٣٣٨ ، ص٣٨٧ ، وابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص١٢٨ ، ونسبه ابن منظور في **لسان العرب** إلى يعلى الأحول مادة (ها) ، ج١٥ ، ص٦ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٣ ، ص٢٦٢
والشاهد فيه حذف حركة هاء الضمير المتّصل في (لَهْ)

وَأَشْـرَبُ الـماءَ مَـا بـي نَـحْوَهُ عَـطَشٌ إلاّ لأَنّ عُـيُونَـهْ سَـيْلُ وَادِيـــهَا [1]

وهناك توجيه آخر للقراءة وهو أنّ الحركة جرى عليها الوصل مجرى الوقف ، والزّجّاج نفسه يشير إلى هذا التّوجيه فيقول بعد تغليطه القراءة : " ولها وجهٌ من القياس وهو أن يُجري الهاء في الوصل مجراها في الوقف . " [2]

وذهب إلى هذا التّوجيه أيضًا ابن خالَوَيْه ، فقال رادًّا على من اعتبر القراءةَ غلطًا : " ليس ذلك غلطًا ؛ وذلك أنّ الهاء لمّا اتصلت بالفعل فصارت معه كالشيء الواحد ، خفّفوها بالإسكان وليس كل سكون جزمًا ، والدليل على ذلك أنّ أبا عَمْرو قرأ ﴿وَهُوَ خادِعُهم﴾ [سورة النساء : ١٤٢] فأسكن تخفيفًا . " [3]

ورأى السّمين الحلبيّ أنّ هذا التّوجيه من أحسن ما حُمِلتْ عليه القراءة ، فقال : " فأما قراءة أبي عَمْرو ومن ذكر معه فقد خرجوها على أوجه ، أحسنها أنّه سكنت هاء الضمير إجراءً للوصل مجرى الوقف . " [4]

بعد عرض آراء العلماء بين مؤيد ومعارض أصبح بالإمكان دحضُ المآخذ التي أُخذت على هذه القراءة لاسيما مأخذ الزّجّاج ؛ لأن القراءة تواترت عن رسول الله ﷺ ، ورواها ثلاثة من القراء السّبعة ، فإذا تواترت القراءة لم يُنظر إلى شَرْطيّ صحتها كما أشار ابن الجزريّ . [5]

وقد ردَّ أبو حيّان الأندلسيّ مأخذ الزّجّاج ، فقال : " وما ذهب إليه أبو إسحق من أنّ الإسكان غلطٌ ليس بشيءٍ ، إذ هي قراءة في السّبعة وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريّين أبي عَمْرو بن العلاء ، فإنه عربيٌّ صريحٌ وسامعٌ لغةً ، وإمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا . " [6]

ويقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، رادًّا على الزّجّاج في اعتباره القياس اللغوي هو الأساس في الحكم على صحة القراءة : " وواضح وَهْنُ ما يقوله الزّجّاج وأعوانه من النحويّين ؛

---

(١) البيت من البسيط ، لم يُنسَب لأحدٍ في المصادر التالية : ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص١٢٨ ، و عبد القادر البغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٥ ، ص٢٧٠ ، المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج١ ، ص٢٢٤ ، وابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (ها) ، ج١٥ ، ص٧ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ٢ : ٥٢٤ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ٣ : ٢٦٢ .
والشاهد فيه والشاهد فيه حذف حركة هاء الضمير المتصل في (عيونهْ)

(٢) انظر الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٤ ، ص ٨٩

(٣) ابن خالويه ، **إعراب القراءات السبع** ، ج١ ، ص١١٥ - ١١٦

(٤) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٣ ، ص٢٦٢

(٥) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص١٣

(٦) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٥٢٤

لأنّ ما يعلّل به الطعن في هذه القراءات عليه مسحة المنطق واللّهجات ، والقراءات لا يصح أن نخضعها للمنطق ؛ لأنها مأثورة منقولة ، ولا تخضع لهوى النّحاة وقوانينهم العقلية ، كما أنّنا لسنا مكلّفين بأن نعتبر بأقوال النّحاة وقوانينهم المنطقيّة . " [1]

أصبحَ بالإمكان اعتبار القراءة وحذف حركة هاء الضمير المتصل بفعل مجزوم صحيحًا ؛ لما حملت عليه من توجيهين ، كان أجودهما أنّها على لغة من لغات العرب ، وهي لغة عقيل وكلاب وأزد السّراة ، ويليه في الجودة ما كان على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف ، ولا اعتبار إلى ما ذهب إليه الزّجّاج عندما اعتبر القراءة غلطًا لاعتمادِه على القياس دون السماع .

المبحث الثاني : مآخذ الزّجّاج على مغايرة الحركة الإعرابية

يناقش هذا المبحث القراءات التي تغايرت فيها الحركة الإعرابية ، وكان لهذا التغاير الدافع الأكبر الذي دعا الزّجّاج لأنْ يأخذ على القراءة ، لأنّ الحركة الإعرابية تُمثّل القيمة الدلالية للكلمة ، فجاءت القراءات على الشكل التالي :

أولًا : مغايرة حركة المعطوف على ضمير مجرور من غير إعادة الجارّ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [سورة النساء : ١]

اختلفت القُرَّاءُ في قراءة هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴾ . يقول ابن مجاهد : " قرأ حمزة وحدَه ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ خفضًا . وقرأ الباقون ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴾ نصبًا " . [2]

في قراءة حمزة مغايرةٌ لحركة الإعراب بين النصب والجر ، وهو في قراءته هذه خالفَ ما جاء به القياسُ البصريُّ الذي يمنع عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فقُوبِلَت قراءته بالعديد من المآخذ ، أبرزُها مأخذ الزّجّاج الذي قال : " القراءَة الجيِّدةُ نصب الأرحام . المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، فأما الجر في ﴿ والأرحامِ ﴾ فخطأٌ في العربيّة

---

(1) الجندي ، الدكتور أحمد علم الدين ، **الصراع بين القراء والنحاة** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م ، العدد (٣٦) ، ص٢١٠

(2) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٢٦ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٣٧٥ ، الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٤٧١ . ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٤٧ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٥٠١

لا يجوز إلا في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمْر الدين عظيم ؛ لأن النبي ﷺ قال: " لا تحلفوا بآبائكم " [١] ، فكيف يكون تساءَلون به وبالرحم على ذا ؟ " [٢]

ثم يتابع قوله : " رأيت أبا إسحق إسماعيل بن إسحق يذهب إلى أن الحلف بغير الله أمر عظيم ، وأن ذلك خاصٌّ لله - عزَّ وجلَّ - على ما أتت به الرواية . " [٣]

هذا من حيث الدّين ، أما من حيث اللغة فيقول الزّجّاج : " فأما العربيّة فإجماع النحويّين أنه يَقْبحُ أنْ يُنْسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار ، يَسْتَقْبح النحويّون: (مررت به وزيدٍ) . و (بك وزيدٍ) ، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا : (بك وبزيد) ، فقال بعضهم : لأن المخفوض حرف مُتَصِل غيرُ منفصل ، فكأنَّه كالتَّنوين في الاسم ، فقبح أن يُعطف باسم يقُومُ بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه . " [٤]

ثم ينقل كلام المازني في علة منع عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فيقول : " وقد فسّر المازني هذا تفسيراً مُقْنِعاً ، فقال : الثاني في العطف شريك للأول ، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له . قال : فكما لا تقول : (مررت بزيد و " ك ") فكذلك لا يجوز : (مررت بك وزيدٍ) . " [٥]

يستقبح الزّجّاج عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، إلاّ في الضرورة الشعرية ، وقد أنشد لسيبوَيْه :

فَـالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونـا وَتَشْـتُـمُنَا فَـاذْهَبْ فَـمَا بِكَ وَالأيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ [٦]

يقول سيبوَيْه في هذه المسألة : " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك : (مررت بك وزيدٍ) و (هذا أبوك وعَمْرو) ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا

---

(١) البخاري ، **الجامع الصحيح** ، رقم الحديث (٣٨٣٦) ، ج٣ ، ص٥١ ، وانظر مسلم ، **المسند الصحيح** ، رقم الحديث (١ ، ١٦٤٦) ، ص٧٧٧

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٥ - ٦

(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦

(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦

(٥) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ٦

(٦) البيت من البسيط ، وعُدّ من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها .
والشاهد فيه جر (الأيامِ) عطفًا على الضمير المجرور في : (بك) من غير إعادة الجار .
انظر سيبويه ، **الكتاب** ، ج٢ ، ص٣٨٣ ، ابن جني ، **اللمع في العربية** ، (تحقيق سميح أبو مغلي) ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨ م ، ص٧٤ ، ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، (تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك والدكتور رمضان عبد التواب) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢ م ، ص٣٧٢ ، الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٦ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ٢٨٢ ، ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، **شرح التسهيل** ، (تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون) ، دار هجر ، الجيزة ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م ، ج٣ ، ص٣٧٦ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٣ ، ص١٦٦ .

داخلاً فيما قبلَه ؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها ، جمعتْ أنّها لا يُتكلّم بها إلّا معتمدةً على ما قبلَها ، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلما ضَعُف عندهم ، كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أيضًا أن يُتبعوها إيّاه وإن وصفوا ... وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشّاعر " [١]

وأنشد سيبوَيْه لذلك :

آبَـــكَ أيِّـــهْ بِـــيَ أو مُصَـــدَّرِ من حُـمُرِ الجِـلَّة جـأبٍ حَشْـوَرِ [٢]

يرى سيبوَيْه أنّ هذا العطف قبيحٌ ، ولا يجيزه إلاّ في ضرورة الشعر ، وعلى ذلك فإنّي أرى أنّ رأي سيبوَيْه في هذا العطف كان متصلاً اتصالاً غير مباشرٍ بقراءة حمزة ، فلم يصرح برأيه المباشر في القراءة ، وإنّما حملها على وجهٍ من العربيّة قبيح ، لا يجوز التّكلُّم به إلّا في الضرورة الشعرية ، وأظنّ أنّ سيبوَيْه عرف قراءة حمزة ، فقد عاصر بعض القُرّاءِ ، وسمع قراءاتهم عن قُربِ عهدٍ بهم ، وحمزة توفي سنة (١٥٨ هـ) ، وسيبوَيْه توفّي بعده باثنتين وعشرين سنة ، فعلى الأغلب لم تفُتْه قراءة حمزة هذه .

اقتدى معظم نحاة البصرة برأي سيبوَيْه هذا ، واحتذوا حذوه ، إذ أخذوا ما جاء في الكتاب من قواعد ، فصارت هي القياس المطلق للتقعيد النحوي . وقد أشار أحمد مكّي الأنصاري إلى اقتداء النّحاة برأي سيبوَيْه ، فقال : " فمن الطبيعي أن يتأثر النّحاة بما جاء في كتاب سيبوَيْه ، وأن يقتدوا به ، (حذوك الكف بالكف) ... فقراءة حمزة في سورة النساء : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامِ ﴾ بخفض ﴿ وَٱلأَرْحَامِ ﴾، حيث وصفوها بالقبح والضعف واللحن والخطأ " [٣]

ومن العلماء الذين نهجوا نهج سيبوَيْه ، وأخذوا القاعدة ليطبقوها على القراءات القرآنية المتواترة ، الفرّاء الكوفيّ ، فقال : " وفيه قبح ؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض ، وقد كنّي عنه " . [٤] ثم رأى أنّ ذلك مقصورٌ جوازُه على الشعر فقط ، وأنشد :

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٢ ، ص٣٨١ - ٣٨٢

(٢) البيت من الرجز ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه جر (مصدرِ) عطفًا على الضمير المجرور في (بيَ) من غير إعادة الجار .
انظر سيبويه ، **الكتاب** ٢ : ٣٨٢ ، ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، (تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي) ، دار المأمون للتراث ، بيروت ودمشق ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ج٣ ، ص١٢٥١ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (أوب) ، ج١ ، ص٢٥٩

(٣) الأنصاري ، الدكتور أحمد مكّي ، **سيبويه في الميزان** ، مجلة مجمع القاهرة ، ج (٣٤) ، ١٩٧٤ م ، ص١٠٩ .

(٤) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٢٥٣ .

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوَاري سُيُوفَنَا وما بَيْنَها والكَعْبِ غَوْطُ نَفَانِفِ [1]

وأنشد أيضًا :

هَلاّ سأَلْتَ بِذِي الجَماجِمِ عنهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللّواءِ المُحرّقِ [2]

وعلى ذلك أكثرُ البصريّين ، ومن أبرزهم المبردُ ، قال : " وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلّا أن يضطر إليه شاعر " . [3] ، ثم بالغ في إنكاره هذا الوجه من العطف ، وحرّم أن يُقرأ به ، فقال : " لا تحلّ القراءة به " [4] ، ثمّ نَفَرَ من القراءة نفورًا يكاد يستهزئ بها ، فقال : " لو أنّي صليتُ خلفَ إمامٍ يقرأ : ﴿مَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] و ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ لأخذتُ نعلي ومضيت . " [5]

لم أعثر على نصَّيّ المبرد السالفين في كتبه ، فالاعتداد بهما يبدو مرّةً مقبولًا على فرض أنّه نُقل إلى ابن يعيش والقرطبيّ مشافهةً ، أو قرآهما من كتب المبرد المفقودة ، ومرّةً أُخرى يُرَدّان لندرة ورودهما في كتب التفسير واللغة .

سار الزّجّاج على رأي سابقيه في قبحِ عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وعدّ قراءة حمزة خطأً لا يجوز في العربيّة ، وعلّة ذلك تكمن في ثلاثة أسبابٍ ذكرها في كتابه [6] ، وهي :

- الضمير المتصل المجرور متصلٌ بحرف جرٍّ ، أو بمضافٍ ، لا يأتي منفردًا دون أحدهما .

---

(1) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي ، **الديوان** ، (تحقيق كارين صادر) ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م ، ص٧٥ . في الديوان : (مِنّا تَنَائِفُ)
والشاهد فيه جر (الكعب) عطفًا على الضمير المجرور في (بينها) بالإضافة من غير إعادة الجار .
انظر الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٢٥٣ ، ج٢ ، ص٨٦ ، الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج٦ ، ص٣٤٦ ، ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، ص٣٧٢ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢٨٣ ، ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٧ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٣ ، ص١٦٦ .

(2) البيت من الكامل ، لم يعزه الفرّاء لأحد ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه جرّ (أبي) عطفًا على الضمير المجرور في (عنهم) دون إعادة الجار .
انظر الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٨٦ ، ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٧ ، ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٢ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٦ .

(3) المبرد ، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ، **الكامل** ، (تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، ج٢ ، ص٩٣١ ، وانظر المبرد ، **المقتضب** ، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م ، ج٤ ، ص١٥٢

(4) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢٨٣ .

(5) القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ٢٠٠٣ م ، ج٥ ، ص٢ .

(6) انظر الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٦

- هذا الضمير يشبه التنوينَ في الاسم ، فكما لا يجوز العطف على التنوين ، لا يجوز العطف على الضمير .
- لا يقوم الضمير بنفسه ، أي لا يجوز – على رأي المازني – أن نقول : (مررتُ بزيدٍ و ك) وكذلك لا يجوز أن نقول : (مررتُ بك وزيدٍ) إذ الاسم قائمٌ بنفسه ، أمّا الضمير فلا .

قوبلت قراءة حمزة على أساس عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بالتخطئة ، والتضعيف ، والبعد ، وعدم الاستحسان من عددٍ من العلماء ، مفسرين ، ولغويين ، جاءوا بعد أبي إسحق الزّجّاج ، ومنهم الأزهريّ [١] ، وأبو علي الفارسيّ [٢] ، ومكّي ابن أبي طالب القيسيّ [٣] ، والمهدويّ [٤] ، والزمخشريّ [٥] ، وابن أبي مريم [٦] ، والعكبريّ [٧] ، وهو مذهب البصريّين والفرّاء .

وللردِّ على مأخذ الزّجّاج وغيره من العلماء ينبغي توجيه القراءة إلى أحد وجوه العربيّة الصحيحة ، لأنّها خالفت القياس اللغوي – كما يزعم الزّجّاج وغيره - ، وبتوجيهها إلى صحيح اللغة تكتمل شروط صحة القراءة بها ، وبالتالي تصحُّ القراءة . فمن التّوجيهات لقراءة حمزة هو جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ ، وهو مذهب الكوفيّين والأخفش [٨] واحتجُّوا لجوازه بوروده في القرآن ، وكلام العرب ، شعرِه ، ونثرِه . فمن ذلك ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[سورة البقرة : ٢١٧] . جرَّ ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ﴾ عطفًا على الضمير المجرور في ﴿ بِهِۦ ﴾ من غير إعادة حرف الجر الباء .

---

(١) انظر الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص٢٩٠ : ٢٩١
(٢) انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٣ ، ص١٢١
(٣) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها** ، ج١ ، ص٣٧٦ ، ابن عطية الأندلسي ، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦) ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م ، ج٢ ، ص٥ .
(٤) انظر المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٢٤٤
(٥) انظر الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٢ ، ص٦
(٦) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، ج١ ، ص٤٠٢
(٧) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٢٧ ، وانظر **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص١٦٥
(٨) انظر ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، ص٣٧١

وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة النساء : ١٢٧] وهنا أيضًا عُطِف موضع ﴿ وَمَا ﴾ على الضمير المجرور في ﴿ فِيهِنَّ ﴾ من غير إعادة الجار .

وقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [سورة النساء : ١٦٢] وفيه جرُّ كلمة ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ عطفًا على الضمير المجرور في ﴿ إِلَيْكَ ﴾ .

وقوله تعالى أيضًا : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٢٠] ، فقد عُطِف موضع ﴿ وَمَن ﴾ على الضمير المجرور في ﴿ لَكُمْ ﴾ من غير إعادة الجار .

وورد عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في كلام العرب أيضًا ، فمن الشعر ما قاله عبّاس بن مرداس :

أَكُــرُّ عَـلى الكَتيبةِ لا أُبـالـي أَحَــتْفي كَــانَ فيـهَا أَمْ سِــوَاهَـا [١]

وقال آخر :

إذا بِـنا بَـلْ أُنَـيْسانِ اتَّـقتْ فِئَةٌ ظَـلَّتْ مُـؤْمِـنَـةً مِمـَّنْ يُـعادِيـهَا [٢]

وقال آخر :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للعباس بن مرداس ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور يحيى الجبوري) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م ، ص١٦٢ .
والشاهد فيه جرّ (سواها) عطفًا على الضمير المجرور في (فيها) دون إعادة الجار .
انظر ابن مالك ، **شرح التسهيل** ج٣ ، ص٣٧٧ ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٢ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٧ .

(٢) البيت من البسيط ، ونسبه ابن مالك لرجلٍ من طي ، انظر **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٧ .
والشاهد فيه جرّ (أنيسانِ) عطفًا على الضمير المجرور في (بنا) دون إعادة الجار .
انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٧

بِـنَا أَبَـدًا لا غَـيْرِنَـا يُـدْرَكُ المُـنَى وَتُـكْشَفُ غَـمَّاءُ الخُـطُوبِ الفَـوَادِحِ [1]

وقال آخر :

إذَا أَوْقَـدُوا نَـارًا لِـحَـرْبِ عَـدُوِّهِـم فَـقَد خَـابَ مَـنْ يُصْـلَى بِها وَسَعيرِها [2]

وقال آخر :

لَـوْ كَـانَ لِـي وَزُهيْـرٍ ثَـالِـثٌ وَرَدَتْ مِـنَ الحِـمَامِ عَـدَانـا شَـرُّ مَـوْرودِ [3]

وجاء في شرحِ الكافيةِ الشافية إجازةُ الأخفشِ لهذا العطفِ ، قال ابن مالكٍ : " وأجازَ الأخفشُ جرّ (الضَّحَّاكِ) من قول الشّاعر :

فَـحَسْبُكَ والضَّـحَّاكِ سَيْـفًا مُهَـنَّـدًا " [4]

ومن النثر ما جاء في كلام العرب : " ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ " [5]

يحُضُّ الدكتور أحمد مكّي الأنصاري على الأخْذِ بهذه الشواهد ، وهدم قاعدة البصريّين ، فيقول : " ومن المعلوم لكلِّ باحثٍ منهجيٍّ أنّ احترام الوارد من الشواهد الصحيحة الثابتة ، أُولى قواعد المنهج السليم . وينبغي على واضع القواعد أن يُعدِّل القاعدة ، أو ينسفها نسفًا إذا اصطدمت

---

(1) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه جرّ (غيرنا) عطفًا على الضمير المجرور في (بنا) دون إعادة الجار .
انظر ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٧ ، **وشرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٣ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٦

(2) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه جرّ (سعيرِها) عطفًا على الضمير المجرور في(بها) دون إعادة الجار .
انظر ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٧ ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٣ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٧

(3) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه جرّ (زهيرٍ) عطفًا على الضمير المجرور في (لي) دون إعادة الجار .
انظر ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٨، **شرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٣ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٦ .

(4) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرُهُ : إذا كانَت الهَيْجاءُ وانْشَقَّت العَصَا ، وينسب إلى جرير ولم أجده في ديوانه .
والشاهد فيه جر (الضحّاك) عطفًا على الضمير المجرور في (فحسبك) دون إعادة الجار .
انظر ، ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٤ ، ابن مالك ، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، (تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري) ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م ، ج١ ، ص٤٠٧ ، ج٢، ص٦٦٧ ، ابن منظور ، **لسان العرب** مادة (حسب) ، ج٣ ، ص١٦٣ ، الرواية في **لسان العرب** : (والضّحَّاكَ) ، وعليه يمتنع الشاهد .

(5) وهي رواية قطرب (محمد بن المستنير ت : ٢٠٦ هـ) .
والشاهد فيه جر (فرسِهِ) عطفًا على الضمير المجرور في (غيره) دون إعادة الجار .
انظر ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ج٣ ، ص٣٧٦ ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٣ ، ص١٢٥٠ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص١٥٦ .

بالوارد الثابت الصحيح ، طالما توافرت له الكثرة التي تسمح بنسف القاعدة ، وبنائها من جديد . " [1]

وهناك توجيه آخر للقراءة يجيز ما قرأ به حمزة من جرّ كلمة ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ ، وهو تقدير حرف الجرّ (ب) في كلمة ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ ، أي : ﴿ وَبِالأَرْحَامِ ﴾ . إذ حُذف ودلّ عليه سياق الآية . فيصبح عامل الجرّ هو (الباء) المحذوف جوازاً ، وهذا التّوجيه " تؤيدّه قراءة عبد الله : ﴿ وَبِالأَرْحَامِ ﴾ " [2] وهو ما احتجّ به الكوفيّون لإجازة عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

يقول ابن خالَوَيْه : " فأما الكوفيّون فأجازوا الخفض ، واحتجوا للقارئ بأنّه أضمر الخافض ، واستدلوا بأنّ العجاجَ كان إذا قيل له : كيف تجدك ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله . يريد : بخيرٍ " [3]

ومن الشواهد الشعرية على هذا التّوجيه ، ما قاله جميل بثينة :

رسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فـي طَـلَـلِهْ كِدْتُ أقْضي الغَدَاةَ مِنْ جَـلَـلِهْ [4]

وإلى هذا الوجه ذهب ابن جني ، وكان ذلك في معرض ردّه على إنكار أبي العباس المبرد لهذه القراءة ، فقال : " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفُحش والشّناعة والضعف على ما رآه فيها ، وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ وألطف ، وذلك أنّ لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه (باءٌ) ثانية ، حتى كأنّي قلت : ﴿ وَبِالأَرْحَامِ ﴾ ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها

---

(1) الأنصاري ، الدكتور أحمد مكّي ، **الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين** ، مطبوعات جامعة القاهرة ، الخرطوم ، د ت ، ص٣١

(2) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٣ ، ص١٦٥

(3) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص١١٩ ، وانظر **إعراب القراءات السبع وعللها** ، ج١ ، ص١٢٧ .

(4) البيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة ، **الديوان** ، دار بيروت ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ص٥٢ .
والشاهد فيه : جاءت كلمة (رسم) مجرورة بتقدير حرف جر محذوف وهو (ربّ) .
انظر ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، ص٣٢٣ ، ص٣٣٥ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢٨٣ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (جلل) ، ج٢ ، ص٣٣٧ ، السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، (تحقيق أحمد شمس الدين) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ج٢ ، ص٢٧٦ .

، في نحو قولك : (بمن تمرر أمرر) و (على من تنزل أنزل) . ولم يقل : (أمرر به) ولا (أنزل عليه) . ولكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما " [١]

وذهب أبو حيّان الأندلسيّ إلى أنّ عامل الجرّ مضافٌ محذوفٌ ، فقال : " واتقوا اللهَ وقطعَ الأرحامِ ، وعلى هذا المعنى فسّرها ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم " [٢]

ومن الشواهد على حذف المضاف جوازًا قول الشّاعر :

أَكُــلَّ امــرِئٍ تَحْسَــبِــينَ امْــرَأً ونَــارٍ تَــوَقّــدُ بِاللَّــيْلِ نَــارًا[٣]

وقال صاحب الإتحاف : " أُعيد الجارّ ، وحذف للعلمِ به " [٤]

هذا من حيث اللغة ، أما السبب الثاني الذي جعل أبا إسحق يحكم على القراءة بالخطأ فهو سببٌ دينيٌ عقديٌّ ، فبهذا العطف تكون كلمة ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ مقسماً به ، فلا يجوز الحلف بغير الله تعالى . ففي حديث رسول الله ﷺ " لا تحلفوا بآبائكم " [٥] تحريمٌ لهذا الحلف ، فلا يقسم المرء إلا بالله ، وعطفُ الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار يقتضي اشتراك الله تعالى والأرحام في الحلف . فكيف يشترك تقوى الله بتقوى الأرحام ؟ يجيب أبو حيّان الأندلسيّ : " إن تقوى الله بالتزام طاعته ، واجتناب معاصيه ، واتّقاء الأرحام بأن تُوصل ولا تُقطع فيما يفضل بالبرّ والإحسان ، وبالحمل على القدر المشترك ... إنّه في الحقيقة من باب عطف الخاص على العام . " [٦]

---

(١) ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٢٨٦

(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٣ ، ص١٦٥ .

(٣) البيت من المتقارب وهو لأبي دُواد الإياديّ ، **الأصمعيات** ، (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون) ، ط٥ ، بيروت ، د ت ، ص١٩١ .
والشاهد فيه : جاءت كلمة (نارٍ) مجرورة بمضاف محذوف جوازاً تقديره (كل) إذا دل عليه السياق .
انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، ص٦٦ ، المبرد ، **الكامل** ، ج١ ، ص٣٧٦ ، ج٢ ، ص١٠٠٢ ، ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) ، **المُقرَّب** ، (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري) ، ط١ ، د ت أو مكان ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م ، ج١ ، ص٢٣٧ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢٨٣ .

(٤) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٥٠٢

(٥) انظر ص٣٤ من **الرسالة** .

(٦) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٣ ، ص١٦٥

ثم يقول أبو حيّان : " واتقوا الله ، أي : اتقوا مخالفة الله ، وفي عطف الأرحام على اسم الله دلالة على عظم ذنب قطعِ الرّحم . " [1] ويستدلّ على ذلك بقوله تعالى : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾. [سورة البقرة : ٨٣]

بعد عرض الآراء في قراءة حمزة بجر كلمة ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾، وتباين آراء العلماء في قبولها ، ثمّ توجيهها إلى تخريجين صحيحين في اللغة جاء فيهما كلام العرب شعره ونثره ، أصبح من الممكن القول إنّها قراءة صحيحة ولا مجال لتخطئتها ، أو الطعن فيها من ناحية اللغة أوالدين ، وما ذهب إليه أبو إسحق الزّجّاج ، وغيره من العلماء، يُعدُّ ردًّا .

إنّ أجودَ ما حُملت عليه القراءة هو جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ؛ لوروده في كلام العرب ، ويلي ذلك في الجودة ما كان على تقدير عاملي الجر (الباء والمضاف) المحذوفين جوازًا لورودهما أيضًا في كلام العرب ، ولا نظرَ لمأخذ الزّجّاج ويقول أبو حيّان الأندلسيّ : " لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكمٍ ثبتَ بنقل الكوفيّين من كلام العرب لم ينقله البصريّون ، وكم حكمٍ ثبتَ بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيّون . " [2]

ويقول ابن الجزريّ مُدافعًا عن القراءة : " كل قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها . " [3] وقراءة حمزة هذه جاءت مطابقةً لشروط القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، أو الطعن فيها .

ولم يكن حمزة الوحيد القارئ لهذا الحرف ، بل قرأه جماعة من غير السّبعة ذكرهم ابن يعيش في قوله : " وحمزة إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردّ الثقة ، مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السّبعة ، كابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، وإبراهيم النخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ، وإذا صحّت الرواية ، لم يكن سبيل إلى ردّها . " [4]

---

(١) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٦٥
(٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٦٧
(٣) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص٩
(٤) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢٨٣

وينقل القرطبيّ عن القشيري عندما أنكر على الزّجّاج تخطئته لقراءة حمزة ، فيقول : " ومثل هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدين ، ؛ لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ، ثبتت عن النبي ﷺ ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقامٌ محذور ، ولا يُقلَّدُ فيه أئمة اللغة والنحو . " (١)

وقد صحّح القراءة ، وردَّ الطعن فيها أيضًا السّمين الحلبيّ بقوله : " ولا التفات إلى طعن من طعن فيها ، وحمزة بالرتبة السّنّية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة . " (٢)

وهذه الأدلة كافية لأن يعتقد الباحث أنّ هذه القراءة ليست قبيحة كما زعم الزّجّاج وغيره ، بل هي أَوْلى بالقبول من القاعدة النحوية المستحدثة ، وقد تحقّق نقلها بالتواتر عن النبي ﷺ .

---

(١) القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج٥ ، ص٤ .
(٢) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٣ ، ص٥٥٥

ثانيًا : مغايرة حركة البناء في ياء المُتكلِّم المسبوقة بساكن

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢]

خرج حمزة بقراءته لهذه الآية من قوله تعالى : ﴿ بِمُصۡرِخِيَّ ﴾، عن جمهور القراء ، فقد حرّك الياء بالكسر ، يقول ابن مجاهد: " حرّك حمزة ياء ﴿ بِمُصۡرِخِيِّ ﴾ الثانية إلى الكسر . وحركها الباقون إلى الفتح " [١]

الأصل في ياء المتكلم إذا سُبقت بمتحرك أن تسكن أو تُحرك إلى الفتح ، أما إذا سُبقت بساكن فالفتح ، وقد أخذ الزّجّاج على حمزة بأنه حرك ياء المتكلم في قوله تعالى : ﴿ بِمُصۡرِخِيَّ ﴾ إلى الكسر ، وقد سبقت بساكن ، وعلى ذلك يكون حمزة قد قرأ خلاف ما جاءت به العربيّة من تحريك ياء المتكلم إذا سُبقت بساكنٍ أن تُحرَّك إلى الفتح ، وغاير حركة البناء من الفتح إلى الكسر ، وقد قابل أبو إسحق الزّجّاج هذا التغاير بالردّ والإنكار ، ووصفها بالرداءة والرذالة ، فقال : " قرئتِ ﴿ بِمُصۡرِخِيَّ ﴾ بفتح الياء كذا قراءة الناس وقرأ حمزة و [الأعمش] [٢] : ﴿ بِمُصۡرِخِيِّ ﴾ بكسر الياء ، وهذه القراءة عند جميع النحويّين رديئة مرذولة ولا وجه لها ، إلا وجهٌ ضعيفٌ ذكره بعض النحويّين ، وذلك أنّ ياء الإضافة ، إذا لم يكن قبلَها ساكنٌ ، حركت إلى الفتح . نقول : (هذا غلامي قد جاء) وذلك أنّ الاسم المضمر لما كان على حرف واحد قد منع الإعراب

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٦٢ ، وانظر الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٥٧٩ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٩٨ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص١٦٧ .
(٢) في **معاني القرآن وإعرابه** : الأعشى

حُرِّك بأخفّ الحركات كما نقول : (هو قائم) فتفتح الواو . ونقول : (أنأ قمت) بفتح النون . " [١] فقد شبه حركة ياء المتكلم بحركة الضمير المنفصل .

ثم يتابع حديثه عن أحوال حركة ياء المتكلم ، فيقول : " ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة ، فإذا كان قبل الياء ساكن حُرّكت إلى الفتح لا غير ، لأنّ أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها ، وإذا كان ما قبلها ساكنًا ، صارت حركتها لازمةً لالتقاء الساكنين . ومن أجاز ﴿ بِمُصْرِخِيّ ﴾ بالكسر لزِمَه أن يقول : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾ [سورة طه : ١٨] [٢].

ثم أورد الزّجّاج بيتًا أنشده الفرّاء لإجازة كسر ياء المتكلم في الشعر فقط :

قَـالَ لَـها هَـلْ لَـكِ يَـا تَـا فِـيِّ قَـالـتْ لَـهُ مَـا أَنـتَ بِـالـمَرْضِـيِّ [٣]

وأنكر عليه استشهادَه بهذا البيت ، فقال : " وهذا الشعر ممّا لا يُلتَفت إليه ، وعمل مثل هذا سهلٌ ، وليس قائل هذا الشعر من العرب ، ولا هو ممّا يُحتَجّ به في كتاب الله عز وجل " [٤] أي أنّ الزّجّاج لم يُجز كسر ياء المتكلم حتى في الشعر ، وقد اتّهم الفرّاء باصطناع هذا الشاهد .

ولم يكن الزّجّاج أول من أخذ هذا المأخذ على قراءة حمزة ، بل تَبِعَ مَن كان قبله من العلماء الذين سار على إثرهم ، وتبع خطاهم في كثير من الآراء النحوية المختصة بالقراءات القرآنية المتواترة ، فقد سبقه إلى ذلك الفرّاء الذي اتهم رواة حمزة بالوهم ، فقال : " ولعلّها من وهم القراء طبقة يحيى [٥] ، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظنّ أن الباء في ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ خافضةٌ للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك " [٦]

---

(١) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص١٣٠
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه**، ج٣ ، ص١٣٠
(٣) البيت من الرجز ، ونسبه عبد القادر البغدادي في **خزانة الأدب** للأغلب العجلي ، ج٤ ، ص٤٣٠ ، ص٤٣١ ، ص٤٣٣ ، ص٤٣٥ ، ص٤٣٧ ، ولم ينسبه ابن جني لأحدٍ في **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج٢ ، ص٤٩ . الشاهد فيه تحريك ياء المتكلم في كلمة (فِيِّ) إلى الكسر وأصلها الفتح .
انظر الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٧٦ ، ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٢ ، ص١٠٠٧
(٤) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص١٣٠
(٥) يحيى بن وثّاب الإمام القُدوة المُقرئ ، الفقيه ، شيخ القُرَاء ، الأسديّ الكاهليّ ، مولاهم ، الكوفيّ ، أحد الأئمة الأعلام ، حدّثَ عن ابن عباس وابن عمَر ، وروى مرسلًا عن عائشة ، وأبي هريرة ، وابن مسعود . أخذ يحيى بن وثّاب القراءاة عرضًا عن علقمة ، ومسروق ، والأسود ، والشيباني ، والسّلمي . وقرأ عليه الأعمش ، وطلحة بن مصرّف ، وابو حُصين ، وحُمْران بن أعين ، وطائفة . توفي سنة (١٠٣ هـ) . انظر الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج٣ ، ص٤٢١٢
(٦) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٧٥

وعدّ الأخفش كسر ياء المتكلم في القراءة لحنًا بقوله : " وبلغنا أن الأعمش قال : ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ فكسر ، وهذا لحنٌ ، لم نسمع بها من أحدٍ من العرب ، ولا أهل النحو ." (١)

وأورد أبو حيّان الأندلسيّ في تفسيره تغليط أبي عبيدٍ للقراءة ، فقال : " وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنّوا أنّ الباء تكسر لما بعدها . " (٢)

وأنكر أبو حاتم السجستاني استحسان أبي عَمْرو للقراءة . (٣)

أما شيخُ الزّجّاج المبردُ فقد جاء في تفسير القرطبيّ مبالغته في إنكار القراءة وعدّها خارجة عن القرآن الكريم ، فقال : " لو أني صليتُ خلفَ إمامٍ يقرأ : ﴿مَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ و ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامِ ﴾ [سورة النساء : ١] لأخذتُ نعلي ومضيت . " (٤)

وذهب ابن قتيبة مذهب أبي عبيد ، فقال مُخطِّئًا قراءة الأعمش وحمزة : " وقرأ الأعمش : ﴿مَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ بكسر الياء ، كأنه ظنّ أنّ الباء تخفض الحرف كلَّه ، واتّبعه في ذلك حمزة . " (٥)

وقد جاء بعد الزّجّاج علماء ذهبوا مذهب الزّجّاج ومن كان قبله ، منهم النّحّاس الذي قال : " فقد صار هذا بإجماعٍ لا يجوز . " (٦) وأورد بيت الفرّاء ثمّ قال : " ولا ينبغي أن يُحملَ كتابُ الله عز وجل على الشذوذ . " (٧)

وهي ضعيفةٌ عندَ الزمخشريّ (٨) ، والعكبريّ (٩).

---

(١) الأخفش ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٤٠٧
(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٨
(٣) ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٣ ، ص٣٣٤
(٤) القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج٥ ، ص٣
(٥) ابن قتيبة ، **تأويل مشكل القرآن** ، ص٦٢
(٦) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٣٦٨ - ٣٦٩
(٧) المصدر نفسه ، ص٤٨٠
(٨) الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٣ ، ص٣٧٥
(٩) العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٧٦٧ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص٦٨

أصلُ كلمة ﴿ بِمُصَّرِخِيَّ ﴾ مُصْرِخين ، على جمع المذكر السالم التي مفردها (مُصْرِخ) وهو المنقذ أو المنجي ، ثم أُضيفت إليها ياء المتكلم ، فحذفت النون للإضافة ، واجتمعت ياءان ، وهما ياء الجمع وياء المتكلم ، فالتقى ساكنان فحُرِّكت الثانية بالفتح لِئلّا يلتقي ساكنان ، لخفّة الفتحة على اللسان ، فالعرب تميل أحيانًا إلى الأخفّ على اللسان .

سببُ مأخذ الزّجّاج على القراءة هو أنّ حمزة خرجَ بقراءته عن القياس اللغوي لحركة ياء المُتكلِّم المسبوقة بساكن ، وهذا المأخذ لم يكُنْ على حركة إعراب ، وإنّما على حركة بناء ، ولِردِّ هذا المأخذِ ينبغي توجيهُ القراءة إلى صحيح اللغة ، لتكتمل شروط القراءة الصحيحة ، ولا تكون للزجاج أيُّ حجةٍ لردِّها ، فمن هذه التّوجيهات أنّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر ، وهو الشائع في كلام العرب .

يجيز الفرّاء كسر ياء المتكلم المسبوقة بياء ساكنه في الشعر خاصة وذلك لما يلتقي من الساكنين ، ويوجه القراءة بعد أنِ اتهم رواتها بالوهم ، فيقول : " فخفض الياء من (فيِّ) ، فإن يكن ذلك صحيحًا فهو مما يلتقي من الساكنين ، فيخفض الآخر منهما ، وإن كان له أصل في الفتح ، ألا ترى أنهم يقولون : (لم أره مذُ اليوم ، ومذِ اليوم) والرفع في الذال هو الوجه ، لأنّه أصل حركة (مذ) والخفض جائز ، فكذلك الياء من ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ خُفِضتْ ولها أصل في النصب . " (١)

وإلى هذا التّوجيه ذهب ابن خالَوَيْه ، فقال : " والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح ، وإن كان الفتح عليهم أخفّ . " (٢)

واستشهد ابن جني بقراءة حمزةَ ليوجه بها قراءة الحسن البصريّ ﴿ عصايِ ﴾ بكسر الياء ، فقال : " وذلك أنّه قد قرأ حمزةُ : ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ فكسر الياء لالتقاء

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٧٦
(٢) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢٠٣

الساكنين ، مع أنّ قبلها كسرة وياء ، والفتحة والألف في ﴿ عَصَايَ ﴾ أخفّ من الكسرة والياء في ﴿ بِمُصْرِخِيّ ﴾ . " [1]

واستشهد على ذلك ببيتٍ رواهُ عن قطرب :

عَـلَيِّ لَـعَمْرو نِـعْمَـةٌ بَـعْدَ نِـعْمَـةٍ لِـوَالِـدِهِ لَـيْـسَتْ بِـــذاتِ عَـــقارِبِ [2]

ورَوَى ابن جنّي عن قطرب أيضًا :

إنَّ بَـنـيِّ صِـبْـيَـةٌ صَـيْـفـيُّـونْ أفْـلَحَ مَـنْ كـانَ لَـهُ رِبْـعِـيُّـونْ [3]

وقال ابن يعيش : " هذه قراءة حمزة والأعمش ، وهي قليلة النظير جدًا ، على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تُعزى إليه ، وذلك أنّ الإسكان في ياء النفس لمّا كَثُر صار كالأصل ، فلما تقدم ساكنٌ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ؛ ليدلّوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء . " [4]

والتّوجيه الآخر لقراءة حمزة هو أن كسر ياء المتكلم جاء في بعض لغات العرب . قال قطرب : " هذه لغة لبني يربوع ، يزيدون على ياء الإضافة ياءً " [5]

---

(١) ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج٢ ، ص٤٩

(٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني ، **الديوان** ، (شرح وتقديم عباس عبد الساتر) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م ، ص٢٩

الشاهد فيه تحريك ياء المتكلم في كلمة (عليِّ) إلى الكسر وأصلها الفتح .

انظر ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج٢ ، ص٤٩ ، عبد القادر البغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٢ ، ص٣٢٤ ، ج٣ ، ص٣٢٠ ، ج٤ ، ص٤٣٧ ، ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، ج٢ ، ص١٠٠٨ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٩

- وردت كلمة (عليِّ) في الديوان والخزانة بفتح الياء ، وعلى ذلك يمتنع الشاهد .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أهتدِ لقائله ، ونسبه المحقق لأكثم بن صيفي ، أو لسعد بن مالك بن ضبيعة .

الشاهد فيه تحريك ياء المتكلم في كلمة (بنيِّ) إلى الكسر وأصلها الفتح .

انظر ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج٢ ، ص٤٩ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (صيف) ، ج٧ ، ص٤٥٦

(٤) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢١٢

(٥) انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٥ ، ص٢٩ ، مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص٢٦ ، ابن قتيبة ، **تأويل مشكل القرآن** ، ص٤٤٩ ، ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٥٧ ، القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج٩ ، ص٣٥٧ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٩ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٨٨ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٩٨ .

بهذه اللغة التي حكاها قطرب تجتمع ثلاث ياءات ، الأولى ياء الجمع والثانية ياء الإضافة والثالثة الياء المزيدة ، فتُحذف الأخيرة وتبقى الكسرة تدل عليها ، وهذا يشبه ياء (بهِ ، عليهِ) التي حُذفت ياؤهما ، إذ الأصل (بهي ، عليهي) وبقيت الكسرة تدل عليها .

يذهب أبو علي الفارسيّ هذا المذهب مُحتجًّا للقراءة ، فيقول : " وزعم أبو الحسن أنها لغة ، وكما حذفت الزيادة من الكاف ، فقالوا : (أعطيتُكَهُ ، وأعطيتُكِهِ) ، وكذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حُذفت من أختيها ، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة ، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة ، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة ، كذلك لحقت الياء الزيادة . " [1]

واستشهد الفارسيّ بقول الشّاعر :

رَمَـيْـتُـيـهِ فَـأَصْـمَـيتِ فَـمَا أَخْـطَـأْتِ الـرَّمْـيَـهْ [2]

عندما تُوجّهُ القراءة على إحدى لغات العرب يبقى مجال التلحين والتخطئة فيها ضعيفًا ، فحمزة لم يبتدع هذا الحرف من عنده ، بل نقل المتواتر الموافق لِلُغةٍ من لُغاتِ العرب وهي لغة بني يربوع .

وما أخذه الزّجّاج على قراءة حمزة ، يمكن ردُّه بالتخريجين السابقين ، وهما أنّ أصل التقاء الساكنين الكسر ، وإن كان الفتح أخفّ ، والآخر أن كسر هذه الياء واردٌ في بعض لغات العرب.

وقد شهد لصحة القراءة أبو عَمْرو بن العلاء ، حيث جاء في تفسير البحر المحيط : " وسأل حسين الجعفي [3] أبا عَمْرو بن العلاء ، وذكر تلحين أهل النحو ، فقال : هي جائزة ، وقال أيضًا : لا تبالِ إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، وعنه أنّه قال : هي بالخفض حَسَنَةٌ ، وعنه أيضًا أنّه قال : هي جائزة " [4]

---

(١) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٥ ، ص٢٩ - ٣٠

(٢) البيت من الهزج ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه زيادة الياء بعد التاء في (رميتيه) وبعد حذفها تبقى الكسرة تدلّ عليها .
انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٥ ، ص٢٩ (الحاشية) ، ج٤ ، ص٤١٦ ، ج٥ ، ص٣٠ ، مكّي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن** ، (تحقيق ياسين محمد السّوّاس) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، د ت ، ج١ ، ص٤٤٩ ، أبو حيّان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، (تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ج٢ ، ص٩١٢ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٩٣

(٣) أبو عبد الله الحسين بن علي بن الوليد الجعفي ، الإمام القدوة الحافظ المقرئ المجود الزاهد ، قرأ القرآن على حمزة الزيات وأتقنه ، وأخذ الحروف عن أبي عمرو بن العلاء ، وعن أبي بكر بن عياش ، وسمع من الأعمش وجعفر بن برقان ، توفي سنة (٢٠٣ هـ) وله بضع وثمانون سنة . انظر الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ج١ ، ص١٤٩٩ - ١٥٠٠

(٤) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٩

ولكنّ أبا حاتم السجستاني أنكر استحسان أبي عَمْرو لقراءة حمزة [١] ، فردّ عليه أبو حيّان بقوله : " ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عَمْرو وتحسينها ، فأبو عَمْرو إمامُ لغةٍ ، وإمامُ نحوٍ ، وإمامُ قراءةٍ ، وعربيٌّ صريحٌ ، وقد أجازها وحسّنها . " [٢] وزاد السّمين الحلبيّ على ذلك فقال عن أبي عَمْرو : " واطّلع على ما لم يطّلع عليه مَن فوقَ السجستاني " [٣]

وشهد لها بالصواب القاسمُ بن معن [٤] فجاء في تفسير البحر المحيط : " وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويّين الكوفيّين : هي صواب . " [٥]

شهادة هؤلاء العالمين تُضاف إلى دعم الرأي القاضي بردّ مأخذ الزّجّاج ، بالإضافة إلى التّوجيهين السابقين ، وعليه نستطيع القول : إنّ القراءة صحيحة ، فهي متواترة مروية عن أحد القرّاء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ ، ومأخذ الزّجّاج الذي وصف القراءة بالرداءة والرذالة مردودٌ ، لأنّ حمزة غاير في حركة بناء ياء المتكلم من الفتح إلى الكسر ، وهل تستحق القراءة بأن تُوصف بهذه الصفات المهينة لأنها جاءت مغايرة لحركة البناء ، انتقل بها قارئها من الخفة إلى الثقل ؟

أضف إلى ذلك أنّ حمزة لم يقرأ بها وحدَه ، بل ذكر لنا ابن الجزريّ عدة قُرّاء قرأوا بهذا الحرف ، فقال : " وقرأ بها أيضًا يحيى بن وثاب ، وابن مهران الأعمش ، وحمران بن أعين ، وجماعة من التابعين . " [٦]

ودافع البنّا عن القراءة بقوله : " وهي متواترةٌ صحيحةٌ ، والطاعنُ غالطٌ قاصرٌ ، ونفيُ النافي لسماعها لا يدل على عدمها ، فمن سمعها مقدم عليه ، إذ هو مثبت " [٧]

ويدافع أيضًا الدكتور أحمد علم الدين الجندي عن القراءة ويجيزها ، ويعلّلُها تعليلًا صوتيًّا بإتباع كسرة الياء للهمزة التي بعدها بقوله : " والمجيزون على حقٍّ ؛ لأنّ هذه القراءة صحّت

---

(١) انظرابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٣ ، ص٣٣٤ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٩ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٨٩

(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٩

(٣) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٨٩

(٤) أبو عبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود النحوي القاضي الكوفي ، قاضي الكوفة ومفتيها في زمانه ، حدّث عن منصور بن المعتمر ، وحصين بن عبد الرحمن ، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي ومعلى بن منصور ، كان ثقةً نحويًا إخباريًا كبير الشأن ، أخذ عنه العربية محمد بن زياد الأعرابي ، توفي سنة (١٧٥ هـ) . القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ٣ : ٣٠ – ٣١ ، الزِّركلي ، خير الدين الزِّركلي (ت ١٩٧٦ م) ، **الأعلام** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١٥ ، ٢٠٠٢ م ، ج٥ ، ص١٨٦

(٥) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص٤٠٩

(٦) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٩٩، وانظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص١٦٨

(٧) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص١٦٨

سماعًا ، كما أنّها صحّت قياسًا ؛ إذ الياء كُسرت إتباعًا للكسرة التي بعدها في : ﴿بمصرخيّ إنّي ﴾

واللسان فيها يعمل من موضعٍ واحدٍ ، ووجهٍ واحدٍ ، ففيها الانسجامُ ، وتقريبُ الأصوات بعضها من بعض ، وتلك شريعة العربيّة وسنّة فيها مُتّبعة ، وذلك ما يميل إليه البدو من أمثال بني يربوع " [1] .

(١) الجندي ، الدكتور أحمد علم الدين ، **الصراع بين القراء والنحاة** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد (٣٤) ، شوال ١٣٩٤ ، نوفمبر ١٩٧٤ ، ص١١٤ - ١١٥

ثالثًا : مغايرة علامة إعراب المثنى بين الألف والياء

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ٦٢ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ٦٣ ﴾ [سورة طه : ٦٢ ، ٦٣]

اختلف القُرّاء في قراءة هذه الآية من قولِه تعالى : ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ . يقول ابن مجاهد : " قرأ نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى : ﴿ إِنَّ ﴾ مشددة النون ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ بألف خفيفة النون .

وقرأ ابن كثير : ﴿ إِنۡ ﴾ ﴿ هَذَانِّ ﴾ بتشديد نون ﴿ هَذَانِّ ﴾ وتخفيف نون ﴿ إِنۡ ﴾ .

واختُلف عن عاصم ، فروى أبو بكر : ﴿ إِنّ هَٰذَٰنِ ﴾ نون ﴿ إِنَّ ﴾ مشدّدة ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ مثل حمزة .

وروى حفص عن عاصم : ﴿ إِنۡ ﴾ ساكنة النون وهى قراءة ابن كثير ، و ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ خفيفة .

وقرأ أبو عَمْرو وحده : ﴿ إِنَّ ﴾ مشددة النون ، ﴿ هَذَيْنِ ﴾ بالياء " [1] .

أجاز أبو إسحق الزّجّاج قراءة أغلب القراء برفع كلمة ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ بالألف ، مع أنّها مسبوقةٌ بحرف النصب ﴿ إِنَّ ﴾ الذي ينصب المثنّى بالياء ، فقد خرّجها على وجهين من العربيّة يراهما جائزَيْن ، يقول في الأوّل : " والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالِمَيْنَا ، محمّد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحق بن حمّاد بن زيد القاضي ، فقبلاه ، وذكرا أنّه أجود ما

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٤١٩ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص٩٩ ، الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٢٦٣ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٢١ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٢٤٨ – ٢٤٩

سمعاه في هذا، وهو أنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ قد وقعت موقع " نعم "، وأن اللام وقعت مَوْقِعَها، وأنّ المعنى هذان لَهُما ساحِرَان " . [1]

ويقول في الثاني : " والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة ، لأنّ حقّ الألف أنْ تَدُلّ على الاثنين ، وكان حقها ألاّ تتغيَّر كما لم تتغير ألف (رحى وعصا) ، ولكن كان نقلُها إلى الياء في النصْبِ والخفضِ أبينَ وأفْضَلَ ، للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور " . [2]

واستحسن رواية حفص عن عاصم في تخفيف ﴿ إِنْ ﴾ في قوله : " أستحسن ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتخفيف ﴿ إِنْ ﴾ وفيه إمامان : عاصمٌ والخليلُ، وموافقة أُبيٍّ في المعْنَى وإن خالفه اللفظ " . [3]

أما مأخذُه ، فكان على قراءة أبي عَمْرو بن العلاء ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ ؛ لأنّه خالف الرسم القرآني ، مع أنّه قرأ بالوجه الذي تسير عليه قواعد النحو ، إذ إنّ ﴿ إِنَّ ﴾ تنصب المثنى بعدها ، وعلامة نصبه الياء ، لكنّها خالفت أحد شروط القراءة الصحيحة ، في موافقتها للرسم القرآني .

يقول أبو إسحق : " فأمَّا قراءةُ عيسى بن عُمر وأبي عَمْرو بن العلاء فلا أجيزها لأنّها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجِزْ مخَالفَتَه ، لأنّ اتّباعه سنّةٌ " [4] .

سلك الزّجّاج منهج الفرّاء في تغليط أبي عَمْرو ، يقول الدكتور إبراهيم رفيدة : " والزّجّاج يُجلّ أبا عَمْرو ، ويدافع عن بعض قراءاته ، فقد يُظَنُّ أنّه مُتأثّرٌ بالفرّاء في هذا الحكم ، وقد يكون دفعه إليه مخالفة أبي عَمْرو لأكثر القراء في هذا الحرف كما أشار هو إلى ذلك . " [5]

---

(١) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٢٩٦
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٢٩٦
(٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٩٦
(٤) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٢٩٦
(٥) رفيدة ، الدكتور إبراهيم عبد الله ، **النحو وكتب التفسير**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ط٣ ، ١٩٩٠ م ، ج١ ، ص٣٨٧

يقول الفرّاء في تفسيره لهذه الآية : " ولستُ أشتهي أن أُخالف الكتاب . " [١] وقال في موضعٍ آخرَ : " اتّباع المصحف إذا وجدتُ له وجهًا من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه . وقد كان أبو عَمْرو يقرأ : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ولستُ أجترِئُ على ذلك ، وقرأ : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ ﴾ [سورة المنافقين : ١٠] فزادَ واوًا في الكتاب . ولستُ أستحبُّ ذلك . " [٢]

ومن العلماء الذين أخذوا على أبي عَمْرو الطبريُّ ، حيث قال في تفسيره " والصّواب من القراءة في ذلك عندنا : ﴿ إنّ ﴾ بتشديد نونها ، ﴿ هذان ﴾ بالألف ؛ لإجماع الحجة من القَرَأَة عليه ، وأنّه كذلك هو في خط المصحف . " [٣]

ولم يُجز النّحّاس قراءة أبي عَمْرو لأنه رأى أيضًا مخالفة الرسم القرآني ، فقال ، " غير جائزٍ أنْ يُقرأ بها لمخالفتها المصحف . " [٤]

وضعّفَ مكّي القراءة بقوله : " لكنّه خالف الخط ، فضَعُفَ لذلك . " [٥]

في قراءة أبي عَمْرو عملتْ ﴿ إِنَّ ﴾ في اسمها ﴿ هَذَيْن ﴾ ونصبته ، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنّى ، وهذه القراءة وإنْ كانت صحيحةً لغويًّا ، و " جاريةً على سنَنِ العربيّة المعهود " [٦]، إلا أنّ الزّجّاج لم يُجِز هذا الحرف من أبي عَمْرو ، وعدَّ القراءة خطأً ؛ لأنّها خالفتَ الرّسمَ ، والرّسمُ شرطٌ من شروط القراءة الصحيحة ، أي أنّ أبا عَمْرو رآها مرسومةً بالألف ، وقرأها بالياء – على رأي الزّجّاج – .

وذكر ابن قتيبة الأوجه التي رُسمت عليها كلمة ﴿ هَذَٰنِ ﴾ ، ففي مصحف أُبيّ : ﴿ ذَانِ ﴾ بالألف ، وفي مصحف عبد الله : ﴿ هذان ﴾ ، وفي مصحف الإمام : ﴿ هَذَٰنِ ﴾ بحذف ألف

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص١٨٣
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٩٣ - ٢٩٤
(٣) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٦ ، ص١٠١
(٤) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٣ ، ص٤٣ - ٤٤
(٥) مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١٠٠
(٦) المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٤١٧

التثنية . [1] وجاء في تفسير البحر المحيط فيما نقله أبو حيّان عن أبي عبيدة قوله : " رأيتُهما في مصحف عثمان : ﴿ هَذَانِ ﴾ ليس فيها ألف . " [2]

فإن قال قائلٌ إنّ الياء لم تُرسم في خط المصحف ، فكيف يَقرأ بها أبو عَمْرو ؟ أجاب السّمين الحلبيّ على هذا السؤال بقوله : " وهذا لا ينبغي أن يُرَدَّ على أبي عَمْرو ، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس ، وقد نصّوا هم أنّه لا يجوز القراءة بها ، فليكن هذا منها . " [3]

ومن جهةٍ أخرى فإنّ ابن الجزريّ عندما اشترط للقراءة الصحيحة ثلاثة شروط ، كان أحدها موافقة الرسم [4] ، وقال في موقعٍ آخرَ : " فإنّ التواتر إذا ثَبَتَ ، لا يُحتاجُ فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ، إذا ما ثَبَتَ من أحرف الخلاف متواترًا عن النبيّ ﷺ وَجَبَ قبوله وقطْعٌ بكونه قرآنًا ، سواء وافق الرسمَ أم خالفه ، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرفٍ من حروف الخلاف ، انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السّبعة وغيرهم . " [5]

ولأنّ وجوه العربية كثيرة ، وقد تتفاوت في شيوعها ومعرفتها ، والرسم هو اتّفاق وتواضع وليس وحيًا ، أمّا القراءة صوتًا وروايةً فهي وحيٌ وتوقيفٌ .

ويذكرُ الزّجّاج أنّ الذي دفع أبا عَمْرو لأن يخالف الخط ، هو الأثرُ المرويُّ عن عثمانَ ابنِ عفّانَ ، وعائشةَ ﵂ ، فقال : " فأما احتجاج النحويّين فاحتجاج أبي عَمْرو في مخالفته المصحف في هذا أنهُ رُوِيَ أنه من غَلطِ الكاتب، وأن في الكتاب غَلَطاً سَتُقِيمُه العربُ بأَلْسِنَتِها . " [6]

هذا الأثر المرويّ عن سيدنا عثمان بن عفّان ، والسيدة عائشة ﵂ وجد تضعيفًا من قِبَل عددٍ من العلماء ، أبرزهم أبو عَمْرو الدّاني ، الذي تناول هذا الأثر في كتابه **المقنع** ، وفنّده ، وردّه جملةً وتفصيلًا ، وأورد الأدلّة العقلية والنقلية على بطلانه . [7]

واللافت للنظر أنّ الزّجّاج لم يجز قراءة أبي عَمْرو ؛ لأنّ أبا عَمْرو – برأيه – اعتمد على ذلك الأثر ، الذي يُبيّنُ ضعفَ حجةِ الزّجّاج في تغليطِ أبي عَمْرو ، فقد أخذ بالأثر وصدّقه ، ثمّ كيف لأبي عَمْرو أن يحتجّ لقراءته بأثر ثَبَتَ بُطلانه ولا يخفى ضعفُه عليه ؟ فهو لا يحتاج لمثل هذه الآثار ليَحتجّ بها لقراءته ؛ " لأنّ أبا عَمْرو لم يقرأ إلا بأثرٍ عن رسول الله ﷺ . " [8]

---

(١) انظر ابن قتيبة ، **تأويل مشكل القرآن** ، ص٥٢ ، ص٥٧
(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٢٣٨
(٣) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٨ ، ص٦٤
(٤) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص٩
(٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٣
(٦) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٢٩٥
(٧) انظر الدّاني ، **المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط** ، (تحقيق محمد الصادق قمحاوي) ، مكتبة الكليات الأزهريّة ، القاهرة ، د ت ، ص١١٩ - ١٢٥
(٨) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج١ ، ص٣٦٥

وقال أبو عبيدة : " قال أبو عَمْرو ، وعيسى ، ويونس : ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ في اللّفظ ، وكُتِبَ : ﴿ هَذَانِ ﴾ كما يزيدون وينقصون في الكتاب ، واللّفظ صواب . " [١]

ولم تكن هذه القراءة لأبي عَمْرو وحدَه ، بل قرأ بها قُرّاء آخرون ذكرهم أبو حيّان الأندلسيّ ، فقال : " وقرأت عائشة ، والحسن ، والنخعي ، والجحدري ، والأعمش ، وابن جبير ، وابن عبيد ، وأبو عَمْرو : ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ بتشديد نون ﴿ إِنَّ ﴾ وبالياء في ﴿ هَذَيْنِ ﴾ بدل الألف . " [٢]

وزاد البنّا على ذلك بقوله : " ولا يُرَدُّ بهذا على أبي عَمْرو ، وكم جاء في الرسم ممّا هو خارج عن القياس ، مع صحّة القراءة بها وتواترها ، وحيثُ ثَبَتَ تواترُ القراءة ، فلا يُلتفت لطعن الطاعن فيها . " [٣]

يقول الدكتور أحمد مكّي الأنصاري مدافِعًا عن قراءة أبي عَمْرو بعد أن عرض مأخذ الزّجّاج : " يقول ذلك وكأنّ أبا عَمْرو قد اخترعها اختراعًا دون أن يكون لها سندٌ قويٌّ من الرواية الموثوق بها كلَّ الثقة ، وأبو عَمْرو هو من هو ، عدلًا وضبطًا ، واتّباع أثر ، وهو يعلمُ على اليقين أنّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ ، وما كان لهُ أن يُخالف ذلك في قليلٍ أو كثيرٍ . " [٤]

من خلال ما سبق نستطيع القول إنَّ القراءة صحيحة ، ومدعومةٌ بالرواية والسند ، وموافقة بعض لغات العرب ، فأصبح بالإمكان ردُّ تغليط الزّجّاج ، واعتبار القراءة صحيحة .

المبحث الثالث : مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل النحوية الأخرى

(١) أبو عبيدة ، معمَر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ، **مجاز القرآن** ، (تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د ت ، ج٢ ، ص٢١
(٢) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٢٣٨
(٣) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٢٤٩
(٤) الأنصاري ، **الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين** ، ص٦٢

خُصِّص هذا المبحث لدراسة مآخذ الزّجّاج على القراءات التي لم تُجمَع في بابٍ واحدٍ ، فتفرّقَ كلُّ مأخذ على كل مسألةٍ نحويّةٍ مستقلّةٍ ، وجاءت تحت مطلبين :

أولًا : نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨]

اختُلِفَ في قراءة هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ، يقول ابن مجاهد : " قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده ﴿ نُجِّيۡ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ بنون واحدة مشدّدة الجيم على ما لم يُسمَّ فاعله ، والياء ساكنة . وروى حفص عن عاصم ﴿ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ بنونين : الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة ، والجيم خفيفة ، وكذلك قرأ حمزة والباقون . " (١)

في قراءة الجمهور ، جاءت كلمة ﴿ نُنجِي ﴾ فعلًا مضارعًا من الفعل (أنجَى) الذي يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وهو هنا كلمة ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ، أمّا في قراءة عاصم برواية أبي بكر ﴿ نُجِّيۡ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ حذفَ النونَ الثانيةَ ، وشدَّدَ الجيمَ ، والياء ساكنةٌ ، و ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ فقد بقيت منصوبةً ، واختلف العلماء في علّة نصبها ؛ إذ الأصل أن تأتيَ كلمةُ ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ مرفوعةً ؛ لأنّ كلمة ﴿ نُجِّيۡ ﴾ بُنِيتْ للمجهول ، فقوبلت قراءة عاصمٍ برواية أبي بكر بالردّ والتخطئة ، وعلى اعتبار أنّ كلمة ﴿ نُجِّيۡ ﴾ مبنيةً للمجهول ، و ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ منصوبةً كان مأخذ الزّجّاج ، فقد وصف ما قرأ به عاصمٌ لحنًا ، فقال : " فأمّا ما رُويَ عن عاصم بنون واحدة

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٤٣٠ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١١٢ ، الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** : ٦٢٩ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٢٤ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٢٦٦

فَلحْنٌ لا وجه له ؛ لأنّ ما لا يسمَّى فاعله لا يكون بغيرِ فاعلٍ . " [1] أي أنّ القراءة الصحيحة يجب أن تكون كقراءة الجمهور ، أو برفع ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ولم يكن الزّجّاج أوّل مَن أخذ على هذه القراءة ووصفها باللّحن ، بل سبقه إلى ذلك الفرّاء الذي لحّنَ القراءة بقوله : " وقد قرأ عاصم – فيما أعلم - ﴿ نُجِّيْ ﴾ بنون واحدة ونصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كأنّه احتمل اللّحن ، ولا نعلم لها جهةً إلّا تلك ؛ لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعله إذا خلا باسمٍ رَفعَهُ . " [2]

وكذلك لحّنها الطبري بقوله : " فإنّ الذي قرأمِن ذلك على ما قرَأَه ، لحنٌ ؛ لأنّ ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ اسمٌ على القراءة التي قرأها ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والعرب ترفع من الأسماء ما كان من الأسماء كذلك . . . والصّواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قَرَأَةُ الأمصار ، مِن قراءته بنونين ، وتخفيف الجيم ؛ لإجماع الحجة من القَرَأَةِ عليها ، وتخطئتها خلافه . " [3]

ثُمَّ جاء علماء آخرون لحقوا بالزّجّاج وأخذوا على القراءة ، منهم أبو علي الفارسيّ ، فقال مُنَّهمًا أبا بكرٍ في سمعه : " إنّ عاصمًا ينبغي أن يكون قرأ ﴿ نُـجِي ﴾ بنونين وأخفى الثانية ؛ لأنّ هذه النون تخفى مع حروف الفم ، ولا تَبين ، فالْتبسَ على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كلُّ واحدٍ من الإخفاء والإدغام غيرَ مبين . " [4]

وجَدَت القراءةُ مَن يحتجّ لها ويدافع عنها ، لأنّها رويت مِن قارئ من القراء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ ، وقد دأبَ بعض العلماء إلى توجيه القراءة توجيهًا لغويًّا ليدحضوا مأخذ الزّجّاج وغيره من العلماء ، فكان أحدُ الوجوه التي حُمِلت عليه القراءة هو تقدير نائب الفاعل للفعل ﴿ نُجِّي ﴾ وهو المصدر (النجاء) وهو مذهب الفرّاء ، فقد أورد هذا التّوجيه

---

(١) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٣٢٦
(٢) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٢١٠
(٣) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٦ ، ص٣٨٧
(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٥ ، ص٢٥٩

بعد أن لحّن راوي عاصمٍ ، فقال : " ما لم يُسَمَّ فاعله إذا خلا باسمٍ رفعه ، إلا أن يكون أضمَر المصدر في ﴿ نُجِّي ﴾ فَنُوِيَ به الرفعُ ، ونصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فيكون كقولك : (ضُرِبَ الضربُ زيدًا) ، ثمّ تُكنّي عن الضرب ، فتقول : (ضُرِبَ زيدًا) ، وكذلك (نُجِّي النّجاء المؤمنين) " [١]

هذا التّوجيه الذي ذكره الفرّاء ردّه الزّجّاج ، وعدّه خطأً ؛ لأنّ هذا المصدر لا فائدة في تقديره ، فقال : " وقد قال بعضهم [٢] : (نُجِّي النّجاء المؤمنين) ، وهذا خطأٌ بإجماع النحويّين كلهم ، لا يجوز : (ضُرِبَ زيدًا) تريد : (ضُرِبَ الضربُ زيدًا) ؛ لأنّك إذا قلت : (ضُرِبَ زيدٌ) فقد عُلِم أنّه الذي ضربه ضَرْبٌ ، فلا فائدة في إضماره ، وإقامته مع الفاعل . " [٣]

أمام هذه المسألة فإنّنا نقف بين مذهبين ، فالأول أجاز أن ينوب غير المفعول مع الفاعل وهو مذهب الكوفيّين ، والآخر لم يُجِز ذلك وهو مذهب البصريّين . [٤]

يُخطّئ الزّجّاج مسألة نيابة غير المفعول مع الفاعل ، أي لا يجوز نيابة المصدر أو غيره مقام الفاعل ، وهو أمرٌ مُجمَعٌ عليه عند جميع النحويّين – حسب رأيه – هذا الرأي الذي تبنّاه الزّجّاج يُعدّ من الاستقراء الناقص لآراء كل النحويّين الذين سبقوه ؛ فقد جاء في كتاب الخصائص إجازة الأخفش لهذا الوجه . يقول ابن جني : " وأجاز أبو الحسن : (ضُرِبَ الضربُ الشديد زيدًا) ، و (دُفِعَ الدفعُ الذي تعرف إلى محمّد دينارًا) ، و (قُتِلَ القتلُ يوم الجمعة أخاك) ، ونحو هذه من المسائل ، ثمّ قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يَرِدْ به الاستعمال . " [٥]

واستشهد بقول الشّاعر :

وَلَــوْ وَلَـدَتْ قُـفَـيْرةُ جَـرْوَ كَـلْبٍ لَسُـبَّ بِــذلكَ الــجَرْوِ الـكِلابَـا [٦]

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٢١٠

(٢) يقصد الفرّاء ، فهو الذي ذهب إلى هذا التوجيه . انظر الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٢١٠

(٣) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص٣٢٥ - ٣٢٦

(٤) انظر الزبيدي ، عبد اللطيف أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) ، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، (تحقيق الدكتور طارق الجنابي) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ص٧٧ - ٧٨

(٥) ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٣٩٧

(٦) البيت من الوافر ، نسبه عبد القادر البغدادي في **خزانة الأدب** ، ج١ ، ص٣٣٧ إلى جرير وليس في ديوانه . والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور (بذلك) عن الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) . وبلا نسبة في ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٣٩٧ ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٤ ، ص٣١٤

ذكر القرطبيّ في تفسيره إجازة أبي عبيدٍ ، وثعلبٍ ، إلى جانب الفرّاء لهذا التّوجيه ، فقال : " هذا تأويل الفرّاء ، وأبي عبيد ، وثعلب في تصويب هذه القراءة . " [١]

وقد شهد ابن قتيبة لأبي عبيد إجازته تلك ، فقال : " وكان أبو عبيد يختار في هذا الحرف مذهب عاصم ، كراهية أن يخالف الكتاب . " [٢]

إجازة هؤلاء الأعلام تردّ ما حكاه الزّجّاج من تخطئة جميع العلماء لنيابة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول به . فإن قال قائل إنّ الزّجّاج قصد نحاة البصرة دون غيرهم كونه بصريًّا ، أقول لقد جاء بعد الزّجّاج علماء كُثر أجازوا أن ينوب غير المفعول عن الفاعل مع وجوده ، ومنهم ابن خالَوَيْه [٣] ، وابن زنجلة [٤] ، ومكّي بن أبي طالب القيسيّ [٥] ، وابن الأنباريّ [٦] ، والعكبريّ [٧] ، وابن يعيش [٨] ، والقرطبيّ [٩] ، أبو حيّان الأندلسيّ [١٠] ، والسّمين الحلبيّ [١١] ، فهل يجتمع كلُّ هؤلاء العلماء على خطأٍ مُجمَعٍ عليه ؟

لذا فإنّ ما جاء به الزّجّاج فيه نظرٌ ؛ إذ لم يجتمع النحويّون على تخطئة نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده .

ومن الشواهد على نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده قراءة أبي جعفر المدني في سورة الجاثية ، من قوله تعالى : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [١٢] [سورة الجاثية : ١٤] ، أي لِيُجْزَى الجزاءُ قومًا .

ومن الشواهد الشعريّة على ذلك قول الشّاعر :

أُتِيحَ لِي مِنَ العِدا نَذيرَا بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا [١٣]

---

(١) القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١١ ، ص٣٣٥
(٢) ابن قتيبة ، **تأويل مشكل القرآن** ، ص٥٥
(٣) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢٥٠
(٤) ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٤٦٩
(٥) مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١١٢
(٦) ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٦٤
(٧) العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٩٢٥ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ١٣٦
(٨) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٤ ، ص٣١٤
(٩) القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١١ ، ص٣٣٤
(١٠) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣١١
(١١) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٨ ، ص١٩٣
(١٢) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٧٢
(١٣) البيت من الرجز .
والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور (لي) عن الفاعل مع وجود المفعول به (نذيرا)

ومنه قول الراجز :

لَـمْ يُـعْنَ بِالـعَلْـياءِ إلّا سَـيِّـدَا وَلَا شَـفَـى ذَا الـغَـيِّ إلّا ذُو هُـدَى [1]

وجدَ هذا التّوجيه تضعيفًا من بعض العلماء ، كان منهم الزمخشريّ الذي قال : " ومَن تمَحَّل لصّحته فجعله فعل ، وقال : (نُجِّي النّجاء المؤمنين) ، وأسنده إلى مصدرِه ، ونصبَ المؤمنين بالنجاء ، فمتعسف بادر التعسف . " [2]

ووصفه مكّي بالبُعد ، فقال : " وفيه بُعدٌ من وجهين ، أحدهما أنّ الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر ، فكان يجب رفع ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ، وذلك مُخالفٌ للخط ، والوجه الثاني أنّه كان يجب أن تفتحَ الياءَ من ﴿ نُنجِي ﴾ لأنّه فعلٌ ماضٍ ، كما تقول : (رُميَ ، وكُلِمَ) ، فأسكن الياء وحقُّها الفتحُ ، فهذا الوجه بعيد في الجواز . " [3]

وذهب العكبريّ مذهب مكّي في تضعيف إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به . [4]

ما جاء به مكّي وأبو البقاء من بُعدٍ وتضعيفٍ لهذا التّوجيه لسببين ، يمكن الردّ على السبب الأول بأنّ نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به واردةٌ في كلام العرب ، وقراءة أبي جعفر المدني ، وهو مذهب الكوفيّين والأخفش .

أمّا السبب الثاني فقد أجاب السّمين الحلبيّ عن ذلك بقوله : " وإنّما سكنت لامُه تخفيفًا ، كما سكَنتْ في قوله : ﴿ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٨] في قراءةٍ شاذّة [5] ، وإذا كان الماضي الصحيح سُكِّنَ تخفيفًا فالمعتلّ أوْلى . " [6]

انظر ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ، دار الطلائع ، القاهرة ، د ت ، ص١٩٤ ونسبه المحقق ليزيد بن القعقاع ، ولم ينسبه أبو حيّان الأندلسي لأحد ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣١١

(١)البيت من الرجز .

والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا)

انظر ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، ص١٩٥ ونسبه المحقق لرؤبة بن العجاج .

(٢) الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٤ ، ص١٦٢

(٣) مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١١٣

(٤) العكبريّ ،**التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٩٢٥ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص١٣٦

(٥) وهي قراءة الحسن بكسر القاف وسكون الياء ، انظر ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج١ ، ص١٤١

(٦) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٨ ، ص١٩٢

واستشهد على ذلك بقول الشّاعر :

إنّـــمَا شِـــعْـرِي قَـــيْـــدٌ قَـــدْ خُـلِـطْ بِـجُـلْـجُـلانِ [1]

من جملة ما تقدّم يمكننا القول إنّ توجيه القراءة لنيابة المصدر (النّجاءُ) مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يُعَدُّ صحيحًا ؛ لإجماع الكوفيّين والأخفش ، فهم يرَون إجازة أن يقوم المصدر والجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وقد ورد في كلام العرب ما يجوِّز ذلك ، ولا التفات إلى إنكار الزّجّاج هذا التّوجيه .

وهناك توجيهٌ آخر للقراءة وهو توجيه صوتيّ ، يؤيّد صحّة القراءة ، ويجيزها ، ويصلح للردّ على مأخذ الزّجّاج . ففي قوله تعالى : ﴿ نُجِّي ﴾ في الأصل (نُنَجّي) من الفعل الماضي (نَجَّى) على وزن (فَعّل) الذي يفيد المبالغة والتكثير ، حُذِفتْ فيه إحدى نونيه تخفيفًا ، كما حُذِفت التاء من قوله تعالى : ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾ [سورة البقرة : ٨٥] ، و ﴿لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٢] ، إذ الأصل فيهما : (تتظاهرون ، وتتذكّرون) .

يقول سيبوَيْه : " فإن الْتقت التاءان في : (تتكلمون ، و تتترّسَون) فأنت بالخيار ، إن شئت أثبتّها ، وإن شئت حذفت إحداهما ، وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [سورة فصّلت : ٣٠] ، و ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ ﴾ [سورة السجدة : ١٦] . وإن شئتَ حذفت التاء الثانية ، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [سورة القدر : ٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٣] " [2]

---

(1) البيت من مجزوء الرمل ، وهو لوضّاح اليمن ، **الديوان** ، (تحقيق وشرح الدكتورمحمد خير البقاعي) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦ م ، ص٨٩
والشاهد فيه إسكان آخر الفعل الماضي (خلطْ) للتخفيف .
انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٨ ، ص١٩٢
في الديوان : (خلطتْ بالجلجلان) وعلى هذا يمتنع الشاهد .
(2) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٤٧٦

وذهب النّحّاس إلى هذا التّوجيه ، وعدّه من أحسن ما حُمِلتْ عليه القراءة ، فقال : " ولم أسمع في هذا أحسن من شيءٍ سمعته من علي بن سليمان . قال : الأصل (نُنَجِّي) فحذفَ إحدى النونين لاجتماعهما ، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٣] الأصل (تَتَفرّقوا) . والدليل على صحة ما قال أنّ عاصمًا يقرأ : ﴿ نُجِّيْ ﴾ بإسكان الياء ، ولو كان على ما تأوّله مَن ذكرناه لكان مفتوحًا . " [١]

واختار ابن جني هذا التّوجيه ، وذلك عندما خالف الأخفش في أن يكون المصدر نائبًا عن الفاعل مع وجود المفعول به ، فقال : " وأما قراءة مَن قرأ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ؛ لأنّه عندنا على حذف إحدى نونيّ (نُنَجّي) . " [٢]

واستشهد على ذلك بقول الشّاعر :

لِمَنْ ظُعُنٌ تَطَالَعُ مِن ضُبَيْبٍ فَما خَرَجَتْ مِن الوَادِي لِحِينِ [٣]

اعترض على هذا التّوجيه أبو البقاء العكبريّ ، وضعّفه لسببين ، فقال : " وهذا ضعيفٌ أيضًا لوجهين ؛ إحداهما أنّ النون الثانية أصلٌ ، وهي فاء الكلمة ، فحذفها يبعُدُ جدًّا ، والثاني أنّ حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف ﴿ تَظَٰهَرُونَ ﴾ . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ (تتجافى المظالم) لم يسُغْ حذف التاء الثانية . " [٤]

قام السّمين الحلبيّ بتفنيد هذا الاعتراض ، وردّ على الوجهين بقوله : " أما كَوْن الثانية أصلًا فلا أثرَ له في منع الحذف ، ألا ترى أنّ النحويّين اختلفوا في (أقامَ واستقامَ) أيُّ الألفين

---

(١) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٣ ، ص٧٨
(٢) ابن جني ، **الخصائص** ج١ ، ص٣٩٨
(٣) البيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدي ، **المفضليات** ، (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون) ، دار المعارف ، ط٦ ، د ت ، ص٢٨٨ ، وليس في ديوانه
الشاهد فيه حذف إحدى تاءي (تَطالع) ، إذ الأصل (تَتطالع)
انظر ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٣٩٨
(٤) العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٩٢٥ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص١٣٦

محذوفة ؟ مع أنّ الأُولى هي أصل لأنّها عين الكلمة . وأما اختلاف الحركة فلا أثرَ له أيضًا ؛ لأنّ الاستثقال باتّحاد لفظ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا . " [١]

قد يكون هذا التّوجيه الصوتي مقبولًا ؛ لأنّ العربَ تميل في لغتها إلى الخفة في نطق الأصوات ، وعليه فإنّ قراءة عاصمٍ في رواية أبي بكرٍ تكون على نُطق النون الأولى من ﴿ نُجِّيْ ﴾ وترك الثانية طلبًا للخفّة ، ويُعتَقدُ أنّه استدلّ على ذلك برسمها في المصحف بنون واحدة.

بعد عرض مأخذ الزّجّاج على قراءة عاصمٍ في رواية أبي بكر ، وعرض آراء العلماء السابقين له واللّاحقين ، فقد أمكن الاتّكاء على بعض الآراء التي تدحض مأخذ الزّجّاج وتفنّده ، فقد اكتملت بها شروط القراءة الصحيحة . إلّا أنّ الزّجّاج رأى في القراءة مخالفةً لإحدى قواعد العربيّة ، وقد حُمِلت القراءة على توجيهين قد يكونان مقبولَيْن في اللغة ، أولهما أن ينوب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به ، وثانيهما صوتيّ يخفّف من توالى المثلين .

إلى جانب ذلك فإن هذه القراءة لم تُروَ عن عاصم وحده ، وإنّما قرأ بها ابن عامر [٢] ، وهو من القراء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ ، وهي أيضًا اختيار أبي عبيد .

ويردّ السّمين الحلبيّ على مَن طعَنَ بالقراءة بقوله : " وهذه القراءة متواترة ، ولا الْتفات على من طعن على قارئها . " [٣]

وأشار الدكتور محمّد حماسة إلى توجيهٍ صوتي جديد ، مُحتجًّا لمن لم يرفع ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وهو الانسجام الموسيقي لفواصل الآيات ، فقال : " ولعلّ الأمرَ لا يعدو أن يكون ترخُّصًا سوّغتهُ الفاصلةُ القرآنية ، حيثُ سُبقت هذه الآية بسبعِ آياتٍ تُختتمُ جميعُها بالياء والنون ، وتُليت بثلاث آيات تُختتمُ أيضًا بالياء والنون ، ولكنّ اتّساق الياء والنون وتواليها أكثرُ انسجامًا وموسيقيّة . " [٤]

---

(١) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٨ ، ص١٩٢

(٢) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١١٣ ، القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١٢ ، ص٣٣٤ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣١١ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٢٢٦ .

(٣) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٨ ، ص١٩٣

(٤) عبد اللطيف ، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، ص٣٦٤

ثانيًا : مفعولي حسب

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [سورة الأنفال : ٥٩]

اختلفت القُرَّاءُ في قراءة هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ فمنهم مَن قرأ الفعلَ بصيغة الغائب ، ومنهم مَن قرأه بصيغة المُخاطَب . يقول ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عَمْرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، والكسائي : ﴿ وَلَا تَحْسِبَنَّ ﴾ بالتاء وكسر السين ، غير عاصم فإنَّه فتح السين ، وفي سورة النّور [٥٧] بالتاء .

وقرأ ابن عامر ، وحمزة : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء ، وفتح السين ، وروى حفص عن عاصم : بالياء ههنا ، وفي النّور بالتاء ، وكذلك قرأ ابن عامر .

وقرأ الباقون غير حمزة وابن عامر في السورتين بالتاء ، وقرأ حمزة وابن عامر بالياء . " (١)

قراءة الجمهور بالتاء واضحةٌ من حيث الإعراب ، حيث إنّ الفعل ﴿ تَحْسِبَنَّ ﴾ يتعدَّى إلى مفعولين ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود على السامع ، وهو هنا سيدنا محمّد ﷺ ، والمفعول الأوّل هو قوله : ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، والمفعول الثاني هو في محلّ : ﴿ سَبَقُوٓا۟ ﴾ ، أمّا قراءة ابن عامر ، وحمزة ، وعاصم في رواية حفص ، فقد تعرّضت لمآخذَ عدةٍ ؛ لأنّ الفاعل في ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ هو ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، ولكنّه لم يستوفِ مفعولَيْه ، ومن أبرز هذه المآخذِ مأخذ الزّجّاج ، الذي ضعَّف القراءة بقوله : " ووجهُها ضعيفٌ عند أهلِ العربيّة . " (٢)

مأخذ الزّجّاج هذا قد سبقه إليه الفرّاء ، الذي اعتبر القراءة شاذة ، فقال : " وما أُحبُّها لشذوذها . " (٣) مع أنَّه قرأ بها ثلاثةٌ من القُرَّاء السّبعة .

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٠٧ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٤٩٣، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٧٧ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٨١

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٣٤١

(٣) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٤١٦

وذكر النّحّاس أنّ أبا حاتم السجستاني طعن في القراءة وعدَّها لحنًا ، فقال : " فزعم جماعةٌ مِن النحويّين ، منهم أبو حاتم ، أنّ هذا لحنٌ لا تحِلُّ القراءة به ، ولا يسمع مَن عرف الأعراب أو عرفه . " (١)

ومن الذين أخذوا على القراءة أبو جعفر الطبري ، حيث قال في تفسيره : " وهي قراءةٌ غير حميدة لمعنيين ، أحدهما : خروجها من قراءة القَرَأَةِ وشذوذها عنها ، والآخر بُعْدُها من فصيح كلام العرب . " (٢)

وقال الزمخشريّ : " وليست هذه القراءة التي تفرّدَ بها حمزةُ بنيرةٍ . " (٣)

وللوقوف على مأخذ الزّجّاج في تضعيف القراءة ، لا بُدَّ من توجيهها لغويًّا ، حتى تكتمل فيها شروط القراءة الصحيحة . ومن هذه التّوجيهات ما ذكره الزّجّاج نفسُه ، وهو أن تكون ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ هي الفاعل ، و ﴿ سَبَقُوٓاْ ﴾ بتقدير (أنْ) قد سدّت مسَدّ مفعولي ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ واستشهد بقراءة عبد الله بن مسعود : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ سَبَقُوٓاْ ﴾ ، فقال : " إلّا أنّها جائزةٌ على أن يكون المعنى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنْ سَبَقُوٓاْ ﴾ ، لأنّها في حرف ابن مسعود ، فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك : (حسِبتُ أن أقوم ، وحسبتُ أقوم) على حذف (أن) وتكون (أقوم ، وقام) تنوبُ عن الاسم والخبر ، كما أنّك إذا قلت : (ظَنَنْتُ لزيدٌ خيرٌ منك) فقد نابت الجملة عن اسم الظَّنِّ وخبرِه . " (٤)

وهذا التّوجيه كان قد أشار إليه الفرّاء بقوله : " ونُرَى أنّه اعتبرها بقراءة عبد الله ، وهي في قراءة عبد الله : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ سَبَقُوٓاْ ﴾ فإذا لم يكُن فيها ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ لم يستقمْ للظَّنِّ ألّا يقع على شيء . ولو أرادَ : ﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ لاستقام ، ويجعل (لا) صلة كقوله : ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٥] يريد : (

---

(١) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٩٢ ، وانظر القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج٨ ، ص٣٣ - ٣٤
(٢) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١١ ، ص٢٤١
(٣) الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٢ ، ص٥٩٣
(٤) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٣٤١

أنّهم يرجعون) . ولو كان مع ﴿ سَبَقُوٓاْ ﴾ (أنْ) استقام ذلك ، فتقول : ﴿ وَلَا يَحْسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنْ سَبَقُوٓاْ ﴾ . " [١]

وذهب إلى هذا التّوجيه أيضًا أبو جعفر الطبريّ ، فقال في تفسيره : " وأحسبُ أنّ الذي دعاهُ إلى ذلك الاعتبارُ بقراءة عبد الله ، وذلك أنّه فيما ذُكِر في مصحف عبد الله : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ . وهذا فصيحٌ صحيحٌ إذا أُدخِلت ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ في الكلام ؛ لأنّ ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ عاملةٌ في ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ . وإذا لم يكن في الكلام كانت خاليةً من اسمٍ تعملُ فيه . " [٢]

وهناك عُلماء كثيرون ذهبوا إلى هذا التّوجيه ، منهم أبو على الفارسيّ [٣] ، وابن زنجلة [٤] ، ومكّي ابن أبي طالبٍ القيسيّ [٥] ، والمهدويّ [٦] ، والزمخشريّ [٧] ، وابن عطية [٨] ، وابن أبي مريم [٩] ، وابن الأنباريّ [١٠] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [١١] ، والسّمين الحلبيّ [١٢] .

لكنّ هذا التّوجيه اعترض عليه النّحّاس والعكبريّ ، فوصفوه بالضعيف ، قال النّحّاس : " لا يجوز إضمار (أنْ) إلّا بِعِوَضٍ ، ومَن أضمرها فقد أضمر بعض اسمٍ ، وقد شبّهَ الفرّاء هذا بقولهم : (عسى يقوم زيد) وهو لا يُشبِهُهُ ؛ لأنّ (أنْ) لو كانت ههنا مُضمرة لنَصبَتْ (يقوم) " [١٣]

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٤١٤ - ٤١٥
(٢) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١١ ، ص٢٤٢
(٣) انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٤ ، ص١٥٥ - ١٥٧
(٤) انظر ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٣١٢
(٥) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٤٩٣ - ٤٩٤
(٦) انظر المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٣٢٤
(٧) انظر الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٢ ، ص٥٩٣
(٨) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٢ ، ص٥٤٤
(٩) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٥٨١
(١٠) انظر ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٩٠ - ٣٩١
(١١) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٥٠٥
(١٢) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٥ ، ص٦٢٣
(١٣) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٩٣ - ١٩٤

وقال العكبريّ : " وقيل : التقدير : (أنْ سبقوا) ، و (أن) هنا مصدريّة مُخفّفة من الثقيلة ، حكى عن الفرّاء ، وهو بعيدٌ ؛ لأنّ (أنْ) المصدرية موصولةٌ ، وحَذْفُ الموصولِ ضعيفٌ في القياس ، شاذٌّ في الاستعمال . " [١]

أقول : لقد وردت شواهدُ كثيرةٌ تُبيِّنُ صحة هذا التّوجيه ، وبالتالي تصحُّ القراءةُ من خلالهِ ، التي لاقت العديد من المآخذ ، ومن هذه الشواهد ما جاء في التنزيل من قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [سورة الروم : ٢٤] أي : (أنْ يريكم)

ومنها قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ [سورة الزمر : ٦٤] أي : (أنْ تأمروني)

وللقراءة توجيه آخر أشار إليه الزّجّاج أيضًا ، وهو تقديرُ فاعلٍ للفعل ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ ومفعوله الأول : ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، ومفعوله الثاني : ﴿ سَبَقُوٓا۟ ﴾ ، فقال : " وفيها وجهٌ آخرُ : (ولا يحسبَنَّ قبيلُ المؤمنين الذين كفروا سبقوا) " [٢]

وذهب إلى هذا التّوجيه أيضًا أبو جعفر النّحّاس ، فقال : " القراءة تجوز ويكون المعنى : (ولا يحسبَنَّ من خلفهم الذين كفروا سبقوا) ، فيكون الضمير يعود على ما تقدَّم . " [٣]

وقال أبو علي الفارسيّ في حُجَّتِهِ : " أنْ تجعلَ فاعلَه النبيَّ ﷺ .، وكأنَّه : ولا يحسبَنَّ النبي ﷺ الذين كفروا . وهو قولُ أبي الحسن . " [٤]

---

(١) العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٦٣٠، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص٩

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٣٤١

(٣) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٩٢

(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٤ ، ص١٥٥

وقد أشار إلى هذا التّوجيه علماءُ آخرون ، كان منهم ابن زنجلة [١] ، ومكّي ابن أبي طالبٍ القيسيّ [٢] ، وابن عطيّة [٣] ، وابن أبي مريم [٤] ، والعكبريّ [٥] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [٦] ، والسّمين الحلبيّ [٧] ، والبنّا [٨] .

وقد قوبِلَ هذا التّوجيه أيضًا بالتضعيف من الزمخشريّ ، فقال في الكشّاف : " وقيل : (ولا يحسبَنَّ قبيلُ المؤمنين الذين كفروا سبقوا) ، وهذه الأقاويلُ كلُّها مُمْتَحَلة ، وليست هذه القراءة التي تفرّدَ بها حمزةُ بنيرةٍ . " [٩]

على هذا التّوجيه تستوي القراءتان في المعنى : قراءة الجمهور ، وقراءة حمزة وابن عامر وحفص ؛ لأنّ الفاعل في الحرفين هو النبيُّ ﷺ وهذا ما يؤيِّد صحة التّوجيه ، ويُرجِّحُه على التّوجيه الأول ، لأنّه خلا من التضعيفات والمآخذ ، إلّا من تضعيف الزمخشريّ ، فقد بان وهن تضعيفه لأنّه لم يأتِ بحُجَّةٍ تقوِّي ما ذهب إليه ، واكتفى بوصفها بالممتحلة .

كان الزّجّاج مُتردِّدًا في الحكم على صحة القراءة ، فقد وصفها بالضعيفة ، ثمَّ عاد ووجَّهها إلى توجيهين صحيحين في اللغة ، فالقراءة صحيحة بعد هذين التّوجيهين ، لأنّها اكتملت بها شروط القراءة الصحيحة ، ولا اعتبار بمأخذ الزّجّاج .

وممَّا يقوِّي صحة القراءة أنها لم تكن لابن عامر ، وحمزة ، وحفصٍ وحدَهم ، بل قرأ بها قُرّاء كثيرون من غير السّبعة ، ومنهم عليّ بن أبي طالب ، وعثمان بن عفّان ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وابن محيصن ، وعيسى ، والأعمش ، والحسن البصري ، وأبي رجاء ، وطلحة ، وابن أبي ليلى . [١٠]

---

(١) انظر ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٣١٢
(٢) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٤٩٤
(٣) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٢ ، ص٥٤٤
(٤) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٥٨٢
(٥)انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٦٢٩ ، وانظر **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص٩
(٦) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٥٠٥
(٧) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٥ ، ص٦٢٣
(٨) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٨٢
(٩) الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٢ ، ص٥٩٣
(١٠) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٥٠٦ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٥ ، ص٦٢٤

الفصل الثاني
مآخذ الزّجّاج الصرفية والصوتية على بعض القراءات المتواترة

المبحث الأول : مآخذ الزّجّاج على بعض قضايا الهمزة

أولًا : اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة

ثانيًا : الهمز المفرد

المبحث الثاني : مآخذ الزّجّاج على قضية التقاء الساكنين

أولًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَّا ﴾ :

ثانيًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾

ثالثًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ يَهْدِّي ﴾ ، و ﴿ اسْطَّاعُوا ﴾ ، و ﴿ يَخْصِّمُون ﴾

المبحث الثالث : مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل الصرفية والصوتية الأخرى

أولًا : إسكان الراء وكسرها في قوله تعالى : ﴿ أَرِنَا ﴾

ثانيًا : إدغام الراء في اللام

ثالثًا : التغاير الصرفي من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل

رابعًا : تذكير وتأنيث قوله تعالى : ﴿ سَيِّئُهُ ﴾

خامسًا : حذف الفاصلة القرآنية وإثباتها

توطئة :

يبحثُ علم الصرف في بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات سواءٌ بالحذف أم بالزيادة أم بالإبدال والإعلال ، فالبنية الصرفية تتكون من مجموع وحدات صوتية متناسقة فيما بينها ، وقد يؤدّي أدنى تغيير في هذه الوحدات إلى تغيير المعنى الدلالي لهذه البنية الصرفية ، وربّما لا يُحدِث أيَّ تغيير صرفيٍّ على هذا المعنى ، لذلك يتّصلُ علم الأصوات بعلم الصرف اتّصالًا مباشرًا ؛ إذ لا دلالة معنوية دون اتّحاد مجموع الأصوات بالبنية الصرفية .

تعلَّقت مآخذ الزّجّاج ببعض القراءات المتواترة التي طرأ عليها تغييرٌ في البنية الصرفية للكلمة ، لكنَّ هذه المآخذ لم تُحدِث أدنى تغييرٍ في المعنى الدلالي للبنية ، فكانت تلك المآخذ تطفو على الشكل الخارجي للبنية الصرفية لا على الجوهر الدلالي .

وقد حصرتُ هذه القراءات التي وقف عليها الزّجّاج وقابلها بالردِّ والإنكار والتخطئة ، وقسّمتُها إلى ثلاثة مباحث ، فالأول في مآخذ الزّجّاج على بعض قضايا الهمزة ، فتارةً انتقد إعلالها ، وتارةً انتقد تحقيقها ، والمبحث الثاني في قضية التقاء الساكنين ؛ فقد رفض الزّجّاج أن يلتقي ساكنان على غير الحدِّ الذي وضعه النّحاة ، أمَّا المبحث الثالث فكان في دراسة وتوجيه بعض المآخذ الصرفية والصوتية الأخرى .

المبحث الأول : مآخذ الزّجّاج على بعض قضايا الهمزة في القراءات القرآنية

يشير سيبوَيْه في كتابه إلى أنَّ الهمزة من الأصوات التي تخرج من أقصى الحلق إلى جانب الهاء والألف ، ومن صفاتها الجهر والشِدَّة [١] ، ويفسر الدكتور إبراهيم أنيس كيفية خروج صوت الهمزة بقوله : " عند النطق تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًّا ، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ، ثمَّ تنفرج فتحة المزمار فجأةً ، فيُسمع صوت انفجاري ، وهو ما نُعبِّرُ عنه بالهمزة . فالهمزة إذن صوتٌ شديد ، لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس " [٢]

وتمتاز الهمزة بالثقل في نُطقها ، ولذلك قال سيبوَيْه : " واعلم أنّ الهمزة إنّما فُعِل بها هذا من لم يخفِّفها ، لأنّه بَعُدَ مخرجُها ، ولأنّها نبرةٌ في الصّدر تخرج باجتهادٍ ، وهي أبعدُ الحروف مخرجًا ، فثَقُلَ عليهم ذلك ، لأنّه كالتّهوّع . " [٣]

وعلى تلك الصّفات تغايرت وجوه القراءة لآياتٍ اشتملت في لفظها على الهمزة ، فكانت بين التحقيق ، والتخفيف (التسهيل) ، والحذف . يقول أبو عَمْرو الداني عن الهمزة : " هي حرفٌ مجهور ، بعيد المخرج ، شديد ، لا صورة له ، وإنّما يُعلَم بالشّكل والمشافهة ، ولبُعدِ مخرج الهمزة لا يكون قارئًا من لا يستشعرُ بيانها في قراءته ، ولثقلها صار فيها التحقيق ، والتخفيف بين بين ، والبدل ، والحذف ، وليس لذلك لشيءٍ من الحروف غيرها ، فينبغي للقارئ إذا همز الحرف أن يأتيَ بالهمزة سَلِسَةً في النطق ، سهلةً في الذوق ، من غير لَكْزٍ [٤] ولا ابتهارٍ [٥] لها ، ولا خروجٍ بها عن حَدِّها ، ساكنةً كانت أو متحركة . " [٦]

إنّ إنتاج صوت الهمزة يمرُّ بمرحلتين : أولهما : احتجاز الهواء الخارج من الرئتين خلف فتحة المزمار ، ويترتب عليه سكون وعدم تذبذب في الأوتار الصوتية ، وثانيهما : تسريح هذا الهواء المحتجَز ، وتصحبُه ذبذبة في الأوتار الصوتية ، فخلاف علماء اللغة قائمٌ على هذا الأساس ؛ ففي المرحلة الأولى وُصفتْ بالمهموسة ، وفي المرحلة الثانية وصفت بالمجهورة . فالهمزة صوتٌ لا هو بالمجهور ولا بالمهموس . [٧]

---

(١) انظر سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٤٣٣ - ٤٣٤

(٢) أنيس ،الدكتور إبراهيم ، **الأصوات اللغويّة** ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، د ت ، ص٧٧

(٣) سيبويه ، **الكتاب** ، ٣ : ٥٤٨ . والتهوع هو التكلف ، انظر ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (هوع) ، ج١٥ ، ص١٦٠

(٤) اللكز هو الدفع في الصدر بجمع اليد وكذلك في الحنك ، انظر ابن منظور ، **لسان العرب** مادة (لكز) ، ج١٢ ، ص٣٢١

(٥) الابتهار هو بذل أقصى الجهد في عمل الشيء ، مادة (بهر) ، ج١ ، ص٥١٦

(٦) الداني ، **التجديد في الإتقان والتجويد** ، (تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد) ، ط١ ، دار عمّار ، عمّان ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م ، ص١١٨

(٧) انظر عرب ، سلوى محمد عمر ، **الهمزة ، دراسة لغوية وصرفية ونحوية** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ص١٧ - ١٨

بعد التعرّف على صفات الهمزة ، وبعض المزايا التي تختصّ بها عن غيرها من الأصوات ، سأُدْرِج في هذا المبحث اختلاف القراء في كيفيّة أداءِهم لصوت الهمزة ، وعرض مآخذ الزّجّاج ، وبعض مآخذ العلماء – إن وُجدت – ، ثمّ توجيه القراءة والردّ على تلك المآخذ . وقد قسّمتُ هذا المبحث إلى مطلبين ، فالأول في اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ، والآخر في الهمز المفرد .

أولًا : الهمزتان المجتمعتان في كلمة

اقتصرتُ في هذا المطلب على دراسة الهمزتين المجتمعتين في كلمة ، إذ لم يكن للزجاج أيُّ مأخذٍ على اجتماعهما في كلمتين . وجاء هذا المطلبُ مُقسّمًا على النحو التالي :

أ.الهمزتان المفتوحتان :

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ ﴾ [سورة البقرة : ٦] وقد ورد مثل هذا الاجتماع في القرآن الكريم في مواطنَ متعدِّدةٍ ، وتقاربت وجوه القراءة فيما بينها [١] .

اختلف القراء في قراءة هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ ، فمنهم مَن يحقق الهمزتين ، ومنهم مَن يسهّل إحداهما ، ومنهم مَن يضع بينهما ألفًا ، ومنهم الذي يقلب الثانية ألفًا . يقول ابن مجاهد : " فقرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عَمْرو : ﴿ ءَاأَنذَرْتَهُمْ ﴾ بهمزة مطولة ثم همزة مخففة ، وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن ... واختلفوا عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين ، فرَوى أبو قرّة عن نافع ﴿ ءَاأَنذَرْتَهُمْ ﴾ يستفهمُه جدًّا . وأمّا عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وابن عامر فبالهمزتين ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ومثل ذلك في كل القرآن . " [٢]

---

(١) ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٤٠] ، [سورة الفرقان : ١٧] ، [سورة الواقعة : ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٢] ، [سورة النّازعات : ٢٧] ، ﴿ ءَأَسۡلَمۡتُمۡ ﴾[سورة آ ل عمران : ٢٠] ، ﴿ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ ﴾ [سورة آ ل عمران : ٨١] ، ﴿ ءَأَنتَ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] ، [سورة الأنبياء : ٦٢] ، ﴿ ءَأَرۡبَابٌ ﴾ [سورة يوسف : ٣٩] ، ﴿ ءَأَسۡجُدُ ﴾ [سورة الإسراء : ٦١] ، ﴿ ءَأَشۡكُرُ ﴾ [سورة النمل : ٤٠] ، ﴿ ءَأَتَّخِذُ ﴾ [سورة يس : ٢٣] ، ﴿ ءَأَشۡفَقۡتُمۡ ﴾ [سورة المجادلة : ١٣] ، ﴿ ءَأَعۡجَمِيٌّ ﴾ [سورة فصلت : ٤٤]

(٢) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٣٤ – ١٣٥ (بتصرف يسير)

في قراءة نافع : ﴿ ءَاَنذَرْتَهُمْ ﴾ أنّه يستفهمُه جدًّا ، يُتبِع همزة الاستفهام بألفٍ مطوّلةٍ ، دون أن ينطق بهمزة مخفّفةٍ بعد الألف كقراءة أبي عَمْرو .

يقول أبو عَمْرو الدّاني : " وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى ، وإبدال الثانية ألفًا محضة ، والإبدال على غير قياس ، إلّا أنّه سُمِع ورُوِي ، فجاز استعماله في المسموع والمرويّ لا غير ... وهذا الذي حكيناه عن أصحاب ورش ، وقدرناه من مذاهبهم في هذا هو ما تلقيناه أداءً ، دون ما رويناهُ نصًّا . " (١)

وقال ابن مجاهد في سورة فصّلت : " قرأ ابن كثير ، وأبو عَمْرو ، ونافع ، وابن عامر ﴿ ءَاَعْجَمِيّ ﴾ بهمزة ممدودة ، وقرأ حمزة ، والكسائي ، وعاصم في رواية أبي بكر : ﴿ ءَأَعْجَمِيّ ﴾ بهمزتين ، وقرأ حفص عن عاصم : ﴿ ءَاَعْجَمِيٌّ ﴾ ممدودة . " (٢)

إنّ مَن قرأ بتحقيق الهمزتين قرأ على الأصل في نطق الهمزة ، ومَن قرأ بالتسهيل أو التخفيف (بين بين) فإنّه فرَّ من الثقل ، وكذلك إدخال إلفٍ بينهما ، أمّا مَن قرأ بقلب الثانية ألِفًا فقد لاقت هذه القراءة مآخذَ عِدَّةٍ ، أبرزُها مأخذ الزّجّاج الذي خطَّأَ مَن يقرأ بهمزةٍ متبوعةٍ بألفٍ لسببين ذكرهما بقوله : " ومَن جعلها ألفًا خالصَةً فقد أخْطأ من جهتين : إحداهما : أنّه جمعَ بين ساكنين ، والأخرى : أنَّه أبْدَل من همزة متحركة قبلها حركةٌ ألفًا ، والحركةُ الفتحُ ، وإنّما حقُّ الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها أن تُجعَل بَيْن بَيْن ، أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها . فتقول في (سأل : سال) وفي (رؤوف : رووف) وفي (بئس: بيس) بيْن بيْن ، وهذا في الحكم واحدٌ ، وإنما تُحْكِمُه المشافهة . " (٣)

وقال في موضع سورة فصّلت : " ولا يجوز أن تكونَ ألفًا خالصةً ، لأنّ بعدها العين وهي ساكنة . " (٤)

علّة عدم إجازة الزّجّاج لهذه القراءة أنّه التقى ساكنان جرّاء قلب الهمزة الثانية ألفًا ، فلا يجوز عنده أن يلتقي ساكنان ههنا إلّا في مواضع معروفةٍ وضع حدّها البصريّون ، وسيأتي بيانها

---

(١) الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٢٠٨
(٢) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٥٧٧
(٣) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ١ : ٧٦
(٤) المصدر نفسه ، ٤ : ٢٩٤

لاحقًا – إن شاء الله - . والعلة الثانية هي أنّه لا يجوز قلب الهمزة المتحرّكة ألفًا ، فلو كانت ساكنةً جاز قلبُها في نحو : (أأْدم : آدم) ، و (أأْخذ : آخذ) ، أو أن تُجعَل الثانية بين بين .

ونرى علماء آخرين قد أخذوا على القراءة أمثال الزمخشريّ الذي عدّ القراءة بهمزة وألف لحنًا بقوله : " وهو لاحنٌ ، وخارجٌ عن كلام العرب خروجين : أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه ، وحدُّه أن يكون الأول حرف لين ، والثاني حرفًا مدغمًا ، نحو قوله ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] ، وخويْصَّة [١] ، والثاني إخطاء طريق التّخفيف ، لأنّ طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين ، فأمّا القلب ألفًا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس . " [٢]

خرجت قراءة نافع برواية ورش عن الحدّ الذي وضعه البصريّون لالتقاء الساكنين ، وأمّا الكوفيّون فإنّهم أجازوا التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع ، ولردّ مأخذ الزّجّاج ينبغي توجيه القراءة إلى مذهب الكوفيّين ، يقول أبو حيّان الأندلسيّ رادًّا ما أُخِذ على رواية ورش : " وما قاله هو مذهب البصريّين ، وقد أجاز الكوفيّون الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي أجازه البصريّون ، وقراءةُ ورشٍ صحيحةُ النقلِ ، لا تُدفَع باختيار المذاهب . " [٣]

وتابع السّمين الحلبيّ شيخَه أبا حيّان في تصحيح القراءة ، والردّ على الزمخشريّ بقوله : " ورُوِي عن ورش إبدال الثانية ألفًا محضة ، ونَسَب الزمخشريّ هذه القراءة للّحن ... وهذا منه ليس بصواب ، لثبوت هذه القراءة تواترًا ، وللقراء في نحو هذه الآية عَمَلٌ كثير ، وتفضيلٌ منتشر . " [٤]

وذكر السفاقسيّ أنّ القراءة صحيحة لتواترها ، وتجاهل مذهب البصريّين ، فقال : " هذه القراءة صحيحة متواترة ، فهي أقوى شاهد ، فلا يحتاج إلى شاهد ، ولا لتسلسل ، سلمنا ذلك ، فقد أجاز الكوفيّون الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي اختاره البصريّون ، واستدلّوا عليه ، ويكفي مذهبهم في ذلك . " [٥]

---

(١) البخاري ، **الجامع الصحيح** ، رقم الحديث (١٩٨٢) ،ج٢ ، ص٥٤ ، مسلم ، **المسند الصحيح** ، رقم الحديث (١٢٨ ، ٢٩٤٧) ، ج٢ ، ص١٣٤٩

(٢) الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج١ ، ص١٦٣ - ١٦٤

(٣) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج١ ، ص١٧٥

(٤) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج١ ، ص١١٠

(٥) السفاقسيّ ، علي النسوري بن محمد (ت ١١١٨ هـ) ، **غيث النفع في القراءات السبع** ، (تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م ، ص٥٣

أمّا العلّة الثانية التي لم يُجز الزّجّاج القراءةَ من خلالها ، وهي قلب الهمزة المتحركة ألفًا ، فالقول فيها إنّها رويت على التخفيف من توالي الهمزتين بقلب الثانية ألفًا ، فقد ورد في وجوه القراءة أنّ مِن القراء مَن سهّل الهمزة الثانية وجعلها بين بين ، ومنهم مَن أدخل ألفًا بين الهمزتين ، فقلب الثانيةِ ألفًا هو أحد وجوه التخفيف الواردة في القراءات .

وأرى أنّ القراءة صحيحة ، ومأخذ الزّجّاج وغيره فيه نظر ؛ لأنَّها صحّت عن نافع برواية ورش ، وعن ابن كثير ، اللّذين يقرآن بتواترٍ عن رسول الله ﷺ .

ب. الهمزة الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة :

تتابعت هاتان الهمزتان في قوله تعالى : ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ١٢ ﴾ [سورة التوبة : ١٢] ، وقد اختلفت صور القراءة بين القراء السّبعة بهذه الآية من قوله تعالى : ﴿ أَئِمَّةَ ﴾ ، ومثلها فيما ورد في القرآن الكريم [١] ، يقول ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ، وأبو عَمْرو ، ونافع : ﴿ أَيِمَة ﴾ بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة ، غير أنّ نافعًا يختلف عنه فى ذلك ، فروى المسيّبىّ ، وأبو بكر بن أبى أويس : ﴿ ءَايِمَّة ﴾ ممدودة الهمزة وبعدها ياء كالساكنة ، وقال أحمد بن صالح عن أبى بكر بن أبى أويس : أحفظ عن نافع ﴿ أَئِمَّةَ ﴾ بهمزتين ، وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحق المسيّبىّ وأبى بكر ابن أبى أويس عن أهل المدينة ﴿ أَئِمَّة ﴾ همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام ، أخبرنى بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبى عمر الدّوريّ عن أبى عمارة عن يعقوب ، وقال القاضى إسماعيل عن قالون : بهمزة واحدة .

وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى : ﴿ أَئِمَّةَ ﴾ بهمزتين . " [٢]

---

(١) وردت كلمة ﴿ أَئِمَّةَ ﴾ أيضًا في القرآن الكريم في سورة الأنبياء [٧٣] ، وفي سورة القصص [٥] ، و [٤] ، وفي سورة السجدة [٢٤] .

(٢) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣١٢

جاءت كلمة ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ مجموعةً جمع قلة أصلها : (أأْمِمة) على وزن (أفْعِلة) ، ومفردها (إمام) ، ثمّ أُلقيت كسرة الميم الأولى على الهمزة الثانية الساكنة ، فصارت : (أإِمْمَة) ، ثمّ أُدغمت الميمان فصارت : ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ .

بهذا التصريف تجتمع همزتان في كلمة واحدة ، الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، ومذهبُ البصريّين لا يجيز اجتماعهما على هذا النمط ، يقول سيبوَيْه : " واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة ، ولا تخفيف ، لأنّهما إذا كانتا في حرفٍ واحدٍ لزِمَ التقاء الهمزتين الحرفَ . " (١)

ومن هذا الأساس فقد أخذ الزّجّاج على قراءة مَن حقّق الهمزتين ، لأنّه خالف ما جاء به أصحابه ، وسلفُه من البصريّين ، وعلى رأسهم سيبوَيْه . يقول الزّجّاج : " فأما ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ باجتماع الهمزتين ، فليس من مذاهب أصحابنا ، إلا ما يُحكَى عن ابن أبي إسحق ، فإنّه كان يحب اجتماعهما ، وليس ذلك عندي جائزًا ؛ لأنّ هذا الحرف في ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ قد وقع فيه التضعيف والإدغام ، فلما أدغم وقعت علّة في الحرف ، وطُرحَت حركتُه على الهمزة ، فكان ترْكُها دليلًا على أنّها همزة قد وقع عليها حركةُ ما بعدها ، وعلى هذا القياسِ يجوز : (هذا أَأَمٌّ مِن هذا) والذي بَدَأْنا به هو الاختيار من أن لا تجتمع همزتان . " (٢)

لم يُجِز الزّجّاج قراءة مَن قرأ بتحقيق الهمزتين ، لأنّها خالفت القياس الذي وضعه سيبوَيْه ، فأنكر قراءة عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى ، وهم كما نعلم من القراء السّبعة الذين تواترت قراءاتُهم عن رسول الله ﷺ ، وقد استمدّ الزّجّاج مأخذه هذا من سيبوَيْه الذي عدَّ القراءة بتحقيق الهمزتين رديئًا بقوله : " وزعموا أنّ ابن أبي إسحق (٣) كان يُحقِّقُ الهمزتين ، وأُناسٌ معَه (٤) ، وقد تكلّمَ ببعضِه العربُ ، وهو رديءٌ ، فيجوز الإدغام في قولِ هؤلاء ، وهو رديء . " (٥)

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٣ ، ص٥٥٢

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٣٥١

(٣) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، كان قيّمًا بالعربية والقراءة ، إمامًا فيهما ، قرأ على يحيى بن يعمر ، وقرأ أيضًا هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم ، وكانا رفيقين ، توفي سنة ١١٧ هـ . انظر ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ص٢٧ - ٢٨

(٤) يقصد القُرَّاء

(٥) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٤٤٣

والمبرّد على رأي سيبوَيْه ، عندما أنكر على ابن أبي إسحق اجتماعَ همزتين ، فيقول : " واعلم أنّه ليس من كلامهم أن تلتقى همزتان فتُحقَّقا جميعًا ، إذْ كانوا يحقّقون الواحدة . فهذا قول جميع النحويّين إلّا عبد الله بن أبي إسحق الحضرميّ ، فإنّه كان يرى الجمع بين الهمزتين ، وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة . النحويّون يرَون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تُخفّف إحداهما ، فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما ، وأخرجوها من باب الهمزة . " (١)

ومن العلماء الذين جاؤوا بعد الزّجّاج وأخذوا على القراءة أبو علي الفارسيّ ، فقد ضعّف القراءة بقوله : " وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ بهمزتين ، فالقول فيه : إنّ تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه ، وممّا يضعف الهمزتين أنّه لا نعلمُ أحدًا حكى التحقيق فيهما في آدم ، وآدر ، وآخر ، ونحو هذا ، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون ﴿ أَيِمَّة ﴾ . " (٢) وهل تحتاج قراءةٌ قرأ بها أربعةٌ من القراء السّبعة إلى أحدٍ يشهد لها بالصّحّة ؟

وعدَّها ابن جنّي من شواذ القراءات بقوله : " ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي : ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة ، إلّا أن تكونا عينين ، نحو : (سأّال ، وسأّار ، وجأّار) . " (٣)

وضعّفها أيضًا ابنُ أبي مريم . (٤)

عندما حكم الزّجّاج على قراءة مرويّة من أربعة من القراء السّبعة بالرّداءةِ فإنّه بذلك أنكر تواترَها عن عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى ، وهم مَن هم في رواية القراءات وثبوت نقلهم ، وعدّها خارجةً من كلام العرب بخروجها عن القياس الصرفيّ والصوتيّ الذي وضعه سيبوَيْه ، وفقدت برأيه أحد شروط القراءة الصحيحة ، وإذا كان معيار صحّة القراءات تبعًا لمذهب معيّنٍ فالقراءة حينئذٍ غير صحيحة ، فاللّغة أوسع من أن توضعَ في إطار وضعه العلماء .

---

(١) المبرد ، **المقتضب** ، ج١ ، ص٢٩٥
(٢) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٤ ، ص١٧٥ - ١٧٦
(٣) ابن جني ، **الخصائص** ، ج٣ ، ص١٤٣
(٤) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب المَوضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٥٨٧

يقول المهدويّ : " والقُرّاء أحذقُ بنقل هذه الأشياء من النحويّين ، وأعلمُ بالآثار ، ولا يُلتفَتُ إلى قَولِ مَن قال إنّ تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذٌّ قليل ، لأنّ لغة العرب أوسع من أن يُحيط بها قائل هذا القول ، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء ، وهم أهل الكوفة ، وأهل الشّام ، وجماعة من أهل البصرة ، وببعضهم تقوم الحجّة . " (١)

المُلاحَظ هنا في إنكار الزّجّاج لقراءةٍ رويت عن أربعةٍ من القراء السبعة ، أي قرأ بها أغلب القراء ، هو أنّه يميل في عادته في اختيار القراءات وتفضيلها إلى قراءة الأكثر ، وقد بيّنتُ ذلك في حديثٍ سابقٍ ، لكنّه في هذا المأخذ على النقيض ممّا عُهِدَ عنه ، فقد تجاهل قراءة أكثر القراء وهم أربعة ، وفضّل رأي سيبويه . وهذا يشيرُ أيضًا إلى استقاء كلِّ آرائه تقريبًا ممّا ورد عن سيبويه ، فأصبح بالنسبة له هو المعلّم الأول ، وإن لم يدركه .

ويشيرُ ابن الجزريّ إلى ثبوت صحة نقل قراءة مَن حقّق الهمزتين بقوله : " والصحيح ثبوت كلٍّ من الوجوه الثلاثة ، أعني التحقيق ، وبين بين ، والياء المحضة عن العرب ، وصحّته بالرواية . " (٢)

أمّا التّوجيه اللغوي للقراءة وهو أنّ مَن قرأ بتحقيق الهمزتين قرأ بالأصل في نطق الأصوات ، وقد أشار إلى هذا التّوجيه ابنُ خالَوَيْه ، فقال : " فالحجّة لمَن حقّق الهمزتين أنّه جعل الأولى همزة الجمع ، والثانية همزة الأصل التي كانت في : (إمام ، أأمِمة) على وزن : (أفْعِلة) ، فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة ، وأدغموا الميم في الميم للمجانسة . " (٣)

وتوجيهٌ آخر أشار إليه مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، وهو قوله : " وحجّة مَن حقّق الهمزتين أنّه شبّهها بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أُخرى في قولك : (أئذا ، وأئفكًا) ، فالهمزة المفتوحة الزّائدة التي للاستفهام دخلت على همزة (إذا) ، وعلى همزة (إفك) التي هي فاء الفعل ، كذلك الهمزة المفتوحة الزّائدة في ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ دخلت على همزة (إمام) التي هي فاء الفعل ، فلمّا اشتبها في الزّيادة حُقِّقا . " (٤)

والقول إن القراءة صحيحةٌ ، فلا اعتبار بمأخذ الزّجّاج ، بعد ثبوت نقلها عن أكثر القراء المشهورين ، وصحّة اللغة التي رويت بها ، وهي على الأصل في تحقيق الأصوات .

---

(١) المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٣٢٦ - ٣٢٧
(٢) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص٣٨٠
(٣) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص١٧٣
(٤) مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٤٩٨

ثانيًا : الهمز المفرد

في هذا المطلب أعرض مآخذ الزّجّاج على بعض القراءات التي اشتملت فيها الكلمة على همزة واحدة .

أ. قلب ياء (معايش) إلى همزة

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرّتين ، واحدة في سورة الأعراف في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠] ، والأخرى في سورة الحجر في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [سورة الحجر : ٢٠] ، وقد تغايرت صور القراءة بين القراء في هاتين الآيتين من قوله تعالى : ﴿ مَعَٰيِشَ ﴾ ، بين الياء والهمز . يقول ابن مجاهد : " كلُّهم قرأ : ﴿ مَعَٰيِشَ ﴾ بغير همز ، وروى خارجة عن نافع : ﴿ مَعَائِش ﴾ ممدودة مهموزة . " [١]

جاءت كلمة ﴿ مَعَٰيِشَ ﴾ جمعًا ، ومفردها (معيشة) من الجذر (عيش) ، على وزن (مَفْعَلة) ، فعلى هذا الوزن يكون أصلُها (مَعْيَشة) ، ثمّ نُقِلت حركة الياء إلى العين ، وكُسِرت لمناسبة الياء ، فالميم هنا زائدة .

أمّا ما قرأه نافع بهمز الياء فإنّ هذا خارجٌ عن القياس الذي وضعه بعض العلماء ، لأنّ الياء أصليّة وليست زائدة كما في : (سفائن ، وصحائف) ، وبخروج القراءة عن هذا القياس فقد أخذ عليها الزّجّاج فعدّها خطأً ، مُتَّبِعًا في ذلك ما جاء به نُحاةُ البصرة ، فقال : " وأكثر القراءِ على ترك الهمْزِ في معايش ، وقد رَوَوْها عَن نَافِع مَهمُوزَةً . وجميعُ النحويّين البصريّين يزعمون أنّ همزَها خطأٌ . " [٢] ثمّ قال : " فأما ما رواه نافع من ﴿ مَعَائِش ﴾ بالهمز فلا أعرف له وجهًا ، إلّا أنّ لفظَ هذه الياءِ التي من نفس الكلمة أسْكِنَ في (معيشة) فصار على لفظ صحيفة ، فحُمل الجمعُ على ذلك ، ولا أُحبُّ القراءَةَ بالهمز إذا كان أكْثرُ النَّاسِ إنَّمَا يَقرؤون بترك الهمز ، ولو

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٧٨ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٠٦ ، الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٥١١ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص١٦ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٢٥٩ - ٢٦٠

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٢٥٩

كان ممّا يهمزُ لجاز تحقيقُه وترك همزه ، فكيف وهو ممّا لا أصلَ له في الهمز ، وهو كتاب اللَّه عزَّ وجلَّ الذي ينبغي أن يقال فيه إلى ما عليه الأكثر ، لأنّ القراءَةَ سنةٌ فالأوْلى فيها الاتّباع ، والأولى اتّباع الأكثر . " [١]

ذكر الزّجّاج أنّ معتلّ العين لا يُهمَز إذا قِيسَ على هذا الجمع ، وقد عدّ همزَه خطأً بإجماع نحويّي البصرة ، لذلك كان ما قرأه نافعٌ خارجًا عمّا هو قرآن ، بخروجه عمّا ذكره نحاة البصرة ، وقد تتبّعتُ آراء هؤلاء النّحاة الذين أخذ عنهم الزّجّاج ، فوجدتُ أنّ سيبوَيْه أنكر همز هذا الجمع بقوله : " فأمّا قولهم : (مصائب) فإنّه غلطٌ منهم ، وذلك أنّهم توهّموا أنّ (مصيبة : فعيلة) ، وقد قالوا : (مصاوِب) . " [٢] يُقاس هذا الحكم الذي ذكره سيبوَيْه على ﴿مَعَائِش﴾ ، فلا يجوز عنده القراءة بالهمز .

وذهب الأخفش إلى هذا الرأي ، فنعت قراءة نافع بالرديئة بقوله : " فالياء غير مهموزة ، وقد همز بعض القراء ، وهو رديء ، لأنّها ليست بزائدة ، وإنّما يُهمَز ما كان على مثال (مفاعل) إذا كانت الياء زائدة في الواحد . " [٣]

وقال أبو عثمان المازني : " فأمّا قراءة مَن قرأ من أهل المدينة ﴿مَعَائِش﴾ بالهمز فهي خطأٌ ، فلا يُلتَفَت إليها ، وإنّما أُخذَت عن نافع بن أبي نُعَيم ، ولم يكن يدري ما العربيّة ، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا . " [٤]

ولم يكن شيخُ الزّجّاج المبرّدُ أقلّ شأنًا من سابقيه ، فقد عدّ القراءة غلطًا بقوله : " فأمّا مَن قرأ ﴿مَعَائِش﴾ فهمز ، فإنّه غَلِطَ ، وإنّما هذه القراءة منسوبةٌ إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علمٌ بالعربيّة ، وله في القرآن حروفٌ قد وقف عليها . " [٥]

---

(١) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٥٩ - ٢٦٠
(٢) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٣٥٦
(٣) الأخفش ، **معاني القرآن**، ج١ ، ص٣٢٠
(٤) ابن جني ، **المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني** ، (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين) ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م ، ج١ ، ص٣٠٧
(٥) المبرد ، **المقتضب** ، ج١ ، ص٣٦١ .
نلاحظ هنا التشابه بين رأيَيّ المازني والمبرد فيما يخصّ نافع وقراءته ، وأنّ رأي المبرد متصلٌ اتصالًا مباشرًا برأي المازني ، وقد وصفوا نافعًا بالجهل بعلوم العربية ، وهذا إجحافٌ بحقّه ، يقول أبو حيّان الأندلسي عنه : " ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهو من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يُجهل . " انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٢٧١ (بتصرفٍ يسير)

وقد سار على نهج هؤلاء العلماءِ علماءُ كثيرون في وقوفهم على القراءة ، وأوردوا رأيهم فيها بين مُخطّئٍ ، ومُضعّفٍ ، ومُنكرٍ . [1]

أنكر الزّجّاج وغيره اللغة التي تجيز الهمز في هذا الموضع ، فالقياس لا يكون بقلب الياء أو الواو إلى همزة إذا كانا عينين على هذا الجمع ، وتخطئة القراءة كانت على هذا القياس ، ففقدت القراءة أحد شروط صحّتها ، ولردّ مأخذ الزّجّاج هذا ينبغي توجيه القراءة إلى ما يُقبل وجهُه في العربيّة ، فتكتمل بذلك شروط القراءة الصحيحة ، ومن التّوجيهات التي تُقوِّم ما أُخِذ على القراءة تشبيهُ مفرد ﴿مَعَائِش﴾ والتي هي (معيشة) بـ (فعيلة) ، وقد تحدّث سيبوَيْه عن هذا التشبيه بقوله : " وقالوا : (مصيبة ومصائب) فهمزوها وشبّهوها حيث سَكَنت بـ (صحيفة وصحائف) . " [2] فـ (مصيبة ومصائب) مثل : (معيشة ومعائش) وهما مشبهتان بـ (صحيفة وصحائف) .

وأشار الفرّاء إلى جواز هذا التّوجيه بقوله : " ورُبّما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهّمون أنّها (فعيلة) لشبهها بوزنها وعِدّة الحروف ... وقد همزت العرب (المصائب) وواحدتها (مصيبة) شُبِّهت بـ (فعيلة) لكثرتها في الكلام . " [3]

وذهب إلى هذا التّوجيه ابنُ جنّي ، وأورد هذا الهمز على لسان العرب ، فقال : " وهو ما جاء من غير أصلٍ له ولا إبدال دعا قياس إليه ، وهو كثير منه قولهم : (مصائب) ، وهذا ممّا لا ينبغي همزه في وجه من القياس ، وذلك أنّ (مصيبة : مفعِلة) ، وأصلها (مُصْوِبة) ، فعينُها كما ترى متحرّكة في الأصل ، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع حُمِّلت الحركة ، وقياسُه : (مصاوِب) ... ويقال فيها أيضا : (مَصُوبة ومُصَابة) ، ومثله قراءة أهل المدينة : ﴿مَعَائِش﴾ بالهمز . " [4]

واستشهد ابن جنّي بقول الطّرمّاح :

---

(1) انظر الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٠ ، ص٧٤ – ٧٥ ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٧٨ ، النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١١٥ ، القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج٧ ، ص١٦٧ ، الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص٤٠١ ، ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٢ ، ص٣٧٧ ، ابن أبي مريم ، **الكتاب المَوضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج١ ، ص٥٢٢ ، ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٥٥ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٥ ، ص٤٧٤ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٤٤ ، السفاقسي ، **غيث النفع في القراءات السبع** ، ص٢٣٥

(2) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٣٥٦

(3) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٣٧٣ - ٣٧٤

(4) ابن جني ، **الخصائص** ، ج٣ ، ص١٤٤

مَـــزَائِـــدُ خَـــرْقَاءِ اليَـــدَيْـــنِ مُـسِيـــــفَـــةٍ [١]

ثمّ قال : " وإنّما الصواب : مزاوِد ، ومصاوِب ، ومناوِر . " [٢]

ومن الشواهد الأخرى على همز هذا النوع من الجمع على غير قياس ، قول عروة بن الورد :

إِذَا مَـــا فَـــاتَـــنِي لَمْ أَسْـــتَفِـلْهُ حَـــيَاتِي ، وَالـمَـــلَائِـــمُ لَا تَـــفُوتُ [٣]

وقد شهد لصحّة هذا التّوجيه عددٌ من العلماء ، منهم أبو علي الفارسيّ [٤] ، والزمخشريّ [٥] ، وابن عطيّة الأندلسيّ [٦] ، والعكبريّ [٧] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [٨] ،

والسّمين الحلبيّ [٩] .

هذه اللغة وإن كانت قليلةً إلّا أنّه رُوِيت من فصحاء العرب ، وثقاتهم من العلماء ، ووردت بها شواهد أتثبت صحّتَها ، وصحّة ما قالوه فيها ، وعليه نستطيع القول إنّ القراءة صحيحة ، ولا اعتبار بمأخذ الزّجّاج .

وممّا يقوي صحّة القراءة بهمز ﴿مَعَائِش﴾ أنّها لم تُرْوَ عن نافع وحدَه ، فقد قرأ بها غير

واحدٍ من القراء السّبعة وغيرهم ، ومنهم ابنُ عامر ، والأعرج ، وزيد بن علي ، والأعمش ، وقد وقد ذكر ذلك أبو حيّان ، ووقف تجاه القراءة بالهمز موقف المدافع ، فردَّ كلَّ المآخذ ، ودافع عن قارئيها ، فقال : " فهذا نقل من الفرّاء عن العرب ، أنّهم ربّما يهمزون هذا وشبهه ، وجاء به نقل القراءة الثقات ، ابن عامر ، وهو عربيّ صريح ، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ،

---

(١) صدرُ بيت من الطويل ، وعجزُه : يُـخِـبُّ بِـــهَا مُـــسْتَـــخْـــلِفٌ غَـــيْرُ آيِـــنِ وهو للطرماح ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور عزّة حسن) ، دار الشرق العربي ، بيروت وحلب ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م ، ص٢٦٤
والشاهد فيه همز (مزائد) على غير قياس ، فالأصل (مزايد)
انظر ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٣٢٨ ، ج٣ ، ص١٤٤
(٢) ابن جني ، **الخصائص** ، ج١ ، ص٣٢٩
(٣) البيت من الوافر ، وهو لعروة بن الورد ، **الديوان** ، (تحقيق عبد المنعم الملوحي) ، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر ، د ت ، ص٣٥
والشاهد فيه همز (الملائم) على غير قياس ، فالأصل (الملاوم)
(٤) انظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٤ ، ص٨
(٥) انظر الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٢ ، ص٤٢٥
(٦) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٢ ، ص٣٧٧
(٧) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ج١ ، ص٥٥٨ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص٢٦٩
(٨) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٢٧١
(٩) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٥ ، ص٢٥٨

والأعرج ، وهو من كبار قرّاء التابعين ، وزيد بن عليّ ، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد ، والأعمش ، وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان ، ونافع ، وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يُجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ، وأما قول المازنيّ أصل أخْذِ هذه القراءة عن نافع ، فليس بصحيح ، لأنّها نُقلت عن ابن عامر ، وعن الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش ، وأما قوله إنّ نافعًا لم يكن يدري ما العربيّة ، فشهادة على النفي ، ولو فرضنا أنّه لا يدري ما العربيّة ، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب ، فهو لا يلزمه ذلك ، إذ هو فصيح مُتَكلِّمٌ بالعربيّة ، ناقلٌ للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النّحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم ذلك . " (١)

ب. الهمز في قوله تعالى : ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سورة النّجم : ٢١ - ٢٢]

اختلفت القرّاءُ في قراءة هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾ بين الهمز والياء . يقول ابن مجاهد : " قرأ ابن كثير : ﴿ ضِئْزَى ﴾ بالهمز ، وقرأ الباقون : ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾ بغير الهمز . " (٢)

جاءت كلمة ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾ صفةً على وزن (فُعْلى) فأصلُها (ضُيْزي) ، فكُسِرت الضادُ لثقل الضمِّ مع الياء ، ومثلُها : (بِيْض) والتي أصلُها : (بُيْض) مثل : (حُمْر وسُود) ، وعندما قرأ ابن كثير بالهمز كسر فاءَها ، وأصلُها الضمُّ ، وقد عاب عليه الزّجّاج قراءته لأنَّه خرج عن الوزن الذي ينبغي لهذه الصفة ، فلم يُسمع عن العرب صفةٌ على وزن (فِعْلى) ، يقول أبو إسحق : " ولا يجوز في القرآن إلاّ ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾ بياءٍ غير مهموزة ؛ وإنما لم يقُل النحويّون : إنّها على أصلِها ، لأنَّهم لا يعرفون في الكلام (فِعْلى) صفةً ، إنَّما يعرفون الصِّفات على (فَعْلَى) بالفتح ، نحو : سَكْرَى وغَضْبى ، أو بالضم ، نحو : حُبْلى وفُضْلى . وكذلك قالوا مِشْية حِيكى ، وهي

---

(١) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٢٧١ - ٢٧٢، وانظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٥ ، ص٢٥٩

(٢) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٦١٥ ، وانظر ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص٣٩٥ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٥٠١

مشية يحيك فيها صاحبها ، يقال : حاك يحيك إذا تبختر، فـ (حِيكى) عندَهم (فُعْلَى) أيضاً . " [1]

أنكر الزّجّاج بمأخذه هذا قراءةَ ابن كثير ، لأنَّ الصفة على وزن (فعلى) لا تأتي إلّا مفتوحةً فاؤها ، أو مضمومةً ، ولا تأتي مكسورة ، وقد أشار إلى قياس هذا الوزن الفرّاء بقوله : " النعوت للمؤنث تأتي إمّا بفتحٍ ، وإمّا بضمّ . " [2]

والتّوجيه الصرفي لقراءة ابن كثير ، الذي من خلاله نستطيع ردَّ مأخذ الزّجّاج ، هو أنَّ ﴿ ضِيزَىٰ ﴾ مشبهةٌ بالمصدر (ذِكْرى) ، حيثُ لم يُسمع من العرب صفةٌ على وزن (فِعْلى) .

يقول ابن خالَوَيْه : " فأمّا مَن كسر أوّلَها وهمز فإن كان أراد : أن يجعلها اسمًا كـ (ذِكْرى) ، و (شِعْرى) فقد أصاب ، وإن كان جعلها وصفًا فلا وجهَ لذلك ، لأنّه لم يأتِ عن العرب وصْفٌ لمؤنثٍ على وزن (فِعْلى) بكسر الفاء . " [3] أي كأنّ التقدير كما قال أبو على الفارسيّ : " قسمةٌ ذاتُ ظلمٍ ، فعلى هذا يكون وجهُ القراءة . " [4]

وقد ذهب إلى هذا التّوجيه عددٌ غير يسير من العلماء [5] .

مأخذ الزّجّاج كان على قراءة متواترة قرأ بها ابن كثير ، وقد تواترت قراءتُه عن النبيّ ﷺ ، فحُجّة الزّجّاج أنّ قراءته خرجت عن القياس الصرفي لهذه الصفة ، فلِمَ لا تكون الصفة على وزن (فِعْلى) داخلةٌ في القياس الصرفي لوصف المؤنث ، وقد قرأ بالتواتر عن رسول الله ﷺ وهو أيضًا لم يعهد اللحنَ بَعْد ؟

المبحث الثاني : التقاء الساكنين

تُعَدُّ ظاهرة التقاء الساكنين من الظواهر الصوتية التي تعرّض لها علماؤنا القدامى والمُحدَثون بالبحث والدرس ، وأولوها عناية كبيرة ، فالأصل ألّا يلتقيا في العربيّة ؛ لأنّ الساكن الأول يكون نهاية بنية مقطعية ، والثاني يكون بدايتها ، ومن خصائص العربيّة ألّا يُبدَأ بساكنٍ ،

---

(١) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٥ ، ص٦٠
(٢) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٣ ، ص٩٩ ، وانظر الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج٢٢ ، ص٥٢
(٣) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٣٣٦
(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٦ ، ص٢٣٤
(٥) انظر مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص٢٩٥ ، ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٥ ، ص٢٠١ ، ابن أبي مريم ، **الكتاب المَوضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٣ ، ص١٢١٩ ، القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١٧ ، ص١٠٣ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٨ ، ص١٦٠ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج١٠ ، ص٩٦

يقول ابن يعيش : " واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز ، بل هو غير ممكن ؛ وذلك من قِبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه ، وما بعدَه كالمبدوء به ، ومُحالٌ الابتداءُ بساكن ، فلذلك امتنع التقاؤهما . " (١)

بالرغم من هذا القانون الصارم الذي يمنع التقاء الساكنين ، إلّا أنّ العلماء اتّفقوا على أن يلتقي ساكنان في العربيّة في حالتين وضّحهما السيوطي في قوله : " ويلتقيان في الوقف مطلقًا ، سواء كان الأول حرف علّة ، أم لا ، نحو : (يعلمُوْنْ ، وصرْفْ) ، ولا يلتقيان في الوصل إلّا وأوّلُهما حرفُ لينٍ وثانيهما مُدغَمٌ متّصلٌ ، نحو : (دابّة ، ودُوَيْبَّة ، والضالّين) " (٢)

ثمَّ يُعلِّلُ ابنُ يعيش جواز التقاء الساكنين في حالة الوقف تعليلًا صوتيًّا ، فيقول : " وإنّما سدَّ الوقفُ مسَدَّ الحركة ؛ لأنّ الوقف على الحرف يُمكِّنُ جرسَ ذلك الحرف ، ويوفّر الصوت عليه ، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ... فبان لك بما ذكرتُه بأنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتًا ، وأقوى جرسًا من المتحرّك ، فسدّ ذلك مسدَّ الحركة ، فجاز اجتماعُه مع ساكنٍ قبلَه . " (٣)

ثمَّ فسّر ابن يعيش سبب جواز التقاء الساكنين في الموضع الثاني بقوله : " وذلك من قِبَل أنّ المدَّ الذي في حروف المدِّ يقوم مقام الحركة ؛ فالساكن إذا كان مُدغمًا يجري مجرى المتحرّك ، لأنّ اللسان يرتفع بها دفعةً واحدةً . " (٤)

هذا هو الحد الذي وُضِعَ لالتقاء الساكنين ، وإن التقى في غير هذين الموضعين فإنّه مردودٌ عند الزّجّاج ، لأنّ القياس الصوتي عندَ البصريّين لا يُجيز التقاء الساكنين إلّا في الموضعين السابقين ، فوقف على القراءات المتواترة التي التقى فيها ساكنان على غيرِ هذا الحدّ وانتقدها . يقول الزّجّاج : " ولا هذه القراءة عند البصريّين جائزة البتّة ، لأنّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدٍّ ولين . " (٥)

هذا من وجهة نظر العلماء القدامى ، أمّا من وجهة نظر العلماء المحدثين فإنّهم رأَوا أنّ التركيب اللفظي يتكون من مقاطع صوتية ، أو بِنًى مقطعية ، فالحرف الصحيح بعرف القدامى أصبح اسمه صوتًا صامتًا ، ويرمز له بالرمز (ص) ، والحركات عند القُدامى ثلاث (الفتحة

---

(١) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٥ ، ص٢٨٦
(٢) السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج٣ ، ص٣٧١
(٣) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٥ ، ص٢٨٦ - ٢٨٧
(٤) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص٢٨٨
(٥) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣٠١

والضمّة والكسرة) ، في حين رأى المحدثون أنّها ستٌّ حركات ، ثلاثٌ منها قصيرات وهي السابقة ، ويرمز لها الرمز (ح أو ـَ ـُ ـِ) ، وثلاث منها طويلات ، وهي أصوات المدّ الثلاثة (الألف والواو والياء) ؛ فالألف حركة طويلة أو فتحتان (ح ح أو ـَ ـَ) ، والواو ضمّة طويلة أو ضمّتان (ح ح أو ـُ ـُ) ، والياء كسرة طويلة أو كسرتان (ح ح أو ـِ ـِ) .

وقد تشكّلت البِنَى المقطعية العربيّة من خلال التفسيرات الصوتية السابقة إلى العناصر التالية :

المقطع الأول : مقطع قصير مفتوح (ص ح) ، نحو : بَ

المقطع الثاني : مقطع متوسط مفتوح (ص ح ح) ، نحو : مَا

المقطع الثالث : مقطع قصير مغلق (ص ح ص) ، نحو : مَنْ

المقطع الرابع : مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص) ، نحو : قَالْ

المقطع الخامس : مقطع طويل مغلق بصامتين (ص ح ص ص) ، نحو : بكْرْ [1]

يكثر ورود المقاطع الثلاثة الأولى في الكلام العربي ، سواء في الوقف أم في الوصل ، في حين يقلُّ ورود المقطعين الرابع والخامس في الكلام العربي ؛ لأنّهما لا يردان إلا في حالة الوقف .

بناءً على تقسيم المحدثين الكلامَ إلى بنًى مقطعيّةٍ صوتيةٍ يظهر أنّ التقاء الساكنين على غير حدّه الذي وضعه القدامى أصبحَ جائزًا من الناحية النظرية ، ففي قوله تعالى ﴿ فَنِعِمَّا ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] التقى ساكنان على غير الحدّ المعروف عند القدامى ، ولو قسمنا هذه اللفظة إلى بنًى مقطعية أصبحت على الشكل التالي : (ص ح / ص ح ص ص / ص ح ح) ، فيمكن قبول هذه اللفظة قياسًا بما جاء به المحدثون ؛ لأنّ المقطع الثاني وارد عن القدامى ، ونصّوا عليه ، ولكنّهم اقتصروا جوازه في حالة الوقف فقط ، أمّا في الوصل فلا .

اقتصر القدامى جواز التقاء الساكنين في حالة الوقف فقط ، ربّما تكون علّةُ رفضه الاستثقالَ الناتج من نطقهما معًا برأي الزّجّاج ، وعادة العرب الإسراع في الكلام دون جهدٍ إضافيٍّ

---

(١) انظر أنيس ، **الأصوات اللغوية** ، ص٩٢ ، شاهين ، الدكتور عبد الصبور ، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م ، ص٤١٠

أو مشقة ، ولأجل التخلص من هذه المشقة لجأت بعض قبائل العرب إلى الإسراع في نطق الأصوات سواء كانت متحركةً أم ساكنةً ، فنتج الاختلاس ، وهو الإسراع في نطق الأصوات ، فيبدو للسامع أنّ مَن نطق الصوت ساكنًا أنّه حرّك ، ومن نطق الصوت متحركًا أنّه أسكن ، والاختلاس مقبولٌ عند أغلب العلماء القدامى ، فإذا أسرع مَن نطق الساكنين وصلًا قبلوه ، وإذا أبطأ ردُّوه ، وهو في الأصل ساكن .

فالإشكال في التقاء الساكنين عند القدامى يكمن في صعوبة نطقهما معًا في حالة الوصل ، وليس في قوانين بناء العربيّة ؛ لأنّه قد ورد عنهم اجتماعهما في حالة الوقف .

رويت قراءاتٌ عن القراء السّبعة الذين يقرؤون القرآن بتواتر عن رسول الله ﷺ اجتمع فيها ساكنان على غير حدّه المعروف لدى القدامى في حالة الوصل ، فكان من الزّجّاج أن أخذ على القراءات وردّها منكرًا تواترها بحكم ما جاء به سلفُه ، والتّوجيه الأول لهذه القراءات قبل عرضها ، ومن خلال المقدمة السابقة هو أنّ الساكنين يمكن نطقهما في درج الكلام بجهد أكبر من نطقهما في حالة الوقف ، فحجة الزّجّاج هي التكلّف والجهد الذي يبذله القارئ عند نطقهما في حالة الوصل وليس تعذّره ، فقد ورد عنهم اجتماعهما في الوقف ، فالتفسير الصوتي المقطعي للقراءات التي انتقدها الزّجّاج لم تخرج عن المقاطع الخمسة السابقة . وهذا التوجيه يمكن أن يوضع لتصحيح القراءة وردِّ مأخذ الزّجّاج ، إلى جانب التّوجيهات التي ستأتي لكلّ قراءة اجتمع بها ساكنان على غير حدّه ، من خلال آراء العلماء .

في هذا المبحث جمعتُ مآخذ الزّجّاج على القراءات المتواترة التي التقى فيها ساكنان على غير الحدّ الذي وضعه بعض اللغويون القدامى ، فدرستُها ووجهتُها إلى ما صحّ في العربيّة ، وثبتَ سماعًا وقياسًا ، فجاءت أجزاء المبحث مُقسّمةً على النحو الآتي :

أولًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَّا ﴾ :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾[سورة البقرة : ٢٧١]

وقال تعالى أيضًا : ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ ﴾ [سورة النساء : ٥٨]

اختلف القراء في قراءة هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا ﴾ . يقول ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ، وعاصم في رواية حفص ، ونافع في رواية ورش : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ بكسر النون والعين ، وقرأ نافع في غير رواية ورش ، وأبو عَمْرو ، وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل : ﴿ **فَنِعْمَّا ط** ﴾ بكسر النون وإسكان العين ، وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ **فَنَعِمَّاهِيَ** ﴾ بفتح النون وكسر العين ، وكلهم شدد الميم . " (١)

خرجت القراءة الثانية ، وهي قراءة نافع ، وأبي عَمْرو ، وعاصم : ﴿ **فَنِعْمَّا** ﴾ (ص ح / ص ح ص ص / ص ح ح) عن الحدّ الذي وضعه البصريّون في التقاء الساكنين ، فسكون العين مع الميم الأولى لا يجوز عندهم ، لذلك نجد بعض اللغويين قد أخذ على القراءة لأنّها خالفت القياس الصوتي الذي جاء به هؤلاء ، ومنهم الزّجّاج الذي لم يُجِز القراءة بقوله : " ولا هذه القراءَةَ عند البصريّين النحويّين جائزة ألبتة ، لأنّ فيها الجمعَ بين ساكنين من غير حرف مَدٍّ ولين ... ولا يجوز مع إدغام الميم : ﴿ **فَنِعْمَّا ط** ﴾ . " (٢)

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٩٠
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣٠١

وقال في موضع سورة النساء : " فأمَّا من قرأ ﴿نِعْمَّا﴾ بإسكان العين والميم ، فهو شيءٌ ينكره البصريّون ، ويزعمون أنّ اجتماع السَّاكنين - أعني العين والميم - غيرُ جائز ، والذي قالوا بَيِّن ، وذلك أنَّه غير ممكن في اللفظ ، إنما يحتال فيه بمشقة في اللفظ . " [١]

التزم الزّجّاج بالمذهب البصري التزامًا أنكر وفقَه بعض القراءات القرآنية المتواترة ، وآثر القياس على الرواية ، ومنها هذه القراءة : ﴿فَنِعْمَّا﴾ التي رويت عن ثلاثةٍ من القراء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ ، والعلّة استثقال نطق الساكنين معًا في درج الكلام ، فيتكلّف الناطق بهما جهدًا ومشقّة .

وقد نحا نحو الزّجّاج علماء آخرون أخذوا على القراءة ، لأنّها خرجت عمّا وضعه البصريّون لالتقاء الساكنين ، ومنهم تلميذُ الزّجّاج النّحّاس ، فأنكر القراءة ، وردَّ الرواية بقوله : " فأمّا الذي حُكِي عن أبي عَمْرو ، ونافع من إسكان العين فمُحالٌ . " [٢]

وقال الأزهريّ : " هذه القراءة عند نحويّي أهل البصرة غير جائزة . " [٣]

وجاء في حُجّة أبي على الفارسيّ : " مَن قرأ : ﴿فَنِعْمَّا﴾ بسكون العين من ﴿فَنِعْمَّا﴾ لم يكن قولُه مُستقيمًا عند النحويّين ، لأنّه جمع بين ساكنين ، الأوّل منهما ليس حرف مدٍّ ولين . " [٤]

وتبعهم أيضًا علماء آخرون أخذوا على القراءة لخروجها عن الحدّ الذي وُضِع لالتقاء الساكنين ، ومنهم مكّي بن أبي طالب القيسيّ [٥] ، وابن أبي مريم [٦] ، وابن الأنباريّ [٧] ، والعكبريّ [٨] .

هذا الحدّ الذي لا يُجيز التقاء الساكنين إلّا في مواضع اتّفق بعض العلماء على وضعه ، بناءً على ما سمعوه من كلام العرب ، شعرًا ونثرًا ، اعتُمد قياسه على ما شاع وكثُر في لسان

---

(١) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٤
(٢) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٣٨
(٣) الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص٢٢٨ - ٢٢٩
(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٢ ، ص٣٩٦
(٥) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن** ، ج١ ، ص١١٣
(٦) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب المَوْضَح في وجوه القراءات وعللها** ، ج١ ، ص٣٤٦
(٧) انظر ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص١٧٧
(٨) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٢٢١ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص١١٥

العرب ، وما قِيسَ على ما قلّ سمعُه كان شاذًّا ، ورُبّما كان مردودًا ، لذا أرى توجيه القراءة على مذهب الكوفيّين الذين يستمدّون قياساتِهم مِمّا سُمِع من العرب ولو كان قليلًا ، لأنّ العربيّة أوسع نطاقًا ، وأفسح مجالًا من أن تُوضع في قالب اصطنعه مجموعةٌ من النّحاة ، أو أحدُهم ، فالأصلُ في اللغة أن يقاس على ما صحّ فيها ، وثبتَ أثرُه ، والقراءات جزءٌ من كلام العرب ذي النقل الصحيح . يقول ابن الجزريّ : " لا يُقاسُ على الأفشى في اللغة والأقيس ، بل على الأثبتِ في الأثر ، والأصحِّ في النّقل والرّواية . " (١)

أمّا توجيه قراءة مَن أسكن العين وشَدَّد الميم ، فإنّه قد سمع قول النبيّ ﷺ لعبد الله بن عَمْرو بن العاص : " يا عَمْرو نعْمَّا بالمال الصّالح . " (٢) فاللفظُ واحد ، والقراءة مطابقة لما ورد عنه ﷺ في هذا الحديث وهو أفصح العرب . وقد اختار أبو عبيد هذه القراءة لأنّها محمولة الحديث النبوي السابق (٣) . فالقراءة صحيحة ، ولم تخرج عن كلام العرب عندما يتكلم بها أفصحها ﷺ .

لم يكتفِ الزّجّاج بردِّ القراءة ، بل ردَّ الحديث المرويّ بالسّند الصحيح المُستَشهَد به لصحة القراءة ، فقال : " ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا . " (٤)

وإنكار الزّجّاج هذا لرواية الحديث مُعتَمِدٌ أيضًا على الحدِّ الذي وضعه البصريّون لالتقاء الساكنين ، فالروايتان مُنكَرَتان ، رواية الحديث ، ورواية القراءة . أمّا الحديث فإنّه صحيح على شرط مسلم (٥) ، فلا حجة بإنكاره إذا صحَّ عن رسول الله ﷺ وهو أفصح العرب ، أمّا القراءة فقد رُويت عن ثلاثةٌ من القراء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم بالسند الصحيح عن رسول الله ﷺ ، يقول أبو حيّان مُحتجًّا للقراءة ، ومُدافِعًا عنها : " وإنكار هؤلاء فيه نظر ، لأنّ أئمّة القراءة لم يقرؤوا إلاَّ بنقل عن رسول الله ﷺ ، ومتى تطرّق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا ، تطرّق إليهم فيما سواه ، والذي نختاره ونقوله : إنّ نقلَ القراءات السبع متواترٌ ، لا يمكن وقوع الغلط فيه . " (٦)

ويقول ابن الجزريّ : " ورَوى عنهم العراقيّون والمشرقيّون قاطبةً الإسكان ، ولا يُبالون من الجمع بين الساكنين ، لصحّته روايةً ووُرودِه لغةً ، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمّة اللغة

---

(١) انظر ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص١٠ - ١١
(٢) أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، (تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م ، رقم الحديث (١٧٧٦٣) ، ج٢٩ ، ص٢٩٨ – ٢٩٩.
(٣) انظر الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣٠١ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٣٣٨ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٢ ، ص٦٠٩ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٣٦
(٤) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣٠١
(٥) انظر حاشية الحديث بتعليق المحقق ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، ج٢٩ ، ص٢٩٩
(٦) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٣٣٨

وناهيك به ، وقال : هو لغة النبي ﷺ فيما يُروى : " نعْمَّا المال الصالح للرجل الصالح " ، وحكى النحويّون الكوفيّون سماعًا من العرب : " شهْرْ رَمضان " مُدغمًا ، وحكى ذلك سيبوَيْه ، في الشعر . وروى الوجهين جميعًا عنه الحافظ أبو عَمْرو الداني ، ثمّ قال : والإسكان آثر والإخفاء أقيس . قلتُ : والوجهان صحيحان ، غير أنّ النصّ بالإسكان ، ولا يُعرَف الاختلاس إلاّ من طُرُق المغاربة ومَن تبِعَهُم . " [1]

وبعدُ ، فإنّ القراءة صحيحةٌ ، وإنكار الزّجّاج للقراءة ردٌّ ، وقد رُويت اللفظةُ نفسُها (نعْمَّا) عن رسول الله ﷺ ، وشَهِد لصحّة القراءة عددٌ من العلماء الثقات ، بعدَ أن روَوها عن القراء الثقات ، الذين لا يقرؤون حرفًا إلّا وصحّ سندُه عن رسول الله ﷺ ، وسُمِع أيضًا في شعر العرب .

(1) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢٣٦ ، وانظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٤٥٦

ثانيًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٢]

خرج نافع بقراءته عن جمهور القُرَّاء ، فأسكن الياء من قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ . يقول ابن مجاهد : " كلُّهم قرأ : ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ مُحرَّكةَ الياء ، و ﴿ وَمَمَاتِي ﴾ ساكنة الياء ، غير نافع ، فإنّه أسكنَ الياء في : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ ، ونصبَها في : ﴿ وَمَمَاتِيَ ﴾ . " (١)

جَمعَ نافعٌ في قراءته وصلًا بين ساكنين وهُما الألف والياء في قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ (ص ح ص / ص ح ح ص)، وقد أخذ الزّجّاج على قراءتِه لأنّه جَمع بين ساكنين على غير الحدِّ الذي وضعَه البصريّون ، فقال : " فأمّا ياءُ ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ فلا بُدَّ مِن فتحِها ، لأنّ قبلَها ساكنٌ . " (٢) أي لا يجوز إسكان الياء ، فنافعٌ مُخطِئٌ في قراءتِه بتقدير الزّجّاج .

وقد أخذ على القراءة علماء آخرون جاؤوا بعد الزّجّاج أمثال الأزهريّ ، فقد ذهب مذهب الزّجّاج في عدم إجازتِه للقراءة بقوله : " أمّا ما رُوِي عن نافع أنّه أرسلَ الياء من ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ فهو غيرُ سائغٍ في اللّغة ، ولا جائزٌ عند النحويّين ؛ لأنّ هذه الياء تسكنُ إذا تحرّك ما قبلها ، فإذا سكن ما قبلَها لم يجز إسكانها ، والقراءةُ هي التي اجتمع القراءُ عليها ، ورجع نافع إليها ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ ، ولا يجوز عندي غيرُها . " (٣)

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٧٤
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص٢٥٢
(٣) الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص٣٩٩

أمّا أبو علي الفارسيّ فقد عدَّ القراءة شاذّةً في القياس والسماع ، فقال : " إسكان الياء في ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ شاذٌّ عن القياس والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أنّ فيه الجمعَ بين الساكنين ، ولا يلتقيان على هذا الحدِّ في ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ ، وأمّا شذوذه عن الاستعمال فإنّك لا تكاد تجده في نثرٍ ولا نظمٍ . " [١]

ونجدُ ابن جني قد ضعّفها [٢] ، واستغربها ابن يعيش لخروجها عن القياس [٣] .

سوّغَ الزّجّاج وغيرُه مأخذَهم على القراءة بخروجها عن كلام العرب قياسًا ، فالتقى ساكنان على غير حدِّه ، وسماعًا ، فلم يُروَ عن العرب أن التقى ساكنان . ويمكن ردُّ هذه المآخذ بتوجيه القراءة إلى ما صحَّ قياسُه في العربيّة ، وسُمِع في كلام العرب ، وبالتالي يمكن أن تصحَّ القراءةُ .

أمّا وجهُ القياس فيها فهو اعتبار الألف في قوله تعالى ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ حركةً ، أي تقصيرُها من حركةٍ طويلةٍ إلى حركةٍ قصيرةٍ ، أو من فتحتين إلى فتحةٍ واحدةٍ ، وهذا التّوجيه ذهب إلى تقديره يونسُ بن حبيب [٤] عندما أورد النّحّاس ذلك بقوله : " وإنّما أجازه يونس لأنّ قبلَه ألفًا ، والألف المدُّ التي فيها تقوم مقام الحركة . وأجاز يونس : (اضربأْنْ زيدًا) . " [٥]

وقال ابن خالَوَيْه : " قرأ نافع وحدَه : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ ساكنًا ، جمع بين ساكنين ، وإنّما صحّ لأنّ الألف حرف لين ، كما قرأ أبو عَمْرو : ﴿ وَاللَّايْ يَسْنَ ﴾ [سورة الطلاق : ٤] . " [٦] يشير ابن خالَوَيْه في توجيهه هذا إلى أنّ التقاء الساكنين لم يرد في ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ فقط ، وإنّما ورد في

---

(١) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٣ ، ص٤٤٠ - ٤٤١
(٢) انظر ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج١ ، ص١٢٤
(٣) انظر ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٢ ، ص٢١٠
(٤) يونس بن حبيب البصري (١٨٣ هـ) ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، أخذ عنه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه الكسائي والفرّاء ، انظر ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ص٥٢ - ٥٤
(٥) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١١١
(٦) ابن خالويه ، **إعراب القراءات السبع وعللها** ، ج١ ، ص٨٤ .

قوله تعالى أيضًا : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ ﴾ حيثُ رُوِيت هذه القراءة بإسكان الياء دون الهمز عن ابن كثير وأبي عَمْرو [١] .

وأشار ابن الأنباريّ إلى تقصير مدِّ الألف لتنزل منزلة الحركة ، فقال : " ومَن قرأ بسكون الياء فلأنّ حرف العلّة يُستَثقَل عليه حركات البناء ، وجمع بين ساكنين ، لأنّ الألفَ فيها فَرْطُ مدٍّ ، ولهذا اختصّ بالتأسيس والردف ، فتنزل المدّ الذي فيها بمنزلة الحركة . " [٢]

أمّا ما سُمِع من كلام العرب فنجد المثل القائل : " الْتَقَتْ حلْقَتَاْ الْبِطان " [٣] . فالتقى في هذا المثل ساكنان ، وهُما الألف من (حلْقَتَاْ) واللّام من (الْبِطان) .

لم يُجِز الزّجّاج قراءة نافعٍ بإسكان الياء من قوله تعالى ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ لأنّه جمع في قراءته بين ساكنين على الرغم من سماع نظائر هذه القراءة في كلام العرب ، وقرأ مثلَها ابن كثير وأبو عَمْرو في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ ﴾ ، ناهيك عن صحّة السند الذي يقرأ به نافعٌ عن رسول الله ﷺ ، وهو من الفصاحة والبيان ، فقد قرأ على سبعين من التابعين [٤] الذين سمعوا القرآن من فيِّ الصحابة ﷺ ، فلو أنّ نافعًا قرأ بغير ما سمعوا لوقفوا عليه ، فلا حُجّة بعد هذا للزجاج لأن ينكر قراءةً تواترت عن رسول الله ﷺ ، بخروجه عن الحدِّ الذي وضعه نحاةٌ لالتقاء الساكنين ، وكأنّه أصبح قيدًا محصورًا بآرائهم .

ولم يقرأ بإسكان الياء نافعٌ وحدَه ، بل قرأ بها أيضًا أبو جعفر المدني . [٥]

وقد صحّح البنّا القراءةَ ، وردَّ الطعنَ فيها بقوله : " والوجهان صحيحان عنه ، خلافًا لمَن ضعّف الإسكان عنه . " [٦]

---

(١) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٥١٨
(٢) ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٥٢
(٣) مثلٌ يُضرَب في الحادثة إذا بلغت النهاية ، انظر الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني (ت ٥١٨ هـ) ، **مجمع الأمثال** ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ، مطبعة السُّنّة المحمّدية ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م ، ج٢ ، ص١٨٦ ، وانظر أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٣ ، ص٤٤١ ، ابن عصفور ، **المقرَّب** ، ج٢ ، ص١٩ ، ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٣٥٢ ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، ص٥٢٣
(٤) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٤ ، ص٢٧١
(٥) انظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٤٠
(٦) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٠

ثالثًا : التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ يَهْدِّي ﴾ ، و ﴿ اسْطَّاعُوا ﴾ ، و ﴿ يَخْصِّمُون ﴾:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [سورة يونس : ٣٥]

وقال عزّ وجلّ أيضًا : ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ ﴾ [سورة الكهف : ٩٧]

وقال أيضًا : ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [سورة يس: ٤٩]

اختلفت القُرّاء في قراءة هذه الآيات تحديدًا في قوله تعالى : ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ ﴾ ، و ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ ﴾ ، و ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ ، ففي سورة يونس قرأ ابن كثير وابن عامر : ﴿ يَهَدِّي ﴾ ، وقرأ نافع وأبو عَمْرو : ﴿ يَهْدِّي ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي : ﴿ يَهْدِي ﴾ ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر : ﴿ يِهِدِّي ﴾ ، ورَوى عنه حفص : ﴿ يَهِدِّىٓ ﴾ . وفي الكهف قرأ حمزة : ﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا ﴾ ، وقرأ الباقون : ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ ﴾ . أمّا في يس فقرأ ابن كثير وأبو عَمْرو : ﴿ يَخَصِّمُون ﴾ ، وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر : ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ ، وقرأ نافع : ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ ، وقرأ حمزة : ﴿ يَخْصِمُون ﴾ . [1]

(1) انظر ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٢٦ ، ص٤٠١ ، ص٥٤١

جمعتُ هذه الآيات الثلاث في مبحثٍ واحدٍ لأنّ توجيهَها واحدٌ ، كما سيأتي لاحقًا ، أمّا مأخذ الزّجّاج فكان على قراءتيّ نافع : ﴿ يَهْدِّي ﴾ (ص ح ص ص / ص ح ح) ، و ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ (ص ح ص ص / ص ح / ص ح ح ص) ، وعلى قراءة حمزة : ﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا ﴾ (ص ح / ص ح ص ص / ص ح ح / ص ح ح) ، فقد اجتمع الساكنان في القراءات الثلاث ، ومعروفٌ أنّ الزّجّاج لا يُجيز اجتماعهما في هذا الموضع ، وبالتالي أنكر على هذين القارئين قراءاتهم ، مع العلم أنّ نافعًا وحمزةُ من القراء السّبعة الذين يقرؤون القرآن بتواتر عن رسول الله ﷺ .

يقول أبو إسحق في موضع سورة يونس : " وهذه القراءةُ مرويّةٌ ، إلّا أنّ اللّفظَ بها مُمتنِعٌ ، فلستُ أدري كيف قرِئ بها ، وهي شاذّةٌ . " [1] شذّت القراءة بخروجها عن القياس الصوتي الذي وُضِع لالتقاء الساكنين .

وخطّأ حمزةَ في قراءته : ﴿ اسْطَّاعُوا ﴾ مُستمدًّا تخطئته من إنكار الخليل ويونُس وسيبوَيْه لاجتماع الساكنين ، فقال : " فأمَّا من قرأ ﴿ اسْطَّاعُوا ﴾ - بإدغام السين في الطاء – فلا حِسنٌ مخطئٌ . زعم ذلك النحويّون ، الخليل ويونُس وسيبوَيْه ، وجميع من قال بقولهم ، وحُجّتُهم في ذلك أنّ السّين ساكنةٌ ، فإذا أدغمتَ التاء صارت طاءً ساكنةً ، ولا يُجمع بين ساكنين . " [2]

ووصف قراءة نافع : ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ بالرّداءة الشديدة ، فقال : " في ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ أربعَةُ أوجهٍ ؛ سكونُ الخاء والصاد مع تشديد الصادِ على جمع بين ساكنين ، وهو أشدُّ الأربعة وأَردَؤُها ، وكان بعض من يروي قراءة أهل المدينة يذهب إلى أنّ هذا لم يُضبَط عن أهل المدينة كما لم يُضبَط عن أبي عَمْرو : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ ، وإنّما زعم أنّ هذا تُختَلَسُ الحركةُ فيه اختلاسًا ، وهي فتحة الخاء . " [3]

---

(١) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص١٧
(٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٥٥
(٣) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٤ ، ص٢١٨

وقد كانت مآخذ العلماء على هذه القراءات عديدةً ، فمنهم مَن لم يُجِزها [١] ، ومنهم مَن عدَّ اللّفظَ بها مُمتنِعًا [٢] ، ومنهم مَن وصفها بالشذوذ [٣] ، والرّداءة [٤] والبُعْد [٥] والتكلُّف [٦] .

ولردِّ مأخذ الزّجّاج ، وغيره من المآخذ على تلك القراءات لا بُدَّ من توجيهها إلى ما صحَّ في العربيّة ، لتكتمل بها شروط القراءة الصحيحة ، فالتّوجيه لقراءتي نافع ﴿ يَهْدِي ﴾ ، و ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ هو أنّ اللفظتين مشتركتان في نفس الصيغة الصرفية (افتعل) ، وهما مزيدتان بالتاء ، وجاء التّوجيه على إدغام هذه التاء في عين الفعل وتبقى فاؤها ساكنةً ، أي أنّ الأصل في قوله تعالى ﴿ يَهِدِّي ﴾ : (يهْتَدي) ثمّ أُدغمَت التاء في الدال وبقيت الهاء ساكنةً على أصلها ، وكذلك ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ ، فأصلُها : (يخْتَصِمون) ثمّ أُدغِمت التاء في الصاد ، وبقيت الخاء ساكنةً على أصلِها ، أمّا قراءة حمزة ﴿ اسْطَّاعُوا ﴾ فهي مزيدةٌ أيضًا بالتاء ، إلّا أنّ الاختلاف فيها هو أنّها من صيغة (استفعل) ، والتاء فيها ستُدغمُ في فائِها ، إذ إنَ أصلها (اسْتَطاعوا) ، ثمّ أُدغمت التاء في الطاء ، وبقيت السين ساكنةً على أصلِها .

هذا التّوجيه هو أقربُ ما تُحمَلُ عليه القراءات . وقد ذهب الفرّاء إليه مستشهِدًا بحرف أُبيٍّ : ﴿ يَخْتَصِمُون ﴾ ، فقال : " وقرأ أهل الحجاز : ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ يُشدِّدون ويجمعون بين ساكنين ، وهي في قراءة أُبيِّ بن كعبٍ : ﴿ يَخْتَصِمُون ﴾ ، فهذه حُجَّةٌ لمَن يُشدِّد . " [٧]

واختار الطبري هذا التّوجيه بقوله : " فقرأته عامة قُرّاء أهل المدينة : ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّي ﴾ بتسكين الهاء ، وتشديد الدال ، فجمعوا بين ساكنين ، وكأنّ الذي دعاهم إلى ذلك أنّهم وجَّهوا أصل

---

(١) انظر النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٢٢٦
(٢) انظر الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج٢ ، ص٤٤ - ٤٥
(٣) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٠٩
(٤) انظر ابن خالويه ، **إعراب القراءات السبع وعللها** ، ج١ ، ص٢٦٨
(٥) انظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص٨٠ ، المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٤٠٤ ، العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ج٢ ، ص٨٦٢ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص١٠٩
(٦) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٣ ، ص٥٤٣
(٧) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٣٧٩

الكلمة إلى أنّه : (أم من لا يهتدي) ، ووجدوه في خطّ المصحف بغير ما قرءوا ، وأنّ التاء حُذِفت لمّا أُدغمت في الدال ، فأقرُّوا الهاء ساكنة على أصلها الذي كانت عليه ، وشدَّدوا الدال طلبًا لإدغام التاء فيها ، فاجتمع بذلك سكون الهاء والدال . وكذلك فعلوا في قوله : ﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي ٱلسَّبْتِ ﴾ [سورة النساء : ١٥٤] ، وفي قوله : ﴿ يَخْصِّمُون ﴾ . " [١]

وقال في موضع سورة يس : " فقرأ ذلك بعض قراء المدينة : ﴿ وَهُمْ يَخْصِّمُون ﴾ بسكون الخاء وتشديد الصاد ، فجمع بين الساكنين ، بمعنى : (يختصمون) ، ثمّ أَدغم التاء في الصاد فجعلها صادًا مشدّدةً ، وترك الخاء على سكونها في الأصل . " [٢] ثمّ قال : " فبأيّتِهنَّ قرأ القارئُ فمُصيب . " [٣]

واحتجّ ابن زنجلة لقراءة من جمع بين الساكنين في القراءات السابقة بهذا التّوجيه [٤] ، وذهب إليه أيضًا ابن أبي مريم [٥] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [٦] ، والسّمين الحلبيّ [٧] .

وأنكر السّمين استبعاد العلماء لقراءة مَن جمع بين ساكنين بقوله : " ولا بُعْدَ في ذلك ، فقد تقدّم أنّ بعض القراء يقرأ : ﴿ فَنِعِمَّا ﴾ ، و ﴿ لَا تَعْدُّوا ﴾ بالجمع بين الساكنين ، وتقدّمت لك قراءات كثيرة في قوله : ﴿ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠] " [٨]

وقال ابن الجزريّ مُدافعًا عن القراءات : " والجمع بينهما في مثل ذلك جائزٌ مسموع ، وقال الحافظ أبو عَمْرو : وممّا يُقوّي ذلك ويسوغه أنّ الساكن الثاني لمّا كان اللّسان عندَه يرتفع عنه وعن المُدغَم ارتفاعةً واحدةً صار بمنزلة حرفٍ مُحرِّكٍ ، فكأنّ الساكن الأوّل قد وَلِيَ مُتحرِّكًا

---

(١) الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٢ ، ص١٧٩
(٢) المصدر نفسه ، ج١٩ ، ص٤٥٢
(٣) المصدر نفسه ، ج١٩ ، ص٥٤٣
(٤) انظر ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٣٣١ ، ص٤٣٥ ، ص٦٠٠
(٥) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب المؤضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٦٢٥ ، ص٨٠٤ - ٨٠٥
(٦) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٥ ، ص١٥٧
(٧) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٩ ، ص٢٧٤
(٨) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٦ ، ص٢٠٠

. وقد تقدّم مثل ذلك في إدغام أبي عَمْرو ، وأبي جعفر ، والبَزّي وغيرِهم ، ولا يجوز إنكارُه . " [1]

وردَّ البنّا طعن الزّجّاج والفارسيّ بقوله : " وطَعْنُ الزّجّاج وأبي عليّ فيها من حيث الجمع بين الساكنين مردودٌ ، بأنّها متواترة ، والجمع في مثل ذلك سائغٌ جائزٌ ، مسموعٌ في مثلِه . " [2]

وأقول إنّ هذه القراءات متواترة ، مرويّة بالسند الصحيح عن رسول الله ﷺ بالتّوجيه الذي أشار إليه العلماء ، وشهدوا له بالصحة ، وقد اكتملت به شروط القراءة الصحيحة ، فالجمع بين الساكنين واردٌ في لسان العرب ، سواء في الحدِّ الذي وضعه البصريّون ، أم على غير حدِّه .

المبحث الثالث : مآخذ الزّجّاج على بعض المسائل الصرفية والصوتية الأخرى

أُحاول الوقوف في هذا المبحث على مآخذ الزّجّاج التي تتعلق بعددٍ من القضايا الصرفية والصوتية ، فلم تُجمع تحت مبحثٍ واحدٍ لاختلاف مسائلها ، وهي التالية :

أولًا : إسكان الراء وكسرها في قوله تعالى : ﴿أَرِنَا﴾

(١) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣١٦
(٢) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٢٢٧

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٨]

اختلفت القراء في قراءة هذه الآية من قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَأَرِنَا ﴾ ، فمنهم مَن كسر الرّاء ، ومنهم مَن أسكنها ، ومنهم مَن أشمَّها الكسر ، وهذا الاختلافُ واردٌ في الآيات من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] ، وقوله أيضًا : ﴿ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [سورة النساء : ١٥٣] ، وقوله أيضًا : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] ، وقوله أيضًا : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [سورة فُصِّلت : ٢٩] .

يقول ابن مجاهد : " قرأ ابنُ كثير : ﴿ أَرِنَا ﴾ ، و ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾ ، و ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ ساكنة الراء .

وقرأ نافع ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ وَأَرِنَا ﴾ بكسر الراء في ذلك كلِّه .

وقرأ عاصم برواية أبي بكر ، وابن عامر بكسر الراء من ذلك كله إلّا ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ فإنَّه قرأها ساكنةً .

واختلف عن أبي عَمْرو في ذلك ، فقال عباس بن الفضل : سألت أبا عَمْرو فقرأ : ﴿ وَأَرِنَا ﴾ مدغمةً ، كذلك قال ، وسألته عن ﴿ وَأَرِنَا ﴾ مثقلة ، فقال : لا فقلت : ﴿ أَرِنِي ﴾ ، فقال : لا كلُّ شيء في القرآن بينهما ليست ﴿ وَأَرِنَا ﴾ ، ولا ﴿ أَرِنَا ﴾ . وقال عبد الوارث ، واليزيدي ، وهارون

الأعور ، وعبيد بن عقيل ، وعلي بن نصر : ﴿ وَأَرِنَا ﴾ ، و ﴿ أَرِنِي ﴾ بين الكسر والإسكان . وقال الخفاف ، وأبو زيد عن أبي عَمْرو : ﴿ أَرْنَا ﴾ بإسكان الراء . " [1]

وقال البنّا : " وبعضهم روى الاختلاس عن الدوري ، والإسكان عن السوسي . " [2]

الأصل في قوله تعالى ﴿ وَأَرِنَا ﴾ : (أَرْئِينا) ، من الفعل (رأى) ، زِيدَ بهمزة التعدية وضمير المتكلِّمِين ، ثمَّ حُذفت الهمزة تخفيفًا ، وأُلقيت كسرتُها على الرّاء ، وحذفت الياءُ لصيغة الأمر .

أمّا مأخذ الزّجّاج فكان على قراءة مَن أسكن الرّاء وأصلها الكسر ، لأنّها تدلُّ على الهمزة المحذوفة ، لذلك كان حذف الكسرة من الراء عند الزّجّاج قبيحًا ، فقال : " الأصل في هذا : (أرْئِنا) ، فالكسرة إنَّما هي كسرة همزة أُلْقيَت ، وطُرحت حركتها على الراء ، فالكسرة دليل الهمزة ، فحذفها قبيح . " [3]

استقبح الزّجّاج قراءة ثلاثةٍ من القُرّاء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ ، وهم ابن كثير ، وعاصم ، وأبو عَمْرو ، ومَن نعت قراءةً بالقبح فكأنَّما أنكرها وردَّها ، فآثر القياس على الرواية في قبول القراءة ، مع أنّ أصلَ القياسِ الروايةُ .

ومن المآخذ الأخرى على من حذف كسرة الراء في القراءة مأخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، حيث أنكرها بقوله : " فأمّا ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ، و ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ فلا يُقرَأ إلّا بكسر الرّاء . " [4]

وقال الطبريّ : " ومَن سكّن الراء من ﴿ أَرْنَا ﴾ توهّم أنّ إعراب الحرف في الرّاء ، فسكّنها للجزم . " [5]

---

(1) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٧٠ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٥٤ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٢١٤ ، ٢٢٢ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٤١٨

(2) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٤١٨

(3) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٨٣

(4) الخليل ، **كتاب العين مرتّبًا على حروف المعجم** ، ج١ ، ص٨٥ .

(5) الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج٢ ، ص٥٧٠

ومن العلماء الذين أخذوا على القراءة بعد الزّجّاج أبو جعفر النّحّاس ، عندما عدّ حذف كسرة الراء إجحافًا بقوله : " فإن حُذِفت الكسرة ، كان ذلك إجحافًا . " [١]

وذهب الأزهريّ مذهب الزّجّاج في تقبيح القراءة بحذف الكسرة من الرّاء [٢] ، واسترذلها الزمخشريّ [٣] ، وضعَّفها العكبريّ [٤] .

الذي دعا الزّجّاج وغيره لأن يأخذوا على القراءة هو أنّ هذه الكسرة تدلُّ على الهمزة المحذوفة ، أفإنْ حُذفت الكسرة هل يتوهم أحدٌ أنْ يستدلَّ على الهمزة إنْ حُذِفت كسرتُها ؟ أم هل يتغير معنى الكلمة بتغيُّر مبناها ؟

أمّا توجيه القراءة فإنّ الرّاء أُسكنت تخفيفًا لتوالي الحركات ، فهي بمنزلة : (فَخِذ ، وعَضُد) حيث أُسكِنتا تخفيفًا فصارتا : (فَخْذ ، وعَضْد) ، وذهب إلى هذا التوجيهِ الزّجّاجُ نفسُه وذلك في تفسيره لسورة فُصِّلت ، فقال : " بكسر الراء وإسكانها لثقل الكسرة ، كما قالوا : في (فَخِذ : فَخْذ) . " [٥]

تميل العرب في كلامها إلى ما خفَّ على اللسان ، ومنه القراءة بإسكان الراء ، وممّا أُسكِّنَ تخفيفًا ما رواه الأخفش عن العرب : (قد عَلْمَ ذلك) [٦]

وقال أبو علي الفارسيّ معللًا ذهاب كسرة الراء : " فهلّا لم تسكن ﴿ وَأَرِنَا ﴾ لأنّ الرّاء متحرّكة بحركة الهمزة ، فإذا حذفتها لم تدلَّ على الهمزة كما تدلُّ إذا أثبتّها عليها ؟ قيل : ليس هذا بشيءٍ ، ألا ترى أنّ النّاس أدغموا : ﴿ لَّكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [سورة الكهف : ٣٨] فذهاب الحركة في ﴿ وَأَرِنَا ﴾ في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام . " [٧]

---

(١) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٢٦٢
(٢) انظر الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص١٧٩
(٣) انظر الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج١ ، ص٣٢٢
(٤) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص١١٦ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص٦٣
(٥) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٤ ، ص٢٩٢
(٦) انظر الأخفش ، **معاني القرآن**، ج١ ، ص١٥٦
(٧) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٢ ، ص٨٤ - ٨٥

بهذا التّوجيه تكون القراءة بحذف الكسرة من الراء صحيحةً ، فالزّجّاج أخذ على القراءة ثمّ عاد فَوَجَّهها إلى هذا التّوجيه الصوتيّ ، والذي من خلاله صحَّت القراءة ، وقد أخذ بهذا التّوجيه عددٌ من العلماء . [١]

ثمّ عاد الزّجّاج وضعّف هذا التّوجيه ، فلم يقس إسكان الراء من ﴿أَرْنَا﴾ على إسكان الكسر والضمّ من (فَخْذ ، وعَضْد) ، فقال : " وإنّما أسكن أبو عَمْرو ، لأنّه جعله بمنزلة (فَخْذ ، وعَضْد) ، وهذا ليس بمنزلة (فَخْذ) ، و لا (عَضْد) . " [٢] ثمّ استبعد أن تُحذف هذه الكسرة للثقل بقوله : " وهو جائز على بعده لأنّ الكسر والضمّ إنّما يحذف لجهة الاستثقال . " [٣] أي لا ثِقلَ لكسرة بين فتحتين

بادئ الأمر بستقبح الزّجّاج قراءة مَن أسكن الراء ، ثمّ يضعّف توجيه القراءة بحذف الكسرة للاستثقال ، ثمّ يعود ليوجّهها إلى هذا التّوجيه الذي ضعّفه ، فهذا يدلّ على تناقض آرائِه ، فقد تكرّر أن يأخذ الزّجّاج على قراءة ما ، ثمّ يعود فيوجّهها إلى ما صحّ في العربيّة ، أمّا أن يَرُدَّ توجيهًا لقراءة واردٌ مأخذُه عليها ، فهذا ما لم يُعهَد عليه من قبل .

ومن التّوجيهات الأخرى على قراءة مَن أسكن الراء من قوله تعالى : ﴿وَأَرِنَا﴾ وما شابهها وهو تشبيه المنفصل بالمتصل ، وقد استحسن أبو علي الفارسيّ هذا التّوجيه بقوله : " وليست حركة ﴿أَرْنَا﴾ ، و ﴿أَرْنِي﴾ بحركة إعراب ، فالإسكان ههنا حسنٌ ، إلّا أنّه على تشبيه المنفصل بالمتصل . " [٤]

واختار هذا التّوجيه ابن أبي مريم [٥] ، وأبو حيّان الأندلسيّ [٦] ، والسّمين الحلبيّ [٧] .

من خلال هذين التّوجيهين نستطيع القول إنّ القراءة صحيحة ، لأنّها وُجِّهت إلى ما صحّ في العربيّة من ورود التخفيف لتوالي الحركات في كلام العرب ، وعلى تشبيه المنفصل بالمتصل

---

(١) انظر ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٧٨ ، ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص١١٤ ، مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٥٤ ، المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج١ ، ص١٦٨ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٤١٨

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص١٨٣

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٨٣

(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٢ ، ص٨٤

(٥) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب الموَضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج١ ، ص٣٠٢

(٦) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج١ ، ص٥٦١

(٧) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٢ ، ص١١٨

، والذي أشار إليهما علماؤنا الأجِلّاء عليهم رحمة الله ، ولا التفات بعد هذا إلى مأخذ الزّجّاج ، والذي يمكن ردُّه من خلال التّوجيهين المُشار إليهما .

ومن الشواهد على إسكان الراء الوارد في كلمة (أرنا) قولُ الشّاعر :

أَرْنَـــا إِدَاوَةَ عَـــبْـدِ اللهِ نَـمْلَؤُهَـا مِـنْ مَـاءِ زَمْـزَمَ إِنَّ القَـوْمَ قَـدْ ظَـمِئُوا [١]

وذكر السّمين الحلبيّ أن أبا علي الفارسيّ قد ردَّ التغليط في القراءة ، فقال : " والتغليط ليس بشيءٍ لأنّها قراءةٌ متواترة . " [٢]

وردَّ أبو حيّان إنكار بعض العلماء للقراءة بقوله : " وأيضًا فهي قراءةٌ متواترة فإنكارها ليس بشيء . " [٣]

ثانيًا : إدغام الراء في اللام

يُعرِّف ابن الجزريّ الإدغامَ بأنَّه : " اللّفظُ بحرفَين حرفًا كالثاني مُشدّدًا ، وينقسمُ إلى كبير وصغير ، فالكبير ما كان أولُ الحرفين فيه مُحرَّكًا ، سواءٌ كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين ، وسُمِّيَ كبيرًا لكثرة وقوعه ، إذ الحركة أكثرُ من السكون ، وقيل في تأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل لِما فيه من الصعوبة ، وقيل لشموله نوعيّ المثلين والجنسين والمتقاربين . والصغير هو الذي يكون الأول منهما ساكنًا ... وكُلٌّ منهما ينقسم إلى جائز وواجب وممتنع ، كما هو مفصّلٌ عند علماء العربيّة . " [٤]

اقتصرتُ في هذا المطلب على إدغام الراء في اللّام ، سواء في الإدغام الكبير أم في الصغير ، لأنّ الزّجّاج كان له انتقادٌ على هذا النوع بالذّات ، وإدغام الراء في اللّام هو مذهب أبي عَمْرو بن العلاء دون غيره من القراء السّبعة ، ففي حديث ابن مجاهد عن مذهب أبي عَمْرو في الإدغام قال : " وكان يُدغم الراء في اللّام ، تحرَّكتْ أو سَكَنَتْ ، مثل : ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [

---

(١) البيت من البسيط ، ونسبه الثعلبيّ إلى السديّ ، انظر الثعلبي ، أبو إسحق أحمد بن محمد (ت ٤٢٧ هـ) ، **الكشف والبيان** ، (تحقيق أبو محمد بن عاشور و نظير الساعدي) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م ، ج١ ، ص٢٧٥ والشاهد فيه حذف الكسرة من الراء في كلمة (أرْنا)
انظر القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج٢ ، ص١٢٨ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج١ ، ص٥٦١ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٢ ، ص١١٩
(٢) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٢ ، ص١١٨
(٣) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج١ ، ص٥٦١
(٤) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج١ ، ص٢٧٤ – ٢٧٥ ، وانظر السيوطي ، **الإتقان في علوم القرآن** ، (تحقيق مركز الدراسات الإسلامية) ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦ هـ ، ج٢ ، ص٥٩٩ - ٦٠٨

سورة هود : ٧٨] ، و ﴿ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا ﴾ [سورة النّحل : ٧٠] ، و الساكنةُ مثل : ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾ [سورة نوح : ٤] ، و ﴿ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾ [سورة المنافقون : ٥] ، وما كان مثله . " [١] وجاء في النشر : " فأدغم الراء في اللّام في ذلك أبو عَمْرو من رواية السوسي ، واختُلِفَ عنه من رواية الدوريّ . " [٢]

أمّا مأخذ الزّجّاج فكان على هذا الإدغام الذي رُوي عن أبي عَمْرو ، حيثُ بالغ في تخطئتِه للقراءة ، واتّهم رواته بعدم الضبط ، فقال : " القراءةُ بإظهار الراءِ مع اللام . وزعم بعض النحويّين : أنّ الراءَ تُدغم مع اللام فيجوز ﴿ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾ [سورة آل عمران : ٣١] ، وهذا خطأٌ فاحشٌ ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عَمْرو بن العلاء ، وأحسَبُ الذين رَوَوْا عن أبي عَمْرو إدغام الراء في اللّام غالطين . وهو خطأ في العربيّة لأن اللّام تدغم في الراءِ ، والنون تدغم في الراء نحو قولك : (هلْ رأيت ، ومنْ رأيت) . ولا تُدغم الراءُ في اللام إذا قلت : (مرْ لي بشيءٍ) . لأنّ الراءَ حرف مُكرّرٌ ، فلو أدغمتَ في اللّام ذهب التكرير . وهذا إجماع النحويّين الموثوق بعلمهم . " [٣]

علّة مأخذ الزّجّاج هي علّةٌ صوتيّةٌ ، تكمن في إدغام حرفٍ مكرَّرٍ وهو الرّاء في آخرٍ غيرِ مكرَّرٍ وهو اللّام ، فبهذا الإدغام يذهب التكرير ، فيفقد الراء صفةً أساسيةً فيه . وقد أشار إلى علّة منع الإدغام في هذا الموضع من قبله سيبوَيْه والمبرّدُ ، يقول سيبوَيْه : " والرّاء لا تُدغم في اللام ولا في النون ، لأنها مكرّرة ، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتُدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يُكرَّر . ويقوّي هذا أنّ الطاء وهي مُطْبَقةٌ لا تُجْعَل مع التاء تاءً خالصةً ، لأنّها أفضل منها بالإطباق ، فهذه أجدر أن لا تدغم إذ كانت مكررة . وذلك قولك : (اجبُرْ لَبَطَة واخترْ نَقَلًا) . وقد تُدغم هذه اللّام والنّون مع الرّاء لأنّك لا تُخلُّ بهما كما كنت مُخلًّا بها لو أدغمتها فيهما ، ولتقارُبِهنّ . وذلك : (هرَّأيت ومرَّأيت) " [٤]

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص١٢١ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص١٥٧ ، الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٢٨٥ - ٢٨٦

(٢) ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص١٢ ، وانظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص١٣٧ ، ج٢ ، ص٧٩ .

(٣) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١ ، ص٣٣٥ ، وانظر المصدر نفسه ، ج٥ ، ص١٩ ، ص١٣٢ ، ص١٣٨ ، ص١٧٧

(٤) سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٤٤٨

ويقول أبو العبّاس المبرّد : " وتُدغَمُ اللّام والنّون في الرّاء ، ولا تُدغمُ الرّاء في واحدةٍ منهما ، لأنّ فيها تكريرًا ، فيذهب ذلك التكرير . " (١)

تأثّر الزّجّاج في مأخذه على قراءة أبي عَمْرو بمَن سبقَه من البصريّين تأثُّرًا مُباشرًا ، فسيبوَيْه والمبرّد أطلقا حُكمًا عامًّا ، ولم يُجيزا إدغام الرّاء في اللّام ، وهذا الحكم اقتضى أن يقع في الكلام ، شعرًا ونثرًا ، ومنه القراءات ، فلم يجهل سيبوَيْه والمبرّد – حسب ظنّي – حروف أبي عَمْرو ، لكنّهما لم يُصرِّحا بعدم إجازة حرف أبي عَمْرو ، في حين نجد الزّجّاج قد تمسّك بردَّ قراءة أبي عَمْرو اعتمادًا على ما استقاه من سيبوَيْه والمبرّد ، مع أنّها مرويَّةٌ عن رأسٍ من رؤوس المدرسة البصريّة ، وإمامٍ في اللغة والقراءات ، أبي عَمْرو بن العلاء ، الذي لا يقرأ إلّا بتواترٍ عن رسول الله ﷺ .

ونجدُ علماء آخرين قد ردُّوا إدغام الراء في اللام ، الذي ذكره سيبوَيْه ، وأخذوا على القراءة ، مُتَّبِعين في ذلك ما جاء به الزّجّاج ، مع العلم أنّه أوّل من صرّح بخطأ القراءة ، ومنهم تلميذ الزّجّاج النّحّاس الذي قال : " لا يجوز إدغام الراء في اللام ، لأنّ فيها تكريرًا . " (٢) وقال عن أبي عَمْرو في موضعٍ سابق : " أبو عَمْرو أجلُّ من أن يغلطَ في مثل هذا ، ولعلّه كان يُخفي الحركة كما يفعل في أشياءَ كثيرةٍ . " (٣)

ولم يُخالف أبو علي الفارسيّ شرع سابقيه ، فقال : " ولا تُدغم الراء في اللام ، لزيادة التكرير في الراء . " (٤)

وردَّ ابن جني قراءة أبي عَمْرو ، لإذهابه التكرير في الراء ، واتّهم رواتَه بسمعهم ، فقال : " واعلم أنّ الراء لِمَا فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف ، لأنّ إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوُفور بالتكرير ، فأمّا قراءة أبي عَمْرو ﴿ يَغْفِرْلَكُمْ ﴾ بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا ، وغير معروف عند أصحابنا ، وإنّما هو شيء من رُواة القُرّاء ، ولا قوة له في القياس . " (٥)

أمّا الزمخشريّ فقد بالغ في إنكار ما قرأ به أبو عَمْرو بقوله : " ومدغم الرّاء في اللّام لاحنٌ مخطئٌ خطأً فاحشًا ، وراوِيْهِ عن أبي عَمْرو مخطئٌ مرتين ، لأنّه يلحنُ ويُنسَبُ إلى أعلم

---

(١) المبرد ، **المقتضب** ، ج١ ، ص٣٤٧
(٢) النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٦٠ ، وانظر المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٢٧ ، ص٤١٣ ، ص٤١٧ ، ص٤٦٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٦٨
(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٦ ، ص٤٩
(٥) ابن جني ، **سرّ صناعة الإعراب** ، ج١ ، ص١٩٣

الناس بالعربيّة ، ما يؤذن بجهل عظيم ، والسبب في نحو هذه الروايات قلّة ضَبْطِ الرواةِ ، والسبب في قلة الضبط قلّة الدرايةِ ، ولا يَضبِطُ نحوَ هذا إلّا أهلُ النّحو . " [١]

وضعَّف حرفَ أبي عَمْرو ابنُ الأنباريّ [٢] ، والعكبريّ [٣] ، ووصفها ابنُ عصفورٍ بالشاذّة [٤] .

بالغَ الزّجّاج في تخطئة قراءة أبي عَمْرو بإدغام الراء في اللام ، وقد منع هذا الإدغامَ البصريّون على رأسهم الخليل وسيبوَيْه [٥] ، فلم يُخالف الزّجّاج ما ذهب إليه أصحابُ هذه المدرسة ، فحكم على القراءة بالخطأ الفاحش ، وأنكرها أن تكون قرآنًا ، لأنّها خالفت قياسًا وضعَه البصريّون للإدغام ، وأبو عَمْرو بن العلاء لا يقرأ إلّا بتواتر عن رسول الله ﷺ ، إلى جانب توغّله في علم اللّغة والقراءات ، فهو رأسٌ من رؤوس المدرسة البصريّة .

تعرّض أبو حيّان الأندلسيّ إلى هذا القياس الذي حكاه البصريّون ، وحاول تفنيده ، ليردَّ على هذه المآخذ ، ثمّ تصحيح القراءة ، فقال : " وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما رُوي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريّون يكون ذلك إخفاءً لا إدغامًا ، وذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا ، وما ضبطوا ، ولا فرّقوا بين الإخفاء والإدغام ، وعقد هذا الرجل بابًا قال : هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه ، وهذا لا ينبغي ، فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريّون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريّون ونقلوه ، بل القُرّاء من الكوفيّين يكادون يكونون مثل قُرّاء البصرة ، وقد اتّفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريّين ورأسهم : أبو عَمْرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي [٦] . وكبراء أهل الكوفة : الرؤاسي [٧] ، والكسائي ، والفرّاء ، وأجازوه ، ورَوَوْهُ عن العرب ، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ مَن علم حجّة على مَن لم يعلم . وأمّا قول الزمخشريّ : إنّ

---

(١) الزمخشري ، **الكشاف** ، ج١ ، ص٥١٨ - ٥١٩

(٢) ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٨٣ - ٨٤

(٣) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٦٦ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص٣٨

(٤) ابن عصفور ، **المقرب** ، ج٢ ، ص١٤ - ١٥

(٥) انظر النّحّاس ، **إعراب القرآن** ، ١ : ٣٦٧ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٣٧٧

(٦) أبو محمد يعقوب بن إسحق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) ، من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب والرواية الكثيرة للحروف والفقه ، كان من أقرأ القراء ، وأخذ عنه عامة حروف القرآن مسند وغير مسند من قراءة الحرميَّين والعراقيَّين والشام وغيرهم . انظر القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج٤ ، ص٥١ ، الزركلي ، **الأعلام** ، ج٨ ، ص١٩٥

(٧) أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي (ت ١٨٧ هـ) ، أستاذ أهل الكوفة في النحو ، أخذ عن عيسى بن عمر ، وأخذ عنه الكسائي والفرّاء ، انظر الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** ، ص١٢٥ ، ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، ص٥٠ ، السيوطي ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج١ ، ص٨٢ – ٨٣ ، الزركلي ، **الأعلام** ، ج٦ ، ص٢٧١

راوي ذلك عن أبي عَمْرو مخطئ مرتين ، فقد تبين أن ذلك صواب ، والذي روي ذلك عنه الرواة ، ومنهم : أبو محمّد اليزيدي ، وهو إمامٌ في النحو ، إمامٌ في القراءات ، إمامٌ في اللغات . " [١]

وجاء الزركشيّ وردّ مأخذ الزّجّاج وصحّح القراءة بقوله : " وهذا تحامُل ، وقد انعقد الإجماع على صحّة قراءة هؤلاء الأئمّة ، وأنّها سنّة مُتَّبعة . " [٢]

أمّا الحُجّة الصوتيّة التي احتجّ بها الزّجّاج لتخطئة القراءة ، وهي ذهاب تكرار الراء عند إدغامها في اللّام ، فقد أجاب عن ذلك السيرافي بقوله : " ومِمّا يُحتجُّ به لأبي عَمْرو وغيره ممَّن أَدغَم الراء في اللام أنّ الراء إذا أُدغِمت في اللام صارت لامًا ، ولَفْظُ اللام أسهلُ ، وأخفُّ من أن تأتي براءٍ فيها تكرير وبعدها لامٌ وهي مقاربة للراء ، فيصير كالنطقِ بثلاثة أحرفٍ من مخرجٍ واحدٍ ، فطُلب التخفيف بذلك . " [٣]

ويقول ابن يعيش : " وأجاز الكسائي والفرّاء إدغام الراء في اللّام ، والحجة في ذلك أنّ الراء إذا أُدغِمت في اللّام صارت لامًا . ولفظُ اللّام أسهلُ وأخفُّ من أن تأتيَ براءٍ فيها تكريرٌ وبعدها لامٌ ، وهي مُقاربةٌ لِلَفظِ الراء ، فيصيرُ كالنطقِ بثلاثة أحرفٍ من موضعٍ واحدٍ . " [٤]

وذهب إلى هذا التّوجيه السّمين الحلبيّ بقوله : " وهو أمرٌ يُدرَكُ بالحسِّ السمعيِّ ، والمانعُ من إدغام الراءِ في اللامِ والنونِ هو تكريرُ الراءِ وقوّتها ، والأقوى لا يُدغَم في الأضعف . " [٥]

وأشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ هذا الإدغام جائزٌ لقُرْبِ مخرج الراء من اللام ، فقال : " والذي يُبرِّرُ هذا الإدغام هو قُرْبُ المخرج مع اتحاد الصفة ، لأنّ كلًّا منهما صوتٌ متوسطٌ بين الشّدّة والرخاوة ، ولا يكاد يُسمَعُ للراء حفيف ، مثلها في ذلك مثل أشباه أصوات اللين التي منها اللام . هذا إلى أنّ الراء في نظَر المُحدَثين من أوضح الأصوات الساكنة في السمع ، فهي لهذا تُشبه اللام والنون والميم التي تُعتبر حلقة وُسطَى بين أصوات اللين والأصوات الساكنة ، وكُلّ الذي يتطلّبُه إدغام الراء في اللام هو تَرْكُ التكرار المختصّة به الراء . " [٦] أضِف إلى ذلك أنّ القراءة بإظهار الراء تقتضي التوقّف عن نطق تكرار الراء لوهلةٍ ثُمَّ إنزال اللّسان لتتقدّم إلى الأمام قليلًا لنطقِ اللّام ، وفي هذا جُهْدٌ أكبرُ من نطقها مُدغَمةً .

---

(١) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٢ ، ص٣٧٧ - ٣٧٨

(٢) الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) ، **البرهان في علوم القرآن** ، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، د ت ، ج١ ، ص٣٢٢

(٣) السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ) ، **إدغام القرّاء** ، (تحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني) ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، ط٢ ، ١٩٨٥ م ، ص٤١ .

(٤) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج٥ ، ص٥٤٤

(٥) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٢ ، ص٦٩٠

(٦) أنيس ، **الأصوات اللغوية** ، ص١٣٠

وبعدُ ، فالآن يمكننا القول إنّ القراءة صحّت بتواترها عن أبي عَمْرو ، وشهد لصحتها أبرز علماء الكوفة أمثال الرؤاسي والكسائي والفرّاء ، لتتبُّتِهم من صحّة نقلها عن النبي ﷺ ، إلى جانب التّوجيه الصوتي أشار إليه السيرافي وابنُ يعيش ، والدكتور إبراهيم أنيس من التخفيف بالإدغام .

ثالثًا : التغاير الصرفي من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ ﴾ [سورة المائدة : ٦٠]

اختلف القراء في هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾. يقول ابن مجاهد : " قرأ حمزة وحده : ﴿ وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ ﴾ بضم الباء من ﴿ وَعَبُدَ ﴾ ، وكسر التاء من ﴿ الطَّاغُوتِ ﴾ ، وقرأ الباقون : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ منصوباً كلُّه " (١)

انتقل حمزة بقراءته من صيغة الفعل الماضي لكلمة ﴿ وَعَبَدَ ﴾ التي عملت في كلمة ﴿ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ ونصبتها ، إلى صيغة الاسم الذي عمل في كلمة ﴿ الطَّاغُوتِ ﴾ وجرّتها بالإضافة .

وقد لاقت قراءة حمزة هذه عدة مآخذ ، منها مأخذ الزّجّاج الذي عدَّ القراءة خارجة عن العربيّة ، فقال : " والذي أختار ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ ، ورُوِيَ عن ابنِ مسعودٍ : ﴿ وَعَبَدُوا ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ . وهذا يقوي ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ . ومن قال : ﴿ وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ ﴾ فضم الباء وجر ﴿ الطَّاغُوتِ ﴾ ، فإنّه عند بعض أهل العربيّة ليس بالوجه " (٢)

اختار الزّجّاج هذا الرأي عن بعض أهل العربيّة ، وأخذ على قراءة حمزة بأنها خارجة عن أصول العربيّة ، وقد ذكر سببين لذلك ، " أحدهما : أن ﴿ وَعَبُدَ ﴾ على (فَعُلَ) وليس هذا من أصلِه الجمعُ . لأنّهم فسّروه : (خَدَمُ الطاغوتِ) ، والثاني : أن يكون محمولاً على (وجعل منهم عَبُدَ الطاغوتِ) " (٣)

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٤٦ ، وانظر مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٤١٤ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ص٥٣٩

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص١٥٢

(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٥٢

أي أنّ اعتراض أبي إسحق يعتمد على تفسيرها ، إذ قُصِد بها الجمع وليست منه ، وجاءت تابعة لمحل شبه الجملة (منهم) المقصود بها الجمع .

وهذا مذهب الفرّاء ، الذي لم يُجزِ القراءة بهذا الوجه ، وأجازه في ضرورة الشعر ، فقال : " وهذا في الشعر يجوز في ضرورة القوافي ، فأما في القراءة فلا . " [١] وقد استشهد لذلك بقول الشّاعر :

أَبَـنِي لُـبَيْـنَى إنَّ أُمَّـكُـمُ أَمَـةٌ وَإنَّ أبـاكُـمُ عَـبْـدُ [٢]

وجاء في الدر المصون أنّ أبا عبيدٍ أنكر هذا الوجه من قراءة حمزة ، فقال السّمين الحلبيّ : " وقال أبو عبيد (القاسم بن سلام) : إنما معنى (العُبُد) عندهم : الأعبُد ، يريدون : خَدَمُ الطاغوتِ ، ولم نجد هذا يَصحُّ عن أحدٍ من فُصَحاءِ العربِ أنّ العبد يُقال فيه : عبُد ، وإنّما هو : عبْد وأعبُد . " [٣]

وذكر الأزهريّ أنّ نُصيْرًا النحوي [٤] اعتبر قراءة حمزة وهمًا : " وقال نصير النحوي : هو وهْمٌ ممّن قرأ به ، فليتّقِ الله ممّن قرأ به ، وليسألْ عنه العلماء حتى يوقف على أنه غير جائز . " [٥]

نلاحظ أنّ الزّجّاج لم يكن وحدَه من أخذ على قراءة حمزة ، فقد قوبلت بالتخطئة من قبل عددٍ من العلماء ، وفي المقابل نجد علماء آخرين أجازوا قراءة حمزة ، ووجدوا لها مخرجًا يتناسب وقياس اللغة ، والزّجّاج نفسه بعد أنْ أخرج القراءة من العربيّة ، عاد ووجّهها إلى حيث تستقيم مع قواعد اللغة ، فقال : " ووجه ﴿وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وضمّ الباء أنّ الاسم يُبنَى على (فَعُل) ، كما قالوا : (عَلُمٌ زيدٌ) ، وكما أقول : (رجل حَذُرٌ) ، تأويل (حَذُرٌ) : أنَّه مبالغٌ في

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٣١٥

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأوس بن حجر ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم) ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ، ص٢١ .
والشاهد فيه مجيء كلمة (عَبُد) بصيغة المفرد الذي يُراد به الجمع .
انظر الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٣١٥ ، الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج٨ ، ص٥٤٨ ، الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٢ ، ص٢٦٢ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (عبد) ، ج٩ ، ص١٢ .

(٣) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٤ ، ص٣٢٩

(٤) نصير بن أبي نصير الرازي ، كان علّامة نحويًا ، جالس الكسائي ،وأخذ عنه النحو ، وقرأ عليه القرآن ، وله مؤلفات حسان ، كان نصير صدوق اللهجة ، كثير الأدب ، حافظًا ، وقد رأى الأصمعي ، وأبا زيدٍ الأنصاريّ وسمع منهما ، انظر القفطي ، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ج٣ ، ص٣٤٧ ، السيوطي ، **بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة** ، ج٢ ، ص٣١٦ .

(٥) الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص٣٣٥

الحذر ، وتأويل (عَبُد) : أنّه بلغَ الغايةَ في طاعة الشيطان ، وكأنّ اللفظَ لفظُ واحدٍ يدلّ على الجمع ، كما تقول للقوم : (منكم عَبُد العصا) ، تريد : (منكم عبيد العصا) " [1]

وقد كان مذهب الزّجّاج هذا في توجيه القراءة إلى أنّ (عَبُد) هي لفظُ مفردٍ أُريد به الكثرة والمبالغة ، وهذا هو مذهب الفرّاء الذي قال : " وأما قوله : (وعَبُد الطاغوت) فإن تكن فيه لغةٌ مثل (حَذِر ، وحَذُر ، وعَجُل) فهو وجه . " [2] أي أنَّ الزّجّاج استقى توجيهَه من توجيه الفرّاء .

وقال أبو علي الفارسيّ في توجيه القراءة : " ألا ترى أنّه ليس في أبنية الجموع شيءٌ على هذا البناء ، ولكنّه واحد يُرادُ به الكثرة ، ألا ترى أنّ في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع . " [3] وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ ﴾ [سورة النحل : ١٨] يريد : (نِعَمَ الله)

وقد ذهب إلى هذا التّوجيه جلّةٌ غيرُ يسيرةٍ من العلماء الذين عُنوا بالقرآن تفسيرًا وإعرابًا [4]

قراءة حمزة على هذا التّوجيه صحيحةٌ ، ناهيك عن تواترها ، لأنّ حمزة من القراء السّبعة الذين تواترت قراءتُهم عن رسول الله ﷺ، وما قرأ حرفًا إلا وصحّ سندُه عنه ﷺ.

ولم يقرأ بها حمزةُ وحدَه ، بل قرأ بها أيضًا يحيى بن وثاب ، يقول الطبري في تفسيره ذاكرًا سندّ روايتها عنه : " حدثني بذلك المثنى ، قال : حدثنا إسحق ، قال : حدثنا عبد الرحمن

---

(١) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٢ ، ص١٥٢
(٢) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٣١٥
(٣) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٣ ، ص٢٣٧
(٤) انظر الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج١ ، ص٣٣٥ ، ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص١٣٣ ، **إعراب القراءات السبع وعللها** ، ج١ ، ص١٤٧ ، أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٣ ، ص٢٣٧ ، ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٢٣١ ، مكّي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج١ ، ص٤١٤ ، الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٢ ، ص٢٦٢ ، ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٢٩٩ ، العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص٤١٤ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج١ ، ص٢٢٠ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٣ ، ص٥٢٩ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٤ ، ص٣٢٨ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج١ ، ص٥٣٩ .

ابن أبي حمّاد ، قال : حدثني حمزة ، عن الأعمش ، عن يحيى بن وثاب أنّه قرأ : ﴿وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ . " [1]

وقال السّمين الحلبيّ مدافعًا عن قراءة حمزة ، ويحيى بن وثاب : " قد سألوا عن ذلك العلماء ووجدوه صحيحًا في المعنى بحمد الله تعالى ، وإذا تواترَ الشيءُ قرآنًا فلا التفات إلى مُنكِرِه لأنّه خفِيَ عنه ما وضح لغيرِه . " [2]

(١) الطبريّ ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج٨ ، ص٥٤٢
(٢) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٤ ، ص٣٢٩

رابعًا : تذكير وتأنيث قوله تعالى : ﴿ سَيِّئُهُۥ ﴾

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ [سورة الإسراء : ٣٨]

اختلفت القراء في قراءة هذه الآية من قوله عزّ وجلّ ﴿ سَيِّئُهُۥ ﴾ بين الإضافة إلى الهاء مع التذكير ، والتأنيث دون إضافة . يقول ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عَمْرو : ﴿ سَيِّئَةً ﴾ غير مضاف مؤنَّثًا ، وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ سَيِّئُهُۥ ﴾ مضافًا مذكَّرًا . " (١)

سبقت هذه الآيةَ أشياءُ أمرَ اللهُ عزّ وجلّ باتّباعها ، وأشياءُ نهى عن اتّباعها ، ثمَّ جاءت هذه الآية لتُحذِّرَ من اتّباع المناهي المذكورة على قراءة الجمهور ﴿ سَيِّئُهُۥ ﴾ ، وأمّا القراءة الأخرى : ﴿ سَيِّئَةً ﴾ فإنَّها تُوهم بأن يكون جميع ما ذُكر سابقًا كان سيِّئةً ، سواء المنهي عنه ، أم المأمور باتّباعه ، والزّجّاج على هذا التأويل أخذ على القراءة ، بالتأنيث دون الإضافة ، ورماها بالغلط ، إذ لا يجوز أن يكون كلُّ ما ذُكر سيِّئةً ، وآثرَ القراءة الأولى بالتذكير مع الإضافة ، لأنها اختصَّت بالأشياء المنهي عن اتِّباعها ، لاتِّصالها بالضمير الذي يعود عليها ، فقال : " ﴿ سَيِّئَةً ﴾ بمعنى خطيئة ، وكان أبو عَمْرو لا يقرأ ﴿ سَيِّئُهُۥ ﴾ ، ويقرأ : ﴿ سَيِّئَةً ﴾ ، وهذا غلطٌ ، لأنّ في الأقاصيصِ سيئًا وغيرَ سيِّئٍ . " (٢)

كان مأخذ الزّجّاج على قراءةٍ متواترةٍ قرأ بها ثلاثةٌ من القراء السّبعة ، الذين يروون القرآن بالسند الصحيح عن رسول الله ﷺ ، وهم ابن كثير ، ونافع ، وأبو عَمْرو ، ثمّ يأتي الزّجّاج ويُغلِّط القراءة ، ولا يبالي .

---

(١) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٨٠ ، وانظر الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٥٩٣ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢ ، ص٣٠٧ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص١٩٧

ونرى ابن جرير الطبري الذي عاصر الزّجّاج قد فضَّل قراءة الجمهور على قراءة أبي عَمْرو ومَن قرأ معه بها ، فقال : " فقراءتُه بإضافة السيِّئ إلى الهاء أولى وأحقُّ من قراءتِه : ﴿ سَيِّئَةً ﴾ بالتنوين ، بمعنى السيِّئة الواحدة . " (١)

مأخذ الزّجّاج هذا يمكن ردُّه بالتّوجيه الذي يكون فيه المعنى : أنَّ كلَّ ما نهى الله تعالى عنه يكون سيِّئةً ، وقد أشار إلى هذا التّوجيه الزّجّاج نفسُه بقوله : " ففيما جرى من الآيات سيِّئٌ وحسَنٌ ، فـ ﴿ سَيِّئُهُ ﴾ بلا تنوين أحسنُ ههنا . ومَن قرأ ﴿ سَيِّئَةً ﴾ جعل ﴿ كُلُّ ﴾ إحاطةً بالمنهيّ عنه فقط ، المعنى : كلُّ ما نهى اللهُ عنه كان سيِّئةً . " (٢)

وذهب إلى هذا التّوجيه عددٌ من العلماء اختاروا أن يكون المعنى وفق القراءة : ﴿ سَيِّئَةً ﴾ هو تخصيص السيِّئةِ بما نهى الله عزّ وجلّ عنه ، منهم ابن زنجلة (٣) ، والمهدويّ (٤) ، والقرطبيّ (٥) ، وابن عطيّة الأندلسيّ (٦) ، والعكبريّ (٧) ، وأبو حيّان الأندلسيّ (٨) ، والسّمين الحلبيّ (٩) ، والبنّا (١٠) .

فإن قال قائلٌ : إنّ ﴿ مَكْرُوهًا ﴾ ذُكّرت ، فكيف يصح أن يُتبعَ مؤنثٌ بمذكر ؟ أُجيب عنهُ بأربع إجابات ، فالأولى إنّ ﴿ مَكْرُوهًا ﴾ جاءت خبرًا ثانيًا لكان (١١) ، والثانية أنها جاءت بدلاً ، والتقدير : كان سيئةً كان مكروهاً (١٢) ، ولكنّ أبا حيّان الأندلسيّ والسّمين الحلبيّ ضعّفا هذا الوجه

---

(١) الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٤ ، ص٦٠٠
(٢) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٣ ، ص١٩٧
(٣) انظر ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٤٠٣
(٤) انظر المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٣٨٧
(٥) انظر القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١٠ ، ص٢٦٢
(٦) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ج٣ ، ص٤٥٧
(٧) انظر العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ج٢ ، ص٨٢٢ ، وانظر **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص٩٢
(٨) أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣٥
(٩) السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٣٥٥
(١٠) البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص١٩٨
(١١) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٣ ، ص٤٥٧ ، ابن أبي مريم ، **الكتاب المُوَضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٧٥٧ ، ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٩٠ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣٥ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٣٥٦
(١٢) انظر ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٤٠٣ ، الثعلبي ، **الكشف والبيان** ، ج٦ ، ص١٠٠ ، ابن أبي مريم ، **الكتاب المُوَضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٧٥٧ ، العكبريّ ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٨٢٢ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص٩٢

الإعرابي [١] ، والثالثة أنّها جاءت حالاً ، والتقدير : كان هو في حالِ كونه سيئةً مكروهًا [٢] ، أما الأخيرة وهي أنّ ﴿ مَكْرُوهًا ﴾ صفةٌ لـ ﴿سَيِّئَةً﴾ على اعتبار أنّ ﴿سَيِّئَةً﴾ مؤنّثٌ غير حقيقيّ ، لكنّ وَصْفَ مذكرٍ لمؤنثٍ غيرِ حقيقيّ وجدَ تضعيفًا من أبي علي الفارسيّ ، فقال : " تذكير هذا لا يحسن ، وإن لم يكن حقيقيًّا ؛ لأنّ المؤنث قد تم ذكره ، ألا ترى أنّ قوله :

وَلَا أَرْضَ أَبْــقَلَ إِبْــقَــالَــهَا [٣]

مستقيمٌ عندهم ، ولو قال : أبقلَ أرضٍ لم يُستقبَح ، فليس ما تقدّم ذكرُه ممّا أُريت بمنزلة ما لم يتقدّم ذكرُه ، لأنّ المتقدّم الذّكر ينبغي أن يكون الرّاجع وفقه ، كما يكون وفقَه في التثنية والجمع ، فإذا لم يتقدّم له ذكر لم يلزم أن يُراعى هذا الذي رُوعِيَ في المتقدِّمِ ذكرُه . " [٤]

ويشير الزمخشريّ إلى أن تأنيث ﴿سَيِّئَةً﴾ مردُّه أنَّها محمولةٌ على معنى الذَّنب بقوله : " السيِّئة في حكم الأسماء بمنزلة الذَّنب والإثم ، زال عنه حكمُ الصّفات ، فلا اعتبار بتأنيثه ، ولا فرقَ بين مَن قرأ : ﴿سَيِّئَةً﴾ ، وسيِّئًا ، ألا تراكَ تقول : الزّنا سيِّئة ، كما تقول : السرقة سيِّئة ، فلا تُفرِّق بين إسنادها إلى مُذكّرٍ ، ومؤنَّث . " [٥]

بعد التّوجيه الذي يشير فيه المعنى إلى أنّ المقصود بالسيِّئة ههنا هو مجموع المناهي التي أمر الله عزّ وجلّ باجتنابها يمكننا القول إنّ القراءة صحيحة ، بعد اكتمال شروط القراءة الصحيحة بها .

---

(١) انظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣٥ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٣٥٦

(٢) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب الموَضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص٧٥٧ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣٥ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٣٥٦

(٣) عجز بيتٍ من المتقارب ، وصدره : فَــلَا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهَــا ، ونسبه سيبويه في **الكتاب** إلى عامر بن جوين الطائي ، ج٢ ، ص٤٦
والشاهد في حذف تاء التأنيث من الفعل (أبقل) ، فالأصل : (أبقلت) .
انظر أبو عبيدة ، **مجاز القرآن** ، ج٢ ، ص٦٧ ، ابن جني ، **الخصائص** ، ج٢ ، ص٤١١ ، ابن هشام الأنصاري ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ج٢ ، ص١٠٨ ، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (بقل) ، ج١ ، ص٤٦٤

(٤) أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٥ ، ص١٠٢

(٥) الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٣ ، ص٥٢٠ ، وانظر أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٤٥٧ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٣٥٦

وممّا يقوي صحتها أنّ عبد الله قرأ : ﴿سَيِّئَاتُهُ﴾ على التأنيث [1] ، وهذه تشبه قراءة : ﴿سَيِّئَةً﴾ من حيث المعنى ، إلّا أنّها على الجمع . وقد اختار أبو عبيد قراءة : ﴿سَيِّئَةً﴾ وحجتُه قراءة عبد الله تلك . [2]

يمكن من خلال هذه التّوجيهات التي تشير إلى صحة القراءة ردُّ مأخذ الزّجّاج ، الذي عدَّ القراءة غلطًا ، لأنَّها عنت السيِّئَ برأيه كل ما ذُكرَ سابقًا من أمور حسنةٍ أمر اللهُ باتّباعها ، وأمورٍ أخرى سيِّئةٍ نهى الله تعالى عن اتّباعها .

خامسًا : حذف ألف الفاصلة القرآنية وإثباتها

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠ ﴾ وقال سبحانه وتعالى : ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا ۝٦٦ ﴾ وقال عزّ وجلّ : ﴿ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ۝٦٧ ﴾ [سورة الأحزاب : ١٠ ، ٦٦ ، ٦٧]

اختُلف في قراءة فواصل هذه الآيات من قوله تعالى : ﴿ٱلظُّنُونَا ، ٱلرَّسُولَا ، ٱلسَّبِيلَا ﴾ بين إثبات الألف في ثلاثتِهنَّ ، وحذفها . يقول ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم بالألف إذا وقفوا عليهنَّ ، وبطرحها في الوصل ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، ونافع ، وابن عامر بالألف فيهنَّ ، في وصلٍ أو قطع ، وقرأ أبو عَمْرو وحمزة بغير ألفٍ في وصلٍ أو قطعٍ . " [3]

فيمن قرأ بإثبات الألف في الوقف ، وحذفها في الوصل ، فتوجيهُه في إثباتها أنَّه اتّبع خط المصحف ، ومَن حذفها فقد اتّبع الأصل في الاسم المعرّف بـ (ال) ، يقول أبو عبيد فيما نقله

---

(١) انظر ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢١٧ ، الثعلبي ، **الكشف والبيان** ، ج٦ ، ص١٠٠ ، ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٣ ، ص٤٥٧ ، أبو حيّان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، ج٦ ، ص٣٥ ، السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٧ ، ص٣٥٧

(٢) انظر الثعلبي ، **الكشف والبيان** ، ج٦ ، ص١٠٠

(٣) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٥١٩ ، وانظر الداني ، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، ص٦٧٥ - ٦٧٦ ، ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، ٢ : ٣٤٧ - ٣٤٨ ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، البنّا ، ج٢ ، ص٣٧١

عنه ابن زنجلة : " رأيتُ في الذي يُقال إنَّه الإمام مصحف عثمان الألف مثبَتَةٌ في ثلاثتهنَّ [١] ، ومَن حذف الألف في الوصل ، وأثبتها في الوقف قال : جمعتُ قياس العربيّة في ألّا تكون ألفٌ في اسمٍ فيه الألف واللام ، واتّباع المصحف في إثبات الألف ، فاجتمع لي الأمران . " [٢]

ومَن قرأ بإثبات الألف وصلًا ووقفًا فتوجيهُه مع اتّباع خط المصحف أنّ هذه الفواصل كانت كقوافي الشعر ، فتُمدُّ الحركةُ لتصبح حرف مدٍّ لضرورة وزن البيت الشعري . [٣]

وأمّا القراءةُ الأخيرةُ بحذف الألف من فواصل الآيات الثلاث وصلًا ووقفًا فقد اختار الزّجّاج بألّا يُقرأ بها ، فهي مخالفةٌ للسنة في عدم اتّباع خطِّ المصحف ، يقول : " وقرأ أبو عَمْرو ﴿ الظُّنُونَ ﴾ بغير ألف ، في الوصل والوقف . والذي عليه حُذَّاق النحويّين والمتّبعُونَ السُّنَّةَ من حُذاقِهِمْ أَن يقرأَوا ﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ ، ويقفون على الألف ولا يَصِلُونَ ، وإنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لأنّ أواخرَ الآياتِ عِندَهُم فَواصل ، ويثَبِّتُون في آخرها في الوقف ما قد يُحذف مثله في الوَصلِ ، وهؤلاءِ يتّبعُون المُصحَفَ ، ويكرهون أَنْ يَصِلُوا ويثبتوا الألِفَ ، لأن الآخر لم يقفوا عليهِ فيُجرُوهُ مجرى الفَوَاصِلِ . ومثل هذا من كلام العَرَبِ في القَوَافِي :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا [٤]

فأثبت الألف لِأَنَّهَا في موضع فاصِلةٍ ، وهي القافية . " [٥]

---

(١) يقصد الآيات الثلاث .
(٢) ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٥٧٣
(٣) انظر الأخفش ، **معاني القرآن** ، ج١ ، ص٧٩ ، الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٤ ، ص١٦٦ ، الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج٢ ، ص٢٧٩ ، ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢٨٩ ، أبو علي الفارسي ، **الحُجّة للقراء السبعة** ، ج٥ ، ص٤٦٩ ، ابن جني ، **سرّ صناعة الإعراب** ، ج٢ ، ص٦٧٧ ، ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٥٧٣ ، مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١٩٥ ، الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٥ ، ص٥٤ ، ابن أبي مريم ، **الكتاب المَوضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص١٠٢٧ ، ابن الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص٢٦٥ ، القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج١٤ ، ص١٤٥ ، البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٣٧١
(٤) صدرُ مطلعِ قصيدةٍ مشهورة لجريرٍ يهجو بها الراعي النميري ، وعجزه : وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، د ت ، ج٣ ، ص٨١٣ .
والشاهد فيه زيادة الألف في آخر البيت ضرورة للوزن .
انظر سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٢٠٥ ، ص٢٠٨ ، عبد القادر البغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٧ ، ص٤٣٢ ، ج١١ ، ص٣٧٤ ، ابن جني ، **الخصائص** ، ج٢ ، ص٩٦ .
(٥) الزّجّاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج٤ ، ص١٦٥ - ١٦٦

أي لا يجوز عند أبي إسحق القراءة بحذف الألف في الوقف لأنَّها مخالفةٌ لخطِّ المصحف ، ومخالفةٌ لما جاء في شعر العرب من إطلاق الألف في القوافي للضرورة ، والتي شبهها بفواصل الآيات .

أخذ الزّجّاج على قراءة متواترة مرويةٍ من أبي عَمْرو بن العلاء ، وحمزة الزّيّات ، وهذان يقرآن القرآن بتواتر عن رسول الله ﷺ ، ولردِّ مأخذ الزّجّاج ينبغي توجيه القراءة إلى ما صحَّ رسمًا ، ولغةً ، حتى تكتمل شروط القراءة الصحيحة ، إلى جانب التواتر .

فمن حيث الرسم ، فإنَّ الألفَ مُثبتةٌ في جميع المصاحف ، إلّا في مصحف عبد الله ، فإنَّها بغيرِ ألفٍ ﴿الظُّنُونَ﴾ وقد اطَّلع عليها الفرّاء ، فقال : " ورأيتها في مصحف عبد الله بغير ألف . " (١)

واختار أبو حاتم السجستاني هذه القراءة بعد أن رآها في المصحف بغير ألف فقال فيما نقله الأزهريّ عنه : " وأمَّا رأسُ أربعِ آياتٍ من الأحزاب ﴿وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [سورة الأحزاب : ٤] فقد اجتمعوا على الوقوف عليها بغير ألف ، لأنَّها ليست مُثبتةٌ في المصحف ، ونحنُ نتَّبع المصحف . " (٢)

وقال الطبريُّ : " وقالوا : هُنَّ ، مع ذلك ، في مصحف عبد الله بغير ألف . " (٣)

وذكر ابن أبي داوود في كتاب المصاحف أنَّ هذه الآيات الثلاث رُسمت دون ألف في مصحف عبد الله . (٤)

بهذه الآراء يُرَدُّ مأخذ الزّجّاج على القراءة من حيث الرسم ، فلم يكن مطَّلعًا على ما اطَّلع عليه هؤلاء العلماء ، ولربَّما اطلع على واحدٍ من المصاحف الأربعة المشهورة ، أو أكثر ، فلو رآى ما رُسم في مصحف عبد الله من كتابة هذه الكلمات بغير ألفٍ لما أخذ عليها هذا المأخذ .

---

(١) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٣٥
(٢) الأزهريّ ، **معاني القراءات** ، ج٢ ، ص٢٧٩
(٣) الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٩ ، ص٣٦
(٤) انظر ابن أبي داوود ، أبو بكر عبد الله بن سليمان (ت ٣١٦ هـ) ، **كتاب المصاحف** ، (تحقيق الدكتور محبّ الدين عبد السَّبحان واعظ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ، ج٢ ، ص٣٢٩ - ٣٣٠

أمَّا من حيث اللغة ، فيمكن ردُّ مأخذ الزّجّاج بأنَّ الكلمات الثلاث تُكتب في الأصل دون ألفٍ ، وزِيدت بالرسم عوضًا عن التنوين ، إذ لا تُنَوَّنُ هذه الأسماء مع (ال) التعريف ، سواءٌ في الوصل أم في الوقف .

يقول ابن خالَوَيْه : " والحجة لمن طرحها ، أنَّ هذه الألف إنَّما تثبُتُ عوضًا عن التنوين في الوقف ، ولا تُنَوَّنُ مع الألف واللام في وصلٍ ولا وقف . " (١)

ويقول ابن زنجلة : " ومَن حذف الألف في الوصل والوقف احتجَّ بأنَّ التنوين لا يدخل مع الألف واللّام ، فلمَّا لم يدخل التنوين لم يدخل الألف ، لأنَّ الألف مُبدَلةٌ من التنوين . قال اليزيديّ : وليس أحدٌ يقول : دخلتُ الدّارا . " (٢)

فالتّوجيه اللغوي لمن قرأ فواصل هذه الآيات دون ألف هو أنَّه قرأ على الأصل في هذه الأسماء ، فالقياس يمنع التنوين مع الألف واللّام ، وذهب إلى هذا التّوجيه أيضًا مكّي بن أبي طالب القيسيّ (٣) ، والمهدويّ (٤) ، والزمخشريّ (٥) ، وابن عطيّة الأندلسيّ (٦) ، وابن أبي مريم (٧) ، والعكبريّ (٨) ، والسّمين الحلبيّ (٩) ، و البنّا (١٠) .

يمكن القول : إنّ قراءة فواصل سورة الأحزاب المذكورة دون ألف في الوقف ، أو الوصل صحيحةٌ بعد هذين التّوجيهين للرسم وللغة ، فقد اكتملت بها شروط القراءة الصحيحة ، ولا نظرَ لمأخذ الزّجّاج .

وقد رأى الطبري أن هذه القراءة هي أَوْلى بالصواب من غيرها ، فقال : " وأَوْلى القراءات في ذلك عندي بالصواب ، قراءةُ مَن قرأهُ بحذف الألف في الوصل والوقف ، لأنَّ ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب ، مع شُهْرة القراءةِ بذلك في قُرّاءِ المِصْرَين : الكوفة ، والبصرة ، ثم القراءةُ بإثبات الألف فيهنّ في حالة الوقف والوصل ؛ لأنّ علةَ مَن أثبتَ ذلك في حال الوقف أنَّهُ كذلك في خطوط مصاحف المسلمين . وإذا كانت العلة في إثبات الألف في بعض الأحوال كونه مثبتًا في مصاحف المسلمين ، فالواجب أن تكون القراءةُ في كل الأحوال ثابتةً ؛ لأنَّهُ مُثبتٌ في

---

(١) ابن خالويه ، **الحُجّة في القراءات السبع** ، ص٢٨٩
(٢) ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٥٧٤
(٣) انظر مكّي بن أبي طالب القيسيّ ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، ج٢ ، ص١٩٥
(٤) انظر المهدوي ، **شرح الهداية** ، ج٢ ، ص٤٧٥
(٥) انظر الزمخشري ، **الكشّاف** ، ج٥ ، ص٥٤
(٦) انظر ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ج٤ ، ص٣٧٣
(٧) انظر ابن أبي مريم ، **الكتاب المؤضّح في وجوه القراءات وعللها** ، ج٢ ، ص١٠٢٦
(٨) انظر العكبريّ . **التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢ ، ص١٠٥٣ ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ج٢ ، ص١٩١
(٩) انظر السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ج٩ ، ص٩٨
(١٠) انظر البنّا ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، ج٢ ، ص٣٧١

مصاحفهم . وغير جائزٍ أن تكون العلة التي توجب قراءة ذلك على وجه من الوجوه في بعض الأحوال موجودة في حال أخرى ، والقراءة مختلفة . " [١]

وممّا يدعم صحة القراءة ، ردَّ كلِّ المآخذِ أنَّها لم تكن لأبي عَمْرو وحمزةَ وحدَهما ، وإنَّما قرأ بها الأعمش [٢] ، ويعقوب [٣] .

(١) الطبري ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، ج١٩ ، ص٣٦ - ٣٧
(٢) انظر الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج٢ ، ص٣٥٠
(٣) انظر الثعلبي ، **الكشف والبيان** ، ج٨ ، ص١٨

الخاتمة :

أحمدُ الله عزّ وجلّ بإكرامه على توفيقي بإتمام هذا البحث الذي قضيتُ أيّامًا طوالًا إلى أن صار بهذا الشكل ، وأصلّي وأسلَمُ على سيدنا محمّد ﷺ معلِّم البشرية ، وبعدُ ، ففيما يلي مجمل النتائج التي أسفرت عنها دراسة مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة :

- إنّ القراءات القرآنية تُمثّلُ مصدرًا من مصادر الاحتجاج اللغوي .
- للقراءات القرآنية تأثيرٌ قويٌّ في الدراسات اللغوية والنحوية ؛ لِذا اهتمّ بها اللغويون ليُلائموا بين ما سمعوه ورَوَوه من القراءات ، وبين ما سمعوه ورَوَوه من كلام العرب .
- ينتمي الزّجّاج في الأغلب إلى المدرسة البصرية في آرائه وأحكامه ، فمنهجُه معياريٌّ لذا كان يعتدُّ بالقياس اللغوي والقاعدة النحوية ، وعلى ذلك فقد كانت جُلُّ مآخذه على القراءات المتواترة سببُها مخالفة القياس والقاعدة .
- تراوحت مآخذه بين الردّ والإنكار والتلحين والتخطئة ، فكان يصف القراءات المنتقدة بالألفاظ التالية : " رواهُ عن أبي عَمْرو مَن لا يضبط النحو " ، " وهذا عند النحويّين الحُذّاق لحنٌ ولا يجوز " ، " وهذا الإسكان الذي حكي عنه هؤلاء غلَطٌ بيّن لا ينبغي أن يُقرأ به " ، " خطأٌ في العربيّة لا يجوز " ، " رديئة مرذولة " ، " فلا أجيزها لأنّها خلاف المصحف " ، " فَلحْنٌ لا وجه له " ، " ووجهُها ضعيفٌ عند أهلِ العربيّة " ، " فلستُ أدري كيف قرِئ بها ، وهي شاذّةٌ " ، " ليس بالوجه " ، " وهذا غلطٌ " .
- اعتمد أبو إسحق في حكمه على القراءات على ثلاثة أُسس ، وهي موافقة العربيّة ، وموافقة الرسم ، اتباع الرواية .
- يفضّل الزّجّاج قراءةً على أُخرى على أساس قراءة أغلب القُرّاء السّبعة ، مع تواتر الاثنتين أو الأكثر ، وربّما ترك هذا المعيار لمخالفة القراءة وجهًا من وجوه العربية .
- ظهرت ثقافة الزّجّاج النحوية واللغوية الواسعة في هذه الدراسة ، وذلك لعلمه المحيط بمذهب الكوفيّين ، ومذهب البصريّين ، فقد تتلمذ في بداية مشواره العلميّ على يد ثعلبٍ الكوفيِّ ، ثمّ المبرّد البصريّ ، إلى جانب إلمامه الواسع بكتاب سيبويه ، فكتابه يزخر بالمناقشات العلميّة المنطقية ، وهذا ينُمُّ عن نُضْج عقليّة مؤلِّفه .

ولعلّ من أهم التوصيات التي أوصي بها :

- دراسة المفاضلة والترجيح بين القراءات المتواترة عند الزّجّاج ، والأسس التي اعتمدها في تفضيله لقراءة على أخرى ، فهو يصلح أن يكون رسالة ماجستير .
- إضافة مادّة (القراءات القرآنية) لطلبة قسم اللغة العربيّة في جامعاتنا الأردنية العريقة ؛ لما لها من اتصال وثيق بعلوم اللغة العربية ومستوياتها .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، (تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين) ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م .

٢. الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) ، **معاني القرآن** ، (تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠ م.

٣. الأزهريّ ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، **معاني القراءات** ، (تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش والدكتور عوض بن أحمد القوزي) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م .

٤. الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ) ، **الأصمعيات** ، (تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السلام هارون) ، ط٥ ، بيروت ، لبنان ، د ت .

٥. الأقيشر الأسدي ، أبو معرض المغيرة بن عبد الله (ت ٨٠ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور محمّد علي دقّة) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ م .

٦. امرؤ القيس ، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ ق هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق مصطفى عبد الشافي) ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٥ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .

٧. الأنباريّ ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد (ت ٥٧٧ هـ) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين** ، (تحقيق الدكتور جودة مبروك محمّد مبروك والدكتور رمضان عبد التواب) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢ م .

- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، (تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، (تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

٨. الأنصاري ، الدكتور أحمد مكّي ، **الدفاع عن القرآن ضد النحويّين والمستشرقين** ، مطبوعات جامعة القاهرة ، الخرطوم ، د ت .

٩. أنيس ، الدكتور إبراهيم ، **الأصوات اللغويّة** ، مكتبة نهضة مصر ، د ت ، **من أسرار العربيّة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٨ م

١٠. أوس بن حجر ، أبو شريح أوس بن حجر بن مالك (ت ٢ ق هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور محمّد يوسف نجم) ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .

١١. البخاري ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) ، **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** ، (تحقيق محب الدين الخطيب ومحمّد فؤاد عبد الباقي وقصي محب الدين الخطيب) ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ.

١٢. البنّا ، أحمد بن محمّد (ت ١١١٧ هـ) ، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمى : منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات** ، (تحقيق الدكتور شعبان محمّد إسماعيل) ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليّات الأزهريّة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .

١٣. الثعلبي ، أبو إسحق أحمد بن محمّد (ت ٤٢٧ هـ) ، **الكشف والبيان** ، (تحقيق أبو محمّد بن عاشور و نظير الساعدي) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م .

١٤. الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن محمّد (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ) ، **دلائل الإعجاز** ، (تحقيق محمود محمّد شاكر) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د ت .

١٥. ابن الجزريّ ، أبو الخير محمّد بن محمّد (ت ٨٣٣ هـ) ، **النشر في القراءات العشر** ، (تحقيق علي مجمد الصّبّاغ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ت .

١٦. جرير ، أبو حرزة جرير بن عطية الخطفي (ت ١١٠ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور نعمان محمّد أمين طه) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، د ت .

١٧. جميل بثينة ، جميل بن عبد الله بن معمر (ت ٨٢ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق بطرس البستاني) ، دار بيروت ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

١٨. ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ، **الخصائص** ، (تحقيق محمّد علي النجار) ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، د ت .

- **سرّ صناعة الإعراب** ، (تحقيق الدكتور حسن هنداوي) ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .
- **اللمع في العربيّة** ، (تحقيق سميح أبو مغلي) ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨ م .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، (تحقيق علي النّجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي) ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .

- **المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني** ، (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين) ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م .

١٩. أبو حيّان الأندلسيّ ، أبو حيّان محمّد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) ، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب** ، (تحقيق الدكتور رجب عثمان محمّد ، تقديم الدكتور رمضان عبد التواب) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

- **تفسير البحر المحيط** ، (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمّد معوض وآخرين) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .

٢٠. ابن خالَوَيْه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، **إعراب القراءات السبع وعللها** ، (تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

- **الحُجّة في القراءات السبع** ، (تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم) ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .

٢١. الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ) ، **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد)** ، (تحقيق الدكتور بشار عواد معلوف) ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

٢٢. الخطيب ، الدكتور عبد اللطيف محمّد ، معجم القراءات ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م .

٢٣. ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمّد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ) ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، (تحقيق الدكتور إحسان عباس) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .

٢٤. الداني ، أبو عَمْرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ) ، **التجديد في الإتقان والتجويد** ، (تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد) ، ط١ ، دار عمّار ، عمّان ، ١٤٢١ هـ .

- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، (تحقيق محمّد صدوق الجزائري) ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .

- **المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط** ، (تحقيق محمّد الصادق قمحاوي) ، مكتبة الكليات الأزهريّة ، القاهرة ، د ت .

٢٥. ابن أبي داوود ، أبو بكر عبد الله بن سليمان (ت ٣١٦ هـ) ، **كتاب المصاحف** ، (تحقيق الدكتور محبّ الدين عبد السَّبحان واعظ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .

٢٦. الذهبي ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) ، **سير أعلام النبلاء** ، (تحقيق حسان عبد المنان) ، بيت الأفكار الدولية ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .

٢٧. ذو الرمة ، غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح) ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

٢٨. رؤبة ، رؤبة بن عبد الله العجاج ت ١٤٥ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق وليم بن الورد الروسيّ) ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، د ت .

٢٩. رفيدة ، الدكتور إبراهيم عبد الله ، **النحو وكتب التفسير**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، مصراتة ، ط٣ ، ١٩٩٠ م .

٣٠. الزبيدي ، أبو بكر محمّد بن الحسن الأندلسيّ (ت ٣٧٩ هـ) ، **طبقات النحويّين واللغويين** ، (تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم) ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، د ت .

٣١. الزَّبِيدي اليماني ، عبد اللطيف أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) ، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، (تحقيق الدكتور طارق الجنابي) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .

٣٢. الزّجّاج ، أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ (ت ٣١١ هـ) ، **معاني القرآن وإعرابه** ، (تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي) ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م . **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، تحقيق (الدكتورة هدى محمود قراعة) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م . **فعلت وأفعلت** ، (تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صبيح التميمي) ، مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .

٣٣. الزّجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧) ، **الإيضاح في علل النحو** ، (تحقيق الدكتور مازن المبارك) ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .

- **مجالس العلماء** ، (تحقيق عبد السلام محمّد هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .

٣٤. الزركشي ، بدر الدين محمّد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) ، **البرهان في علوم القرآن** ، (تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، د ت .

٣٥. الزِّركلي ، خير الدين الزِّركلي (ت ١٩٧٦ م) ، **الأعلام** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١٥ ، ٢٠٠٢ م .

٣٦. الزمخشريّ ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجودوالشيخ علي محمّد معوض والدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

٣٧. ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد (ت ٤٠٣ هـ) ، **حجة القراءات** ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٥ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

٣٨. الزيدي ، كاصد ياسر ، **القراءات القرآنية عند الزجاج** ، دار الفرقان ، عمّان ، ٢٠٠٦ م .

٣٩. السفاقسيّ ، علي النسوري بن محمّد (ت ١١١٨ هـ) ، **غيث النفع في القراءات السبع** ، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .

٤٠. السّمين الحلبيّ ، أبو العباس أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ هـ) ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، (تحقيق الدكتور أحمد محمّد الخراط) ، دار القلم ، دمشق ، د ت .

٤١. سيبوَيْه ، أبو بشر عَمْرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، **الكتاب** ، (تحقيق عبد السلام محمّد هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩ م .

٤٢. السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ) ، **إدغام القرّاء** ، (تحقيق الدكتور محمّد علي عبد الكريم الرديني) ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، ط٢ ، ١٩٨٥ م .

٤٣. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، **الإتقان في علوم القرآن** ، (تحقيق مركز الدراسات الإسلامية) ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦ هـ .

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة** ، (تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، (تحقيق أحمد شمس الدين) ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

٤٤. شاهين ، الدكتور عبد الصبور ، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو ابن العلاء** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .

٤٥. الطبري ، أبو جعفر محمّد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، (تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي) ، دار هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

٤٦. الطرمّاح ، الطرمّاح بن حكيم بن الحكم (ت ١٢٥ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور عزّة حسن) ، دار الشرق العربي ، بيروت وحلب ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .

٤٧. ابن عاشور ، محمد الطاهر (١٢٨٤ هـ) ، **تفسير التحرير والتنوير** ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ م

٤٨. العباس بن مرداس ، العباس بن مرداس بن أبي عامر (ت ١٨ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق الدكتور يحيى الجبوري) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م

٤٩. عبد القادر البغدادي ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، **خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب** ، (تحقيق عبد السلام هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

٥٠. عبد اللطيف ، الدكتور محمّد حماسة ، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

٥١. أبو عبيدة ، مَعْمَر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ، **مجاز القرآن** ، (تحقيق الدكتور محمّد فؤاد سزكين) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د ت .

٥٢. العجاج ، عبد الله بن رؤبة بن لبيد (ت ٩٠ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق عبد الحفيظ السطلي) ، مكتبة أطلس ، دمشق ، د ت .

٥٣. عروة بن الورد ، عروة بن الورد بن زيد العبسي (ت ٣٠ ق هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق عبد المنعم الملوحي) ، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر ، د ت.

٥٤. ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) ، **المُقرَّب** ، (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري) ، ط١ ، دون مكان ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .

٥٥. ابن عطية الأندلسيّ ، أبو محمّد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦) ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

٥٦. العكبريّ ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ هـ) ، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ت .

- **التبيان في إعراب القرآن** ، (تحقيق علي محمّد البجاوي) ، (نشر عيسى البابي الحلبيّ وشركاه) ، د ت .

٥٧. الفارسيّ ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) ، **الحُجّة للقراء السّبعة** ، (تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي وآخرون) ، دار المأمون للتراث ، بيروت ودمشق ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

٥٨. الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، **معاني القرآن** ، (تحقيق محمّد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

٥٩. الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) ، **كتاب العين مرتّبًا على حروف المعجم** ، (تحقيق وترتيب الدكتور عبد الحميد هنداوي) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م .

٦٠. ابن قتيبة ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧١ هـ) ، **تأويل مشكل القرآن** ، (تحقيق السيد أحمد صقر) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .

٦١. القرطبيّ ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد (ت ٦٧١ هـ) ، **الجامع لأحكام القرآن** ، (تحقيق الشيخ هشام سمير البخاري) ، دار عالم الكتب ، الرياض ، د ت .

٦٢. القفطي ، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ) **إنباه الرواة على أنباه النّحاة** ، (تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

٦٣. الكسائي ، حمزة بن علي (ت ١٨٩ هـ) ، **معاني القرآن** ، (تحقيق عيسى شحاتة عيسى) ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

٦٤. ابن مالك ، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، **شرح التسهيل** ، (تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمّد بدوي المختون) ، دار هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .

- **شرح الكافية الشافية** ، (تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي) ، دار المأمون للتراث ، بيروت ودمشق ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

٦٥. المبرد ، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ، **الكامل** ، (تحقيق الدكتور محمّد أحمد الدّالي) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

- **المقتضب** ، (تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .

٦٦. ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤ هـ) ، **السّبعة في القراءات** ، (تحقيق الدكتور شوقي ضيف) ، دار المعارف ، مصر ، د ت .

٦٧. المخزومي ، الدكتور مهدي ، **في النحو العربي " نقد وتوجيه "** ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

٦٨. ابن أبي مريم ، أبو عبد الله نصر بن علي (ت ٥٦٥ هـ) ، **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، (تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي) ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م .

٦٩. مسكين الدارمي ، ربيعة بن عامر بن أُنَيف (ت ٨٩ هـ) ، **الديوان** ، (تحقيق كارين صادر) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .

٧٠. مسلم ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ** ، (تحقيق أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي) ، دار طيبة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .

٧١. المفضل الضبي ، أبو عبد الرحمن المفضل بن محمّد الضبي (ت ١٦٨ هـ) ، **المفضليات** ، (تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السلام هارون) ، دار المعارف ، ط٦ ، د ت .

٧٢. مكّي ، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، (تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان) ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م .

- **مشكل إعراب القرآن** ، (تحقيق ياسين محمّد السّوّاس) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، د ت .

٧٣. ابن منظور ، أبو الفضل محمّد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، **لسان العرب** ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمّد أحمد حسب الله ، هاشم محمّد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت .

٧٤. المهدويّ ، أبو العباس أحمد بن عمار (ت ٤٤٠ هـ) ، **شرح الهداية** ، (تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر) ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٧٥. الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمّد (ت ٥١٨ هـ) ، **مجمع الأمثال** ، (تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد) ، مطبعة السنة المحمّدية ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م .

٧٦. النابغة الذبياني ، أبو أمامة زياد بن معاوية (ت ١٨ ق هـ) ، **الديوان** ، (شرح وتقديم عباس عبد الساتر) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .

٧٧. النّحّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمّد (ت ٣٣٨ هـ) ، **إعراب القرآن** ، (تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

٧٨. النديم ، أبو الفرج محمّد بن إسحق (ت ٣٧٨ هـ) ، **الفهرست** ، دار المعرفة ، بيروت ، د ت .

٧٩. ابن هشام ، أبو محمّد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، (تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد) ، دار الطلائع ، القاهرة ، د ت .
٨٠. هلال ، عبد الغفار حامد ، **القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث** ، دار الفكر العربي ، مصر ، ط٣ ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .
٨١. وضّاح اليمن ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال (ت ٩٠ هـ) ، **الديوان** ، تحقيق وشرح الدكتور محمّد خير البقاعي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦ م .
٨٢. ياقوت الحموي ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)** ، (تحقيق الدكتور إحسان عباس) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣ م .
٨٣. ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ) ، **شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري** ، (تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب) ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

الدوريات :

١. الجندي ، الدكتور أحمد علم الدين ، **الصراع بين القراء والنّحاة** ، مجلة مجمع اللغة العربيّة ، القاهرة ، العدد (٣٤) ، شوال ١٣٩٤ ، نوفمبر ١٩٧٤ . **الصراع بين القراء والنّحاة** ، مجلة مجمع اللغة العربيّة ، القاهرة ، العدد (٣٦) ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م .
٢. زاهد ، الدكتور زهير غازي ، **النحويّون والقراءات القرآنية** ، مجلة آداب المستنصرية ، بغداد ، العدد (١٥) ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
٣. صالح ، الدكتور عبد الله خلف ، وصالح ، الدكتور إبراهيم عطية ، **تخطئة الفرّاء للقراء** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (٤) ، العدد (٦) ، حزيران ، ٢٠٠٧ م .
٤. عرب ، سلوى محمد عمر ، **الهمزة " دراسة لغوية وصرفية ونحوية "** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م

ملخص الدراسة بالإنجليزية :

Azzajjaj lingual disapprovals concerning some recurrent quranic readings

" studying and guidance "

Prepared by: Ali Abdelhafieth Khalid Ta'amneh

Supervised by: Dr. Zaid Khaleel Al-Qarallih

Abstract

My research is summarized in the syntactical , morphological and phonitical disapprovals of Abe Eshaq Azzajjaj (died 311 hegira) concerning some recurrent quranic readings , and that by indicating reading differences mentioned in the verse , through Ebn Mojahids book " **Assabaa Fi Alqeraat** " (died 324 hegira) after that he showed Azzajjaj disapprovals through his book " **Maany Alquraan Wa Earabehe** " and studying it in a syntactical or morphological or phonical study , and he showed the disapprovals of prior and subsequent scientists , and after that directing the reading to what was approved in the language depending on gauge and hearing beneficiary from scientists opinions .

This research in two chapters , the first one : Azzajjaj lingual disapprovals concerning some recurrent quranic readings , it includes three researches , the first one was about omitting the syntactical mark, and the second was about contradicting the syntactical mark , and the third was in other syntactical cases , and every research contained many demands . The second chapter : Azzajjaj morphological and phonical disapprovals concerning some recurrent quranic readings , that included three researches , first one is about alhamzah cases (issues) , the second is about the meeting of two consonants , and the third was about other morphological and phonical cases , and every research contained many demands . The research clarified to many outcomes I mentioned in the epilogue . I hope that Allah will make my work a pure one for him .